

١٧

الاقتصاد

كتاب

أفريقيـا ومتغيـرات ٩٤

د. عبد الملك عودة

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

سكرتير التحرير

شهيره الراضى

المدير الفنى

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٢٤ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا امريكا
- الدول الاجنبية ٧٥ دولارا امريكا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠

— تليكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦

— فاكسيميلى : ٥٧٨٦٠٢٣

— الرقم البريدى : ١١٥١١

افريقيا ومتغيرات ٩٤

د. عبد الملك عودة



مقدمة

فى خضم الأحداث العالمية المتلاحقة ووسط التغيرات السريعة التى تشهدها دول العالم تسقط أفريقيا أحيانا من قائمة الاهتمامات الدولية.

إلا أن وضع مصر وارتباطها الوثيق بالقارة وبما يحدث فيها يحتم علينا متابعة مجريات الأمور فى أفريقيا والمشاركة فيها بما يخدم مصالح دولها المختلفة.

وفى الكتاب الذى نقدمه للقارئ هذا الشهر رصد وتحليل شامل لما شهدته القارة الأفريقية خلال العام الماضى وانعكاساته على مستقبلها. وقد قام بهذا الجهد الكبير واحد من أكبر المتخصصين فى الشؤون الأفريقية وهو الدكتور عبد الملك عودة الذى يقدم فى هذا الكتاب رؤيته التحليلية لمختلف القضايا الأفريقية ومستقبل العلاقات المصرية - الأفريقية من تجارة وتعاون إقليمى فى كافة المجالات.

نرجو أن نكون بهذه الدراسة العلمية الشاملة قد قدمنا إضافة جديدة إلى المكتبة العربية وإلى القارئ العربى فى كل مكان.

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

- بعد انتهاء الحرب الباردة - أصبحت الأولوية فى تفكيرى هى متابعة موضوع المصالح القومية للدولة المصرية فى قارة افريقيا من حيث التغيير والحماية والتنمية فى المناطق والدول الواقعة ف يما يلى الحدود الجنوبية للدولة المصرية.

- وفى داخل هذا الاطار المصرى الافريقى نشرت بمجلة الاهرام الاقتصادى مجموعة المقالات التى يحتوئها هذا الكتاب، وهى متابعات اسبوعية لأهم الاحداث الافريقية خلال عام ١٩٩٤ وحتى مطلع عام ١٩٩٥ وتتحدد الرؤية فى العرض والتحليل على اساس ان ترتيب وأولويات المصالح القومية المصرية فى دول الجوار والتخوم فيها اختلاف عن ترتيب وأولويات هذه المصالح فى باقى مناطق وجهات القارة الافريقية.

وفى تقديرى ان اختيار هذه الرؤية يستند الى تفاعل ثلاث مجموعات من الاسباب:

الاولى: تتعلق بقضايا مياه النيل وميزان القوى وعلاقات الحوار.

الثانية: تتعلق بقضايا التجارة والتعاون الاقليمى والتحول الديمقراطى والحروب الاهلية والنزاعات الاثنية المسلحة.

الثالثة: هى اتجاهات التغيير فى مراكز وسياسات القوى والدول الافريقية الفاعلة على المستوى الاقليمى والجهوى، وكذلك معنى التنافس والتغيير فى سياسات الدول المانحة ذات الاهتمام والمصالح فى البر والبحر.

- ولاعتبارات النشر فى الكتاب يتم ترتيب المقالات الى ثلاثة اقسام هى:

القسم الاول: يتحدث عن قضايا دول الجوار والتخوم فى القرن الافريقى ومنطقة النيل

القسم الثانى: يختص بقضايا دولة جنوب افريقيا وجيرانها فى منطقة الجنوب الافريقى

القسم الثالث: يشمل قضايا وأحداث متنوعة فى المناطق الاخرى من القارة الافريقية

د. عبد الملك عودة

القسم الاول:

= السلام ودول الجوار

= خريطة القرن الافريقي وشرق افريقيا

= الحرب الاهلية في الصومال

= دول هضبة البحيرات

الجديد فى أزمة السودان

■ نظمت جمعية الحقوق والعدالة البريطانية لقاء سياسيا فى مجلس اللوردات البريطانى تحت رعاية البارونة كوكس، شاركت فيه شخصيات رفيعة المستوى من قيادات المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية مثل زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى والامين العام لحزب الامة. وممثلو منظمة حقوق الانسان والحزب الشيوعى والتجمع الوطنى الديمقراطى وحضر من الجنوب والغرب ممثلو قيادات التمرد المسلح وشخصيات سياسية معروفة.

■ وسيطر على الحديث فى هذا الاجتماع موضوعان جديران بالمتابعة والتقييم الاول تعدد وتنوع الرؤى والتصورات تجاه مبدأ حق تقرير المصير فى الجنوب والمناطق المهمشة والثانى وضوح الدعوة لتحويل قضايا السودان الى التدخل الخارجى لاسقاط النظام السياسى الحالى ونعرض فيما يلى آراء بعض الاطراف المشاركة فى الاجتماع.

■ الحزب الاتحادى الديمقراطى: اكد المبادئ التى سبق ان اعلنها وهى الايمان بالوحدة والديمقراطية والتعددية وان الحرب الاهلية فى الجنوب ليست زريعة للمطالبة بحق تقرير المصير. ودعا لاقامة نظام حكم فيدرالى بين الشمال والجنوب مع حكم اقليمى متطور لكل اقاليم السودان تعبيراً عن حقائى التنوع والتباين الثقافى والدينى والعرقى، ويرى ان الحل النهائى لأزمة السودان الحالية يبدأ بإسقاط النظام السياسى الحال واقامة ديمقراطية تعددية وعقد مؤتمر قومى دستورى وفقاً لميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى وطالب بتدخل بريطانى للمساعدة فى التوصل الى حل الوضع المتأزم فى السودان.

■ حزب الأزمة: اكد آراء السيد الصادق المهدي المعلنة من قبل بشأن أزمة الحكم الحالى فى السودان وطرح تصوراً تفصيلياً لحل الأزمة الراهنة انطلاقاً من اعلان نيروبي عام ١٩٩٢ باعتباره اساساً للدستور الجديد فى السودان والذي يقوم على الديمقراطية التعددية وطالب بوقف فورى لاطلاق النار وفصل القوات المتحاربة تحت اشراف الامم المتحدة واقترح فترة انتقالية تستمر من اربع الى ست سنوات يقوم فيها نظام حكم فيدرالى او

كونفدرالى يتم فى ظله توزيع السلطة بين الجنوب وبين المؤسسات الاتحادية التنفيذية والتشريعية، وان تنقسم الفترة الانتقالية الى مرحلتين الاولى سنتان لبناء مؤسسات الدولة وعقد المؤتمر القومى الدستورى والثانية اربع سنوات وقد تختصر الى سنتين لتطبيق الاتفاق الذى تتوصل اليه الاطراف السودانية المتنازعة من خلال اجراء انتخابات تشريعية للبرلمان الاتحادى القومى والبرلمانات الاقليمية، وفى نهاية المرحلة الثانية يجرى تنظيم استفتاء عام حول حق تقرير المصير، ويطلع على الجنوبيين للاختيار بين سودان جديد وعادل وبين الانفصال وطالب ممثلو الحزب مجلس الأمن بالتدخل لايقاف الحرب الاهلية وتنظيم انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولى مع فرض عقوبات فى قطاعات السلاح والنفط ضد الحكم الحالى فى البلاد.

■ الحزب الشيوعى: يرى ان حق تقرير المصير هو حق مشروع لآى مجموعة سكانية فى السودان ويوافق الحزب على التطبيق من حيث المبدأ الا انه له شروطا وترتيبات لابد من توافرها قبل التطبيق وهى السلام والديمقراطية والتوصل اليهما يكون باسقاط النظام الحال فى البلاد.

■ فصائل التمرد والشخصيات الجنوبية: اجمع ممثلوها فى وضوح على التمسك بحق تقرير المصير للجنوبيين فى اطار ضمانات دولية تضمن عدم نقض الشماليين للعهد والاتفاق مع اهل الجنوب، واكد المتحدثون ان الحرب مستمرة حتى يقبل الشماليون بحق تقرير المصير، وان الجنوبيين لا يمكن لهم الانتظار حتى يتم تغيير النظام الحاكم حالياً فى السودان وانه لا فرق بين الدكتور حسن الترابى والسيد الصادق المهدي بشأن موضوع التوجه الاسلامى للبلاد. وان التجمع الوطنى الديمقراطى قد فشل ومات موتاً طبيعياً و اشار المتحدثون الى تطلعهم نحو دور بريطانى لدعم مطلب حق تقرير المصير للجنوب.

■ النظرة الفاحصة الى اسلوب الحديث والتغير فى سياسات واتجاهات الاحزاب والشخصيات

- تشير الى تزايد الدعوة والرغبة فى التدخل الخارجى لاسقاط النظام وايقاف الحرب الاهلية واجراء انتخابات ديمقراطية بإشراف دولى، كما نلاحظ وجود تنوع وتباين بين المتحدثين بشأن مستوى هذا التدخل ونوعيته

وترتيب اهدافه، ولكن الاجماع هو نحو طلب التدخل من جانب الامم المتحدة ودول الشمال الاوروبى والامريكى، كما نلاحظ انه لم ترد اشارات الى انتظارا وتوقع تدخل او دور فعال لمنظمة الوحدة الافريقية او لجامعة الدول العربية، او لمنظمة المؤتمر الاسلامى وهذا معناه ان الحل المطروح او المتوقع لن يكون فى اطار اقليمى او بمعاونة من دول الجوار فى القرن الافريقى او منطقة نهر النيل.

■ ومن جانب اخر فأن الحكومة السودانية كانت ومازالت تسعى نحو تعاون او مساعدة من اطراف خارجية لحل الازمة الراهنة فى البلاد ولا اشير الى ما جرى من اتصالات ومحادثات مع اطراف اوروبية وامريكية تدور حول ايقاف الحرب الاهلية واستخدام الاسلوب السياسى التفاوضى بين الحكومة وفصائل التمرد الجنوبي، انما اشير الى ما جرى بعد عام ١٩٩٠ فقد قبلت الحكومة بالمسعى النيجيرى للوساطة بين الجانبين فى مفاوضات ابوجا ثم التحول الى طلب المسعى الحسن والتوفيق بين الجانبين من اوغندا وكينيا وباقى دول منظمة ايجاد وهى الوساطة التى توقفت اخيرا والتى كانت تشرف عليها كينيا. وهناك العديد من التصريحات والبيانات الحكومية فى هذا الشأن كما ان الدكتور حسن الترابى قد صرح بمطلب التعاون السياسى من جانب كينيا واوغندا لممارسة ضغوط على فصائل التمرد المسلح

■ ان السودان فى أزمة توشك ان تودى بالتراب الوطنى وبالدولة الجامعة الى التفكك والتقسيم الذى لا وحدة بعده ولا رجعة فيه: وان النذر ظاهرة لكل ذى عينين.

الأطراف السودانية فى نيروبي

■ وصل ملف النزاع المسلح فى السودان الى نيروبي، بعد ان مر على عدد من العواصم الامريكية والاوربية والافريقية مثل واشنطن ولندن وابوجا واديس ابابا. ومن المعلوم انه ليس من بين هذه العواصم اى مدينة عربية فى المنطقة العربية الافريقية.

■ فى نيروبي يستقر الملف حاليا بين يدي اللجنة الرباعية المكونة من رؤساء كينيا وأوغندا واثيوبيا واريتريا. الذين فوضتهم قمة دول ايجاد منذ اجتماعها فى سبتمبر ١٩٩٣. وكانت حكومة السودان قد دعت القمة للوساطة من اجل وضع آلية لمعالجة النزاع المسلح والتوصل الى حل سلمى نهائى للحرب الاهلية. وقد قام وزراء خارجية دول اللجنة برئاسة كينيا بالاتصالات والتحايد مع اطراف النزاع لاعداد اجندة المفاوضات وموعد الاجتماع ومستوى التمثيل فيه. وفى يوم ٩ مارس ١٩٩٤ تقابل الرؤساء الاربعة واقرروا ما تم من اتصالات وترتيبات واجراءات استعدادا للتفاوض ودعوا الاطراف السودانية الى الحضور والاجتماع فى نيروبي يوم ١٧ مارس ١٩٩٤ واستطرادا نشير الى ان اوغندا واثيوبيا اقترحت مشاركة الرئيس البشير والعقيد جرانج فى اجتماع ٩ مارس ولكن كينيا رفضت بدعوى ان الاجتماع مقرر لوضع ترتيبات واجراءات تقوم بها لجنة الوساطة الرباعية.

■ وقد دعى للمشاركة فى المفاوضات الرئيس البشير والعقيد جون جرانج والدكتور ريك امستار، ولم توجه الدعوة الى الآخرين من المدنيين والعسكريين الجنوبيين المشاركين فى النزاع بأسلوب عسكرى او بأسلوب سياسى من الفصائل والاحزاب والشخصيات العامة. وحضرت الاطراف السودانية الثلاثة ومراكزهم التفاوضية كالتالى:

- الرئيس البشير يحقق تقدما بالميزان العسكرى ضد المتمردين فى فصل الجفاف الحالى، وان لم يصل الى مستوى الحسم العسكرى النهائى، ويأمل فى نجاح وساطة دول منظمة ايجاد حتى يحول دون التدخل المباشر والعلنى للسياسات الامريكية والاوربية التى تستعد لنقل القضية الى مجلس الامن

- العقيد جرانج عقد المؤتمر الاول لحركته فى جنوب السودان لمراجعة مسيرته السياسية والعسكرية طوال فترة التمرد منذ عام ١٩٨٣ وطرح قضايا اعادة النظر فى دستور الحركة وميثاقها وقضايا الديمقراطية ووحدة فصائل التمرد ومستقبل الجنوب.

- الدكتور مشار احكم قبضته على التحالف المنشق باسم الحركة المتحدة بعد ان تخلص من زميله ورفيق انشقاقه على جرانج وهو الدكتور لام كول كما اجرى اتصالات اوروبية مع الدول والفاتيكان يدعو فيها الى تدخل دولى للحيلولة دون امتداد خطر العرب والاسلام الى الجنوب.

■ وسوف تدور قضايا الحوار والمفاوضات حول المعلن من مواقف وسياسات هذه الاطراف السودانية وفى اجمال مازالت الحكومة تتمسك بالفيديرالية دون ديمقراطية ليبرالية وتعددية حزبية مع استثناء جنوب السودان من تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، وترى ان وقف اطلاق النار يجب ان يرتبط باتفاق سلام شامل بين الاطراف المتقاتلة. اما جرانج ومشار فقد اتفقا على مقترح جدول اعمال هو حق تقرير المصير لجنوب السودان ومناطق مهمشة اخرى «جبال النوبا فى الغرب وجبال الانقسنا فى الشرق» ووقف اطلاق النار والاستفتاء العام لتقرير المصير. ولكن الاتفاق بينهما على مقترح جدول الاعمال، لم يترتب عليه الاتفاق على توحيد وفديهما فى وفد واحد فى عملية التفاوض ومعنى هذا ان المفاوضات سوف تجرى بين ثلاثة اطراف وثلاثة وفود ومن المحتمل ايضا ان تكون نتائج التفاوض ليست بالاحتم متطابقة من ناحية هذه الوفود الثلاثة حيث ان لكل من هذه الاطراف السودانية اتصالات متنوعة على مستويات مختلفة وفى اطار اولويات متنوعة وسوف نرى كيف تسير الامور والنتائج.

■ الاطراف الاقليمية والدولية تهتم اشد الاهتمام أيضا بهذه الجولة من المفاوضات ويسعى كل منهما لانجاحها طبقا لاهدافه الخاصة وأولويات سياساته فدول الجوار الافريقى تشعر بوطأة استمرار النزاع المسلح وتدفع اللاجئين الى بلادها وتهريب السلاح عبر حدودها ونتائج اثاره النعرات الاثنية والقومية والدينية فى المنطقة. وفى تزايد تدخلات اجنبية تحت شعار المعونات الانسانية والاغاثة. اما الاطراف الدولية وفى مقدمتها السياسة

الامريكية وسياسات الاتحاد الاوروى فقد اعدت البدائل فى حالة فشل هذه الجولة من التفاوض، ومكن الانباء المتداولة انه تم اعداد مشروع او مسودة قرار تجرى دراسته حاليا فى اورقة مجلس الامن. وان محتويات هذا المشروع لا تبتعد كثيرا عما تطالب به المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية وآخر ما يعبر عن مواقف واراد هذه المعارضة هو قرارات اجتماع لندن فى فبراير ١٩٩٤. والتي طالبت فيها المعارضة بضرورة اصدار قرار من مجلس الامن لفرض وقف اطلاق النار. وانشاء مناطق وممرات امنة فى الجنوب وحظر امداد الحكومة

السودانية بالسلاح والبتروى وتوقيع عقوبات اقتصادية ووقف خطوط الطيران وطرد السودان من المنظمات الاقليمية.

■ تبقى بعد هذا سياسات الدول العربية وفى مقدمتها السياسة المصرية وبوجه عام لا اجد فى هذا المجال غير معيار اهتمام وسائل الاعلام العربية بمتابعة الاحداث الا ان اللافت للانتباه هو ان وزير الخارجية المصرى قد تحدث اخيرا فى وضوح بان مصر سوف تدافع عن امنها القومى الذى يبدأ من حدود السودان الجنوبية وعن الامن القومى السودانى الذى يبدأ من حدود مصر الشمالية، وأن السياسة المصرية سوف تجرى مشاورات مع الدول العربية على هامش اجتماع الجامعات العربية خلال شهر مارس الحالى لاتخاذ موقف حاسم وثابت تجاه احتمال انفصال جنوب السودان.

دول الجوار وجنوب السودان

● نوقشت قضية جنوب السودان فى اجتماعين عقدا فى دولتين من دول الجوار بالنسبة للدولة السودانية الأول عقد بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية وهو مجلس وزراء جامعة الدول العربية فى الاسبوع الأخير من مارس ١٩٩٤ والثانى عقد فى كمبالا عاصمة أوغندا وهو المؤتمر السابع للجامعة الافريقانية «بان افريكا نزم» فى الاسبوع الاول من ابريل ١٩٩٤ وقد شاركت فى هذين الاجتماعين اطراف سودانية على المستوى الحكومى وغير الحكومى والاهتمام فى هذا المقال هو بمواقف وسياسات بعض دول الجوار ذات الاهتمام بالموضوع عامة ويحث تقرير المصير خاصة.

● التزمت السياسة المصرية بتصريح وزير الخارجية المصرى لاجراء مشاورات مع الدول العربية على هامش اجتماع مجلس وزراء الجامعة العربية لاتخاذ موقف حاسم تجاه احتمال انفصال جنوب السودان. من جانب اخر صرح وزير الخارجية السودانى بأن بلاده سوف تطرح على اجتماع الجامعة العربية قضية جنوب السودان باعتبارها قضية تهدد الأمن القومى العربى وان السودان تقدم بمذكرة ليس من اجل الوساطة او التدخل وانما فى اطار ابلاغ الجامعة العربية بما يدور فى الجنوب ومحاولات تقسيم السودان.

● وصدر عن مجلس الجامعة قرار يؤكد على وحدة السودان وتأييد الجهود للتوصل الى حل لمسألة جنوب السودان وتكليف الأمين العام لاجراء الاتصالات اللازمة ومتابعة الموضوع وتقديم تقرير للدورة القادمة واعقب ذلك صدور بيان عن وزارة الخارجية السودانية يسبر الى ان القرار صدر بالاجماع وان وزراء خارجية كل من مصر وقطر والسعودية وليبيا وسوريا واليمن والأردن والمغرب والعراق قد تحدثوا بقوة امام مجلس الجامعة تأييدا للسودان كما أكد وزير الخارجية السودانى فى مؤتمر صحفى بالقاهرة بان الاجتماع كان موقف مؤازرة فوق التصور عندما تنافس الاخوة العرب من ابراز وتأكيد مواقف بلادهم من وحدة السودان وخاصة موقف مصر وان السودان فى الفترة الحالية لا يريد استقطاب الامة العربية ولا يسعى لدعم

عسكري أو مادي ولكنه يريد التنبيه بوجود دعم معنوي لوحدة أراضى السودان.

● اما المؤتمر السابع للجامعة الافريقية فقد انعقد تحت رعاية الرئيس موسيفيني وكان من المقرر انعقاده فى ديسمبر ١٩٩٢ لكنه تأجل لاسباب تنظيمية وتمويلية وكانت الدعوة للمشاركة مفتوحة لكل الوفود الرسمية والشعبية القادمة من دول القارة الافريقية من الاقليات والجماعات ذات الاصول الافريقية فى الأمريكتين ودول البحر الكاريبي واوروبا وشعار المؤتمر هو «مواجهة المستقبل بالوحدة والتقدم الاجتماعى والديمقراطية» وقد حضرت وفود تضم عددا من رؤساء الدول والحكومات وقيادات الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والشخصيات العامة . من بينهم الرئيس افورقى جرانج قائد الفيصل الرئيسى للمتمردين ومشار قائد الفيصل المتحد وكان وفد الحكومة السودانية برئاسة النائب الثانى لرئيس الجمهورية كما حضر وفد يمثل حزب الأمة ووفد الحزب الشيوعى السودانى

تحدث الرئيس افورقى عن القضية فربط بين استقرار اريتريا واستقرار السودان واتهم السودان بمحاولة زعزعة الاستقرار فى بلاده وقال ان قضية الجنوب شهدت تصعيدا فى ظل النظام السودانى الحالى وأكد ان الحل السلمى لقضية الجنوب لا يكفى ان يكون بين ثلاثة اطراف تتفاوض حاليا وانما لابد له من اجماع واتفاق كل القوى السودانية فى الشمال والجنوب من اجل السلام والاستقرار فى السودان.

وتحدث مشار مشيرا الى اتفائه مع وفد الحكومة فى اجتماع فرانكفورت فى يناير ١٩٩٢ بشأن مبدأ حق تقرير المصير وان لديه تعهدا كتابيا من وفد الحكومة المفاوض بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بدون شروط مسبقة وان الحل النهائى للقضية هو قيام دولة مستقلة فى جنوب السودان.

اما جرانج فقد استعرض خمسة خيارات مبروكة لحل القضية وهى خيار السودان الموحد لديمقراطى وخيار السودان العربى الاسلامى وخيار السودان الافريقى الزنجى وخيار الكونفدرالية وخيار الانفصال وقيام دولتين مستقلتين ثم اشار الى ان حق الجنوبيين فى تقرير المصير يضعهم

امام هذه الخيارات ولكنه يستبعد اربعم منها ويتمسك بالكونفدرالية لضمان وحدة سودانية تعالج المظالم الاجتماعية والسياسية وتوزيع السلطة والثروة واحترام التعددية الاثنية والثقافية والدينية فى السودان.

● وقد تدخل فى النقاش حول الموضوع رئيس المؤتمر ممثل حكومة اوغندا المضيفة فاعتبر ان الحديث عن تقرير المصير فى السودان هو حدث خطير وان على المؤتمر عدم اقراره لان مثل هذه الدعوة سوف تؤدى الى تفتيت الدول الافريقية كما تحدث ممثل الحكومة السودانية فاتهم الرئيس الارىترى بتزوير تاريخ السودان ونقل صورة مشوهة عنه للمؤمر وانه يحاول طرح القضية فى اطار اقليمى على الرغم من انها كانت محصورة بين دول الجوار.

وان السودان يسعى نحو السلام وحماية اراضيه ووحدته وسلامته الاقليمية.

● خلاصة القول ان السياسة المعلنة حاليا من دولتى الجوار وهما مصر واوغندا لا تقبلان بمبدأ حق تقرير المصير والانفصال ويقترب منطق دولة اريتريا من منطق وسياسات المعارضة السودانية الشمالية التى تطالب بمؤتمر قومى لكل القوى السودانية فى الشمال والجنوب بما فى ذلك ممثلو الحكومة السودانية من اجل حل سلمى تفاوضى للنزاع المسلح فى السودان.

تصورات المستقبل فى السودان

● اعتقد ان الأزمة السودانية أخذت تتحول من مستوى التسوية التفاوضية بين اطراف النزاع المسلح، الى مستوى البحث فى مستقبل وجود وبقاء الدولة السودانية الحالية، والدليل عندى هو ما ينشر عن تفاصيل الوساطات والمبادرات الخارجية والداخلية المعروضة فى دوائر الحوار والمفاوضات بين الأطراف العسكرية والمدنية السودانية. لقد حدثت مفاوضات سرية فى النمسا، ومفاوضات سرية فى النرويج، كما ان وفود الحكومة وفصيلي التمرد الجنوبي سوف تناقش يوم ١٨ يونيه الحالى فى نيروبي مبادرة منظمة دول إيجاد. والارتباط واضح بين هذه المفاوضات فقد اعلنت النمسا ان وساطتها مقبولة من أطراف النزاع، وانه تم الاتفاق على آلية لحل الأزمة السياسية فى جنوب السودان من خلال دعم وإنجاح مبادرة دول إيجاد.

● وتنص مبادرة دول منظمة إيجاد على ان تاريخ النزاع السودانى السودانى يؤكد ان الحل العسكرى لن يأتى بالسلام والاستقرار الدائمين، وإن الحل السياسى السلمى العادل هو الهدف المشترك للأطراف السودانية، وأن تكون الأولوية لدى جميع اطراف النزاع هى المحافظة على وحدة السودان، والاعتراف بانه بلده متعدد الأعراق والديانات والثقافات، وان يظهر ويتأكد هذا فى صياغة البنات السياسية والقانونية والاقتصادية للدولة وبالشروط والمبادئ الواردة فيما يلى:

- اقامة دولة علمانية وديموقراطية فى البلاد تضمن حرية الاعتقاد والعبادة والدين لكل المواطنين، وفصل الدين عن الدولة وان تكون قوانين الاسرة هى الدين والأعراف.

- المساواة السياسية والاجتماعية القامة بين المواطنين وان تكون حقوق الانسان المعترف بها عالميا جزءا لا يتجزأ من ترتيبات الدولة وان ينص عليها فى الدستور والقوانين، مع ضمان استقلال القضاء.

- اقرار حق الحكم الذاتى على اساس فيديرالى أو حكم ذاتى لجميع السودانين، وان تتم القسمة العادلة والمناسبة للثروة بين السودانين.

- اذا لم يتم الاتفاق والتراضى بين الاطراف السودانية على ماسبق، يكون من حق الشعب فى جنوب السودان الخيار فى تقرير مستقبله بما فى ذلك الاستقلال بعد إجراء استفتاء يتم الاتفاق بشأنه بين الاطراف المعنية وعلى الاجراءات الانتقالية اللازمة بما فى ذلك طول الفترة الانتقالية وترتيباتها.

- يتم التفاوض بين الاطراف السودانية على ايقاف اطلاق النار كجزء من التسوية الشاملة للنزاع السودانى وفقا للبديلين السابقين.

● لم تقتصر الاتجاهات الجديدة على مستوى المفاوضات بين اطراف النزاع المسلح، وانما ظهرت بين اطراف النزاع المسلح، وانما ظهرت فى صور ومستويات متنوعة على المستوى المدنى فى اطار العلاقات بين النظام الحاكم واحزاب المعارضة السياسية ونختار بعض الأمثلة لتوضيح مانقول به:

- حزب الأمة: سبق للسيد الصادق المهدي ان أعد تصورا لمستقبل السودان بعد جولة المفاوضات الأولى بين الحكومة والمتمردين فى ابوجا ١٩٩٢، ولما توحدت مواقف فصائل التمرد حول مطلب حق تقرير المصير، عدل وطور الحزب فى موقفه ودعا إلى اقامة دولة ديمقراطية ليست دينية وليست علمانية، واكد ان أزمة السودان ليست بين المتقاتلين بالسلاح فقط، وانما هى اهتمام مصيرى لجميع القوى السياسية والاجتماعية السودانية، ويرى المشروع ان تطبيق حق تقرير المصير فى اوضاع وظروف السودان الحالية معناه الانفصال قطعا، ولذلك يطرح الحزب خيارا جديدا يربط بين انشاء سودان جديد وعادل بين الاعتراف بحق تقرير المصير لاهالى الجنوب بعد مرور فترة انتقالية، والسودان الجديد العادل هو سودان ديمقراطية تعددى يستمد الشرعية من موافقة جميع السودانيين بدون تمييز، وخلال الفترة الانتقالية ينعقد مؤتمر دستورى قومى وتجرى انتخابات ديمقراطية لاختيار اعضاء البرلمان الاقليمية والبرلمان القومى، وفى نهاية الفترة الانتقالية اذا لم يقبل برلمان الجنوب ترتيبات السودان الجديد العادل يكون من حقه الدعوة إلى استفتاء حول تقرير المصير للجنوب، مع تعهد جميع المؤسسات السودانية مقدما بقبول نتائج الاستفتاء حتى ولو كانت الانفصال والاستقلال.

الحزب الاتحادي الديمقراطي: اصدر وثيقة اساسية يدعو فيها إلى الديمقراطية التعددية ويتمسك بوحدة التراب السوداني ارضا وشعبا، ويرفض التجزئة وحق تقرير المصير والانفصال ويرى أن السبيل هو اقامة دولة ديمقراطية تعددية على اساس المساواة وعدم التمييز بين المواطنين وبعد انتخابات حرة ونزيهة ينعقد مؤتمر دستوري قومي لبحث موضوع المستقبل في السودان.

الفصيل الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج: انعقد المؤتمر السياسى فى مارس ١٩٩٤، واصدر قرارا بقيام كيان سياسى وادارى وعسكرى يعرف باسم السودان الجديد ويشمل مديريات الجنوب الثلاث كردفان فى الغرب وجنوب النيل الأزرق فى الشرق وتشكيل برلمان منتخب لمدة خمس سنوات برئاسة حرانج، وتشكيل مجلس تنفيذى برئاسته ايضا، وتأكيد احترام حقوق الانسان وبناء الادارة المدنية منفصلة عن الادارة العسكرية، وتفويض قيادة الفصيل فى اجراء ترتيبات حق تقرير المصير للجنوب.

● ويدعونا هذا النشاط وهذه المقترحات إلى لقاء نظرة على تطورات السياسة الامريكية الحالية تجاه قضية جنوب السودان، وقد شرحها اخيرا مساعد وزير الخارجية الامريكى للشئون الافريقية فقال انها تدعم وحدة وسلامة اراضى السودان وفى الوقت نفسه تؤيد مبدأ حق تقرير المصير الذى ينادى به الجنوبيون، وان هذين المبدأين المتناقضين لايمكن التوفيق بينهما الا بواسطة حوار جاد بين الأطراف السودانية المعنية، ولهذا تؤيد السياسة الامريكية جهود دول منظمة ايجاد للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة السودانية والاطراف الجنوبية ... واعتقد ان الكلام واضح.

خطة العرض ٢٢ درجة

● اعتقد ان خط العرض ٢٢ درجة شمال خط الاستواء هو خط الحدود السياسية بين الدولتين المصرية والسودانية وان هذا الخط يمتد مستقيما نحو الشرق من نقطة الالتقاء غربا مع الحدود المصرية الليبية حتى شاطئ الخط الأحمر وان هذا الخط موروث عن عهد الاستعمار البريطانى الذى سيطر على مصر والسودان فى القرن الماضى وقام برسم الحدود بينهما فى صورة قانونية هى وفاق يناير ١٨٩٩ والذى تنص المادة الاولى منه على التالى :

- الاراضى التى لم تظلمها قط الجنود المصرية سنة ١٨٨٢ أو الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكمة المصرية بالاتحاد أو الاراضى التى قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

● وفى القرن العشرين استقلت الدولة المصرية فى السنوات العشرينيات واستقلت الدولة السودانية فى السنوات الخمسينيات وقد ثارت مشكلة الحدود السياسية بين الدولتين فى صورة علنية ثلاث مرات حتى الآن

وبالنسبة لمصر تم هذا فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر وفى عهد الرئيس انور السادات وأخيرا فى عهد الرئيس حسنى مبارك وبالنسبة للسودان حدث هذا عندما كان عبد الله خليل رئيسا للوزراء وعندما كان جعفر نميرى رئيسا للجمهورية وأخيرا فى عهد الحكم العسكرى الحالى.

● وليست مشكلة الحدود السياسية وقضاياها شيئا نادرا فى القارة الافريقية فهى متعددة ومتنوعة فى جميع اقاليم القارة بين دولها المستقلة ولهذا صدر عن اجتماع القمة الافريقية بالقاهرة عام ١٩٦٤ قرار بشأن القبول والاقرار بالحدود السياسية الموروثة عن عهد الاستعمار ثم صدر اخيرا عن القمة الافريقية بالقاهرة عام ١٩٩٣ اعلان بشأن انشاء آلية داخل منظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات فى افريقيا وهى اطار المبادئ الاساسية التى تسترشد بها الآلية فى عملها ورد النص الصريح

بعدم انتهاك الحدود الموروثة.

● ولكل من الدولتين المصرية والسودانية موقف اساسى تلتزمه حيال قضية الحدود السياسية، فالسياسة المصرية تلتزم بالوقوف فى الدوائر القانونية لمناقشة وحل القضية. ومن ثم تكون النقطة الأساسية هى موقع خط العرض ٢٢ درجة وان المباحثات والمفاوضات بين الدولتين هى لترتيب علاقات الجوار ومايرتبط بها من مشكلات ادارية وتنظيمية تتعلق بانتقال الأفراد والمواصلات ورأس المال والتجارة ومكافحة الجريمة والتهرب.. الخ اما السياسة السودانية فتتمسك بالوقوف فى الدائرة السياسية لمناقشة وحل القضية وترى ان النقطة الأساسية هى منطقة حلايب وشلاتين شمال خط الحدود السياسية وانها موضوع يتعلق بالسيادة ووحدة التراب السودانى وانه كلما تعقدت فى صورتها السياسية بين الدولتين امكن حشد الرأى العام السودانى لتأييد سياسة سودانية متصاعدة ضد السياسة المصرية.

والهدف هو التوصل الى اقرار مصرى بان الخطوط الادارية شمال خط الحدود السياسية قد تحولت بمضى المدة الى حدود سياسية ومن ثم تتمكن السياسة السودانية من اعادة رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين على غير ماورد فى وفاق ١٨٩٩ الموروث عن عهد الاستعمار البريطانى.

ونتيجة لهذا التباين المتصاعد بين السياستين ازدادت التعقيدات المتعمدة فى العلاقات المتبادلة بين الدولتين وان هذا الموقف المتعمد لنقل القضية من اصلها القانونى يتم تحت ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية تتعلق بالاضاع الداخلية فى الدولة السودانية منذ استقلالها عام ١٩٥٦ واخر مظاهرها ماحدث فى مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية فى المغرب وتصريحات الرئيس السودانى بشأن السياسة المصرية. وكل ماسبق من تراكم وتعقيد يجعلنى اشعر بقلق متزايد من نتائج التدهور المستمر فى العلاقات المتبادلة ومن نتائج انكسار التحالف المصرى السودانى بشأن موضوع مياه نهر النيل ومن اجل المحاولة لايقاف التصعيد فى التعقيدات والبحث عن نقطة بداية للحوار السليم والقانونى بين الحكومتين لعرض فكرة محددة على الدبلوماسية المصرية والدارسين المتخصصين فى القانون الدولى.

لماذا لا تتقدم الحكومة المصرية منفردة الى محكمة العمل الدولية وتطلب منها
الرأى بالتفسير القانونى لنص المادة الاولى من وفاق ١٨٩٩ وان يقتصر
الطلب المصرى والمنفرد على هذا المطلب المحدد لمعرفة الرأى القانونى حول
الصياغة وما يترتب عليه من نتائج تتعلق بموقع خط الحدود السياسية
الموروثة بين الدولتين الجارتين وهذا من اختصاص المحكمة الدولية فى
ميدان الرأى والفتوى وقد حدد الميثاق والنظام الأساسى اسلوب طلب
الفتوى .

● وفى تقديرى ان قبول الفكرة يمثل مبادرة لوقف الانهيار والتدهور فى
العلاقات المتبادلة وان الرأى الصادر لاعادة الحوار والاتصالات بين البلدين
الى البدايات القانونية السليمة والصحيحة الواجب الالتزام بها والاقتصر
عليها فى مناقشات ومفاوضات قضية الحدود وفى تقديرى ان هذه الفكرة لا
يترتب عليه أى مساس أو اقتراب وارتباط بموضوع السيادة وفضلا عن هذا
فان تنفيذ مثل هذه الخطوة يمثل سابقة ومبادرة حسنة فى اطار المبادئ
العامة التى تحكم العلاقات السياسية على المستوى الاقليمى العربى وعلى
المستوى الاقليمى الافريقى.

المستحيل والممكن في السودان

● يشهد مطلع عام ١٩٩٥ انتقال الازمة السودانية من مدار المستحيل الى مدار الممكن بالنسبة لتوقف النزاع المسلح ومطلب الاستفتاء على حق تقرير المصير للاقليم الجنوبي والمناطق المهمشة «منطقة ابيي وجبال النوبا غربا وجبال الانقسنا شرقا».

● في بدايات ١٩٩٤ كان هذا هو مطلب الحركة الشعبية فصيل جرانج وكان فصيل مشار يزايد عليه بمطلب الاستقلال وكان الرفض هو موقف الحكومة في الخرطوم وكذلك لم تقبل المطلب المعارضة السياسية وفي مقدمتها الحزب الاتحادي وحزب الأمة. ولكن اعلان مبادرة دول ايجاد ادى الى تغير في مواقف الاطراف السودانية والدول ذات الاهتمام لقد استمر رفض الحكومة السودانية وتحولت مواقف المعارضة السياسية والعسكرية الى تأييد المبادرة وعقد الحزب الاتحادي في يولية ١٩٩٤ ثم عقد حزب الأمة في ديسمبر ١٩٩٤ اتفاقين مع الحركة الشعبية فصيل جرانج اما على المستوى الدولي فقد اعلنت الدول المانحة تأييدها للمبادرة وانضمت بالتأييد الامم المتحدة والمنظمات الانسانية واخرها منظمة العفو الدولية وفي اطار هذه الاحداث نقدم عددا من الملاحظات:

● تداولت الاراء بشأن عدد من التصورات والاحتمالات حول الممكن القادم بالسودان ونعرض لتصورين هما النموذج الافريقي والنموذج السوفيتي ويتمثل النموذج الافريقي في طريقين اولهما هو النموذج الاريترى الاثيوبي ومعالمه الكبرى هي التفافق المباشر بين الحكومة وقيادات التمرد المسلح بشأن اجراءات الفترة الاستثنائية وعملية الاستفتاء والطريق الثاني هو نموذج التحول الديمقراطي في بعض دول افريقيا ومعالمه الكبرى هي دعوة الحكومة لعقد مؤتمر وطني عام تشارك فيه قيادات الحكم والمعارضة والنقابات والشخصيات العامة ويصدر المؤتمر دستورا انتقاليا ثم يلي ذلك اتخاذ اجراءات الفترة الانتقالية والاستفتاء ويساند هذا التصور معنى ومغزى السماح بنشر مقال لاستاذ جامعي معروف بصحيفة الانقاذ الوطنى الصادرة بالخرطوم يوم ١٨ يناير ١٩٩٥ يدعو فيه الحكومة لاتخاذ خطوة

جريئة باستفتاء الجنوبيين المقيمين في داخل السودان واللاجئين منهم الى دول الجوار وتخييرهم بين الحكم الفيدرالى والانفصائل وانه على الحكومة قبول رأيهم ورؤيتهم.

«الكاتب هو الاستاذ الدكتور الطيب زين العابدين وهو احد قيادات الجبهة الاسلامية.

● اما النموذج السوفيتى فهو يرد ترتيبا على استمرار موقف الرفض الحكومى للمبادرة ومعالمه الكبرى هي توقع حدوث انهيار عام في مراكز الحكم والادارة المركزية نتيجة تزايد تعقيدات الازمة الداخلية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ويلي ذلك صعود تحالفات وقيادات سياسية وعسكرية جديدة لحكم البلاد تكون من القوى السودانية التي تقبل المبادرة وفي اطار الترتيب الجديد تبدأ المفاوضات حول اجراءات الفترة الانتقالية والاستفتاء ويساند هذا التصور معنى ومغزى توقيع كل من الحزب الاتحادي وحزب الامة على الاتفاقين مع الحركة الشعبية فصيل جرانج وكذلك مضمون المذكرة التي تقدمت بها اربع منظمات سياسية وعسكرية شمالية وجنوبية الى دول منظمة ايجاد وكل ماسبق من تصورات وارااء تأخذ في حساباتها تأييد ذات الاهتمام بالتسوية السياسية طبقا للمبادرة.

● اعلن حزب الامة تفسيراته السياسية لقبوله حق تقرير المصير للاقليم الجنوبي ورفضه الموافقة على منح هذا الحق للمناطق المهمشة لكن الراى عندي هو ان حقيقة موقف الحزب تنبع من الجذر العقيدى والتاريخى لشرعية وجوده وايضا الوجود الواقعى لقبائل الانصار في مناطق التماس مع الاقليم الجنوبي وهذا الجذر هو الدعوة المهدية التي نشأت في الغرب واقامت دولتها في الوسط وبسطت سلطانها على شرق السودان ويساند هذا الراى قيام حزب الامة بعقد اتفاق مع منظمة مؤتمر البجاه قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٤ وينص على العمل والتنسيق الثنائى المشترك لاقامة نظام ديموقراطى تعددى للحفاظ على وحدة البلاد ولتحقيق الانصاف السياسى والاقتصادى ورفع المظالم الاقليمية وشتان ما بين الموقفين في التعامل.

● يلفت النظر سكوت الدول العربية والجامعة العربية عن ابداء الراى والمواقف تجاه مبادرة ايجاد وتجاه التحول في مواقف المعارضة السودانية

وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على موقف منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ولكن تجدر الاشارة الى السياسة المصرية التي اعلنت في بداية عام ١٩٩٤ تأييدها لوحدة السودان ومعارضتها للانفصال والى القرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية عام ١٩٩٤ بتأييد وحدة التراب الوطنى السودانى.

● تتغير مسارح العمليات السياسية والعسكرية فى السودان وفى منطقة النيل بتنفيذ مبادرة ايجاد وتؤثر نتائج التنفيذ على مفاهيم الامن القومى وميزان القوى للدول العربية والافريقية المجاورة للسودان بدون استثناء ويساند هذا الرأى موجات التغيير المتتالية التى تشهدها المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة والتى لم تصل الى نهاياتها بعد.

● فى ندوة العلاقات المصرية السودانية التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٨٩ ، قدمت بحثا عن مستقبل العلاقات اختتمته بافتراض ان يشهد السودان حالة استثنائية تنهى فيها الأوضاع الدولية لاقرار التقسيم السياسى والقانونى وقيام دولتين او اكثر واقترحت على السياسة المصرية ان لا تقوم بتحريك قواتها المسلحة للدخول فى حرب فعلية فى داخل السوان وطالبت بان تفكر السياسة المصرية وتهتم بمصير منطقة المديرية الشمالية ومنطقة ساحل البحر الاحمر بالسودان لان الامن القومى المصرى يؤثر فيه انتشار النزاع المسلح الى هاتين المنطقتين او دخولهما فى حالة فوضى سياسية وعسكرية نتيجة تدهور اوضاع السودان عامة.

القطيعة بين إريتريا والسودان

اعلنت إريتريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان، ويكشف الاعلان عن تصادم النموذجين المتعايشين منذ ١٩٩١ وأن الصدام بينهما قد بلغ مرحلة الذروة. والنموذج الاول هو السوداني والنموذج الثانى هو المحور الاثيوبى الاريتري، ويقدم النموذجان تصورين مختلفين لبناء الدولة والقوة الاقليمية فى منطقة القرن الافريقى وشرق افريقيا.

□ النموذج السودانى قائم منذ ١٩٨٩، ويستلهم فى وجوده ومستقبله فكرة ابن خلدون عن دورة الحضارة والبناء التاريخى للدول الاسلامية فى الاطراف الافريقية، وعن دور البداوة تجاه مراكز الحضارة والعواصم القديمة. والمثال التاريخى للتصور السودانى هو قيام الدولة الفاطمية ودولة المرابطين فى الأطراف المتنوعة للشمال الافريقى، وترقيبا على هذا يكون منطق التصور السودانى هو التغيير بكل الوسائل فى شكل وعقائد نظم الحكم والعلاقات الاقليمية القائمة مع دول الجوار، وتغيير الخريطة السياسية للمنطقة الى صورة جديدة من الدول والوحدات السياسية.

□ اما النموذج الاثيوبى الاريتري فقد ظهرت بوادره منذ ١٩٩١ اثر دخول ملس الزيناوي الى اديس أبابا ودخول اسياسى افورقى الى اسمرأ، بعد رجوعهما من مؤتمر لندن الذى حضره مع هيرمان كوهن مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية، وتحولهما عن نموذج ايدولوجية الدولة الاشتراكية الماركسية التى تبني نموذج الدولة الديمقراطية الليبرالية واقتصاديات السوق، ثم الربط بين دولتيهما بعدد من الاتفاقيات التى تغطى ميادين التعاون العسكرى والأمنى والاقتصادى وشئون الموانى والمواصلات والجمارك والجنسية المزدوجة. وفى داخل هذا التصور العام تقدم التطبيق الاثيوبى على زميله الاريتري فى ميدان تأسيس بنايات الحكم طبقا للفيديرالية وتعدد الاحزاب والاعتراف بحقوق الاقليات والقوميات فى صورة دستورية اقترتها المادة ٣٩ من الدستور الذى تم اعداده فى الجمعية التأسيسية المنعقدة حاليا وتنص على حق تقرير المصير للقوميات والشعوب فى اثيوبيا اذا رغبت فى ذلك طبقا لعدد من الاجراءات والترتيبات

كما يوضح هذا التصور مبادئ وقواعد العلاقات الاقليمية بالمنطقة والتي اعلنها وزير خارجية اريتريا عقب اعلان الاستقلال، وهي حسن الجوار وعدم التدخل واحترام سيادة الدول وعلمانية الدولة، ثم يرتب الدول الصديقة الى ثلاثة مستويات: الأول دول الجوار وهي اثيوبيا والسودان وجيبوتي والصومال واليمن والسعودية، والثاني هو دول المحيط وهي مصر واسرائيل واوغندا وكينيا ودول الخليج وبلاد الشام، والثالث هو الدول المؤثرة وهي الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن وإيطاليا والمانيا والدول الاسكندنافية واستراليا واليابان. وترتيباً على هذا يكون المنطق المشترك للتصور الاثيوبي الاريتري هو توزيع الادوار والوظائف فيما بينهما اما تجاه الخارج فهو تقديم النموذج للتقليد والتأثير في اطار بقاء استمرار الحدود السياسية للدول القائمة بدون تغيير، وتوجيه الجهود الوطنية للتعاون مع الدول المناحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية في ميدان التنمية والاستقرار وحل المشكلات الخاصة بعيوب المنطقة بأساليب سياسية سلمية تفاوضية طبقاً لمبادئ التحول الديمقراطي وحقوق الانسان.

□ في المرحلة الأولى من التعايش بين الجانبين توالى عقد الاتفاقيات للتعاون بين السودان واثيوبيا وبين السودان واريتريا في شئون الأمن والحدود السياسية والاقتصاد والمياه على اساس حسن الجوار والتعاون المشترك، وامتدت مظلة التعايش والتعاون لانشاء تجمع دول القرن الافريقي منذ انعقاد مؤتمر اديس أبابا في ابريل ١٩٩٢، ثم جرى تفعيل وتنشيط اداء منظمة ايجاد التي تضم دول القرن الافريقي مضافاً اليها اوغندا وكينيا، ومع تزايد التعاون توجهت جميع هذه الدول للانضمام الى منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا التي تحولت في عام ١٩٩٣ الى سوق مشتركة باسم كومنيسا والمعنى السياسي الاقتصادي في هذا التوجه هو الانتساب لمنطقة شرق افريقيا بديلاً من الانتساب لمنطقة نهر النيل، وكان هذا التوجه. وما زال يحقق اهدافاً سياسية لجميع الاطراف المشاركة، وان اختلفت الاهداف والغايات بين كل من السودان واثيوبيا واريتريا، ونشير الى بعضها مثل محاولة تمزيق الموروث الباقي من وحدة منطقة نهر النيل بعد استقلال دول المنطقة، وعدم التقارب مع مصر والكتلة الثقافية العربية

الاسلامية وتفاعلاتها، ومنه ايضا سعى السودان الحثيث للتداخل والتكامل بالثقافية العربية الاسلامية وتفاعلاتها. ومنه ايضا سعى السودان الحثيث للتداخل والتكامل فى المنطقة من اجل التعامل مع الاقليات والشعوب المسلمة المنتشرة فى دول الجوار، واستخدام اسلوب الاختراق وسياسة زعزعة نظم الحكم لتحقيق معنى البناء التاريخى للدولة السودانية فى اطراف الدائرة الاسلامية الافريقية.

□ ومع تغير الايام والاحداث على المستوى العالمى المستوى الاقليمى، تبلور التصوران المتناقضان تدريجيا بشأن بناء الدولة والقوة الاقليمية، حتى انقطعت شعرة معاوية التى كان التصور السودانى يرغب فى بقائها او تأجيل انقطاعها، وقد نقلت وسائل الاعلام العالمية الاحداث والشكاوى والاحتجاجات من جانب اثيوبيا واوغندا وكينيا واريتريا، كما اشارت ايضا الى تدخلات سودانية فى تعقيدات الازمة الصومالية، وهذا امر تعتبره اثيوبيا واريتريا تهديدا للامن القومى لكل منهما، وشاركتها كينيا فى القلق والتدبر.

□ ومن جانب اخر تحدثت بعض الدراسات المتخصصة عن استعمال الحكومة السودانية لسياسة الاداتين اقتباسا من تجارب بعض الدول الأوروبية فيما بين الحربين العالميتين وفى فترة الحرب الباردة، لقد استعملها من قبل الاتحاد السوفيتى والمانيا النازية، وتطبيق هذه السياسة على المستوى السودانى يجعل الحكومة تعلن رسميا وعلانية تمسكها بالمبادئ المقررة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية المعاصرة مثل حسن الجوار وعدم التدخل والصداقة مع جميع الحكومات الاخرى، اما تنظيم المؤتمر العربى الاسلامى المؤسس فى الخرطوم كحركة عالمية فيه ينشط ويتحرك على مختلف المستويات الفكرية والدعائية والتنظيمية والتمويلية والتدريبية بالنسبة للأقليات الاسلامية وبالنسبة للحركات والمنظمات السياسية فى دول الجوار وغيرها من مناطق افريقيا:

□ إن تكثيف العمل السياسى والمسلح ضد نظام الحكم القائم فى اريتريا معناه اختيار الحلقة الضعيفة نسبيا فى المحور الاثيوبى الاريتري، واذا امكن اسقاط النظام الحكومى الاريتري، فان الطريق يفتح امام امكانيات

تطويق وتهدد وجود الدولة الاثيوبية باساليب من بينها دعم النشاط المعارض السياسى والمسلح فى اقاليم اثيوبيا. وفضلا عن ذلك فهذه رسالة صريحة ولها معنى لكل من اوغندا وكينيا من ناحية والصومال وجيبوتى من ناحية اخرى ان فى داخل اريتريا اوضاعا تغرى بهذا التصور و العمل على تنفيذه، فالتحول الديمقراطى واصدار الدستور الدائم يتصف بالتأخير، ومازالت فصائل هامة من المعارضة السياسية موجودة فى الخارج وتطالب باقرار التعددية السياسية ورفع الحظر على العمل الحزبى، وتوجد تعقيدات اقتصادية ومشكلات تسريح المقاتلين السابقين وضمان العمل والاجور لهم، ومازال موضوع اعادة اللاجئين من السودان يتعثر لنقص التمويل وضعف البنية الاساسية للدولة، وايضا تشير وسائل الاعلام الى انشغال قسم من القوات المسلحة الاريترية بمعاونة القوات المسلحة الاثيوبية فى قمع المعارضة وحماية النظام.

□ لقد التزمت حكومة السودان بموقف رفض الاتهام وموقف توجيه الاتهامات المضادة، فهى تنفى الاتهام الاريترى بمساندتها لحركة الجهاد الاسلامى الاريترى وانها تتحرك من اراضيها للعمل فى الأرض الاريترية، وتنفى انها سمحت للمعارضة المدنية والاسلامية بالعمل فى معسكرات اللاجئين الاريترين الموجودين فى السودان، كما نفت من قبل شكاوى اثيوبيا بشأن دعم ومساعدة حركات معارضة مسلحة مثل الاتحاد الاسلامى الاوجادينى والاتحاد الاسلامى لتحرير اورميا اما توجيه الاتهامات المضادة فيتعلق بالمساعدات المقدمة الى حركة التمرد فى جنوب السودان والى الاحزاب السياسية المعارضة، وبدأت بتوجيه الاتهام الى رئيس اوغندا لمساعدته جرانج بالسلاح والتسهيلات، ثم اتهمت رئيس اريتريا بالتعاون والاتفاق مع رئيس اوغندا خلال فترة المفاوضات فى نيروبي بشأن مشروع منظمة ايجاد لحل وتسوية قضية جنوب السودان التى طالب بها الرئيس الاوغندى بعد فشل مبادرة دول منظمة ايجاد. ومن جانب اخر تتهم الحكومة السودانية اريتريا بمساندة ودعم منظمة سياسية فى شرق السودان وتتهمها بانها تعمل من اجل قيام دولة مستقلة لشعب وقبائل البجاة، وان حكومة اريتريا سمحت للمعارضة السودانية بتشكيل

ميليشيات مسلحة يجرى تدريبها فى معسكرات اريتيرية.

□ وهكذا تعقدت العلاقات المتبادلة بين الجانبين، وبدأ الصدام بقطع العلاقات الدبلوماسية ومازال الموقف يحتفل التصعيد الى مستويات سياسية وعسكرية، خاصة ان رد الفعل المتوقع لم يظهر بعد من جانب باقى دول الجوار الاعضاء فى منظمة ايجاد وخاصة اثيوبيا التى ترتبط بمواثيق للدفاع والأمن المشترك مع اريتيريا. ونتوقع ان تظل الاحداث تتحرك والتعقيدات تتزايد فى المنطقة. وهذا يجعلنا نطرح الاستفسار التالى بالنسبة للسياسة المصرية التى تعرف ما نقول واكثر:

□ ما هو موقف السياسة المصرية تجاه الواقع واحتمالات المستقبل القريب فى منطقة تقع فيها المصالح القومية الدائمة للدولة المصرية وتؤثر على الأمن القومى المصرى نتيجة لتغيير ميزان القوى بين دول المنطقة؟ - وهل اهتمامات وممارسات الدبلوماسية المصرية تجاه منطقة جنوب الدولة المصرية تتماثل او تتوازى مع الاهتمامات والممارسات التى تنشغل بها تجاه مناطق الشرق والغرب والشمال؟

□ الراى عندى هو النفى بالنسبة لاجابة السؤال الثانى، وهذا الراى هو خلاصة متابعة ورصد لما تنشره الصحافة المصرية اليومية عن نشاط وزارة الخارجية وعن نوعيات ومستويات المشاركة المصرية فى مؤتمرات واجتماعات وزيارات ومحادثات وتبادل رسائل بشكل متنوع ومكثف بشأن الاحداث بمناطق الجوار فى الشرق والغرب والشمال.

تقسيم البحر الأحمر

■ منذ ١٩٩٣ ينشغل تفكيرى بهذا الموضوع، وقد اشرت اليه فى مقالات سابقة نشرها الاهرام الاقتصادى، والجديد الذى يفتح باب التفكير بصوت مرتفع هو عدد من الاحداث أحاول الربط بين دلالاتها:

- اعلنت اريتريا واليمن انهما وقعتا خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ١٩٩٤ - عدة اتفاقات للتعاون فى المجالات الأمنية والسياسية والتعليمية والاقتصادية،

كما اعلن الرئيس افورقى ان الدائرة الاستراتيجية فى القرن الافريقى لاتكتمل بدون اليمن.

- كررت اريتريا شكواها من قيام السودان بتدريب الارهابيين وبالعمل على زعزعة وتخريب الاستقرار فيها، وقد انتقدت اريتريا سلبية مجلس الأمن ازاء شكواها السابقة، وحذرت من انه لايمكن تحميل اريتريا المسئولية التى ستترتب على هذه الأعمال التخريبية.

- مشاركة اريتريا واثيوبيا فى اجتماع القمة الفرنسية الافريقية الأخير، و قد رحب البيان الختامى الصادر عن الاجتماع بانضمامها الى الأسرة فرانكوفونية، وقد تمت خطوة المشاركة والانضمام بعد زيارة الرئيس افورقى ومحادثاته فى باريس فى مايو ١٩٩٤.

- توافق السياسات الفرنسية والاريترية والاثيوبية فى السعى لدى حكومة جيبوتى ولدى المعارضة العفرية المسلحة للتوصل الى تسوية سياسية بين الطرفين، خاصة بعد اتمام التسوية السياسية فى داخل اثيوبيا مع العفر وفى اريتريا مع اقليم دانكاليا العفرى.

- الاقتراب الحثيث من جانب اريتريا واثيوبيا نحو المملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج مثل الكويت من أجل المساندة الاقتصادية والاستثمارات والقروض، ويضاف الى هذا التدفق الكثيف للمعونات والافات السعودية المتنوعة الى دول القرن الافريقى عامة لمواجهة اوضاع المجاعة

واثار السيول والأمطار التي اصابته المنطقة بشدة.

- الاهتمام السعودي المتصاعد بشئون المسلمين في اثيوبيا واريتريا وجيبوتي، وما تتداوله وسائل الاعلام العالمية من أن التيارات الاسلامية في المنطقة يتقاسمها اتجاهان الأول سلفى يحظى بتأييد السعودية والثانى انقلابى يدعمه السودان وايران.

■ السؤال هو: هل يمكن الربط بين دلالات هذه الاحداث وبين ما سبق طرحه من آراء وتوجيهات بشأن تقسيم البحر الاحمر بالمعنى الأمنى والسياسى الى منطقتين: الأولى هي الجنوب وتتعاون فيها اليمن واثيوبيا واريتريا وجيبوتي والمملكة السعودية، وهذه المنطقة فيها نهايات ومصب خطوط الانابيب الناقلة للنفط من مناطق الانتاج في اليمن او مناطق الانتاج في الاقليم الشرقى للمملكة السعودية وبها انبوب نقل النفط العراقى الى سواحل البحر الاحمر، وبالمطقة خطوط الملاحة والتجارة الدولية وبها مناطق صناعات بتروكيماوية، وهذا التعاون الاقليمى تسانده وتدعمه السياسات الامريكية والاوربية صاحبة المصالح فى المنطقة وصاحبة الاساطيل المربطة فى البحر الأحمر حالياً، والمنطقة الثانية هي الشمال وتشمل خليج العقبة وخليج السويس ومن المتصور بعد اتمام التسويات السياسية العربية الاسرائيلية ان يتولى ترتيب الامور فيها تعاون سعودي مصرى، وتعاون اردنى اسرائيلى فلسطينى.

■ وعلى الرغم من ان هذه الآراء والتوجيهات غير الرسمية لم تتبلور حتى الآن فى شكل تصورات نهائية تصلح للتطبيق، الا ان المطروح به فجوات وفيه اختلافات تثير اسئلة واشكاليات شتى، تدور حول مواقع او مصالح او سياسات عدد من الدول فى المنطقة وفى اوروبا وفى الشرق الاقصى الامثلة:

- أن الاشكال التنظيمية المطروحة للتعاون غير واضحة او مستقرة، وهل تبقى على المستويات الثنائية ومن ثم يلزمها تنسيق مع السياسات الامريكية والاوربية؟ أم تتحول الى شكل مؤسسى يضم جميع الاطراف المعنية وكيف ومتى هذا؟

- ترى ايطاليا ان لها دورا سياسيا واقتصاديا فى القرن الافريقى، وترى اليابان ان لها مستقبلا اقتصاديا واستثماريا فى المنطقة عامة، كما ان جنوب افريقيا تمثل واقدا جديدا يرغب فى التنافس فى الأسواق بدون استثناء.

- السودان يرى انه عضو فى تجمع القرن الافريقى وأن سواحله تمتد على البحر الاحمر فى منطقة الجنوب، ولكن بعض الأطراف الأخرى تشير الى عدم قبول سياساته الخارجية تجاه موضوعات الاستقرار والأمن فى دول الجوار، وتجاه السياسات الأمريكية والأوروبية ذات المصالح فى المنطقة.

- السعودية ترى ان علاقاتها المتنوعة بالمنطقة فى نمو، وكذلك قوتها البحرية والعسكرية تتزايد، وانها تهتم بالسياسة الإيرانية فى المنطقة، ولذلك ترغب فى ممارسة دور الدولة الأولى الاقليمية، ولكن بعض الأطراف الأخرى ترى ان هذا الدور يرتبط بالرغبة فى التعاون لضبط التيارات السياسية الإسلامية الانقلابية، وعلى نتائج التسويات العربية الاسرائيلية.

■ يتطلب هذا النقاش الاستفسار عن السياسة المصرية تجاه الأوضاع والأحداث فى منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقى الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من منطقة نهر النيل، وبقينا لانتقل السياسة المصرية ان تقتضى الأمور او ترتب فى غيابها او بمحاولة تغييبها ، ولكن يقتضى الدفاع عن المصالح القومية للدولة المصرية ان يتم اقرار مبدأ التوازن فى بناء الاهتمامات والممارسات المصرية فى التطلع والعمل نحو مناطق الجوار فى الجنوب والشمال والشرق والغرب.

وميض النار في القرن الأفريقي

■ يحدث الآن تحريك متعمد لمتغيرات متنوعة في المنطقة، وهي تؤثر على ما استقرت عليه قواعد وضوابط العلاقات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية بين دول القرن الأفريقي، ونعرض عددا من الملاحظات حول ما تداولته وسائل الاعلام من احداث بالمنطقة:

■ جيبوتي: عقدت فصائل المعارضة الجيبوتية مؤتمرا في اديس ابابا، شاركت فيه قيادات الجبهة المتحدة للمعارضة وقيادات جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية (فرود) وصدر عن الاجتماع بيان يدعو لاستمرار ودعم الكفاح المسلح والنضال الاسياسي لاسقاط حكومة الرئيس جولايد واقامة حكومة انتقالية واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة والملاحظة هي تحديد نوعية الاهداف والاساليب المعلنة في البيان وكونه يصدر عن مؤتمر في العاصمة الاثيوبية، وعلمنا بان قيادات الجبهة المتحدة قدمت من جيبوتي وهي تضم احزابا وجماعات تمثل الاقليات الاخرى غير العفر مثل العرب من اصول يمنية والصوماليين من غير العيسى، وان هذه القيادات عادت الى جيبوتي بعد انتهاء المؤتمر فاعتقلت الحكومة اربعة منهم اما الحكومة الفرنسية فقد قدمت دعما ماليا لحكومة جيبوتي قيمته ستة عشر مليار فرنك فرنسي بينما تصدر عن منظمات حقوق الانسان الفرنسية بيانات الادانة بشأن انتهاكات حقوق الانسان والتعذيب والمجازر التي تمارسها قوات الحكومة ضد العفر في شمال البلاد.

■ صوماليالاند: قام رئيس النظام الحاكم محمد ابراهيم عقال بزيارة بعض دول المنطقة واجتمع مع رئيس جمهورية كينيا، وزار وفد حكومي انجلترا بحثا عن الاعتراف بالدولة المستقلة، وفي الفترة الاخيرة استكمل النظام شغل المناصب التنفيذية والتشريعية وحدد موعد الاستفتاء العام على الاستقلال في سبتمبر ١٩٩٤، كما بدأ في تشكيل القوات المسلحة والشرطة وتنظيم الجمارك في ميناء بربرة ومطار العاصمة والمنفذ البري الى اثيوبيا والملاحظة هي من ينفق على انشاء مؤسسات الدولة وتشكيل القوات المسلحة والشرطة؟ علما بأن بعض زعماء العشائر من القبائل الاخرى

يعترضون على مبدأ الانفصال والاستقلال، وأن عددا من الميليشيات المسلحة يزاول نشاطا خارج إطار النظام، كما أن هناك انباء تشير الى علاقات تفاهم أو اتفاق بين النظام الحاكم واثيوبيا.

■ اريتريا: اتهم الرئيس افورقي حكومة السودان بدعم هجمات مسلحة ضد بلاده تقوم بها حركة الجهاد الاسلامي الاريتري قادمة من الاراضي السودانية وجرى تصعيد شكوى اريتريا الى الأمم المتحدة وإلى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية، وتشير الانباء الى حشد قوات اريتيرية على الحدود المشتركة مع السودان بالتعاون مع قوات اثيوبية، وقد ردت الحكومة السودانية بنفى هذه الاتهامات جملة وتفصيلا، وأكدت احترامها لثوابت العلاقة مع اريتريا، وذكرت بأن السودان يستضيف منذ ثلاثين عاما حوالي نصف مليون لاجئ اريتري لم يعودوا بعد الى بلادهم، وأنه سبق لها إيقاف نشاط كل الفصائل الاريتيرية الاخرى بناء على طلب حكومة اريتريا.

والملاحظة هي أن جبهة التحرير الاريتيرية المتحالفة مع حركة الجهاد الاسلامي اصدرت بيانات من جدة بالمملكة السعودية تؤكد وقوع القتال والصدام المسلح بين قواتها وقوات الحكومة، وانها ترى أن العمل العسكري جاء نتيجة لرفض حكومة اريتيريا عروض ومحاولات التفاهم التي عرضتها الفصائل الاريتيرية الاخرى، واخرها طلب حضور ممثلي هذه الفصائل مؤتمر الجبهة الشعبية الحاكمة المنعقد خلال شهر فبراير ١٩٩٤ ولو بصفة مراقب تمهيدا لبدء حوار وطني اريتيري ومن ناحية ثانية انتهز وزير خارجية اثيوبيا فرصة زيارته الرسمية للمملكة السعودية فعقد مؤتمرا صحفيا في جدة حذر فيه حكومة السودان من زعزعة الامن والاستقرار في دول المنطقة من خلال دعم جماعات دينية واحزاب اسلامية متنوعة، وقال أن بلاده تعاني في علاقاتها مع السودان من نفس ما تعانيه اريتريا، وأن بلاده تجري اتصالات مع السودان لاحتواء محاولات تصدير الافكار العقائدية وتهديد أمن المنطقة.

والملاحظة هي تمسك الحكومة السودانية باستعدادها لعقد اتفاقية سلام اذا تخلى الجيش الشعبي (فصيل جرانج) عن مطلب حق تقرير المصير، وحاليا تشير الانباء الى عملية عسكرية للجيش السوداني للسيطرة على

المدن الواقعة في منطقة الحدود مع أوغندا وزائير لحرمان فصائل التمرد من مراقبتها الباقية في جنوب السودان ومن ناحية ثانية طلبت الحكومة الأمريكية من أطراف النزاع المسلح قبول وقف إطلاق النار ثم التفاوض السياسي بدون شروط مسبقة، وضغطت معها باقي الدول المانحة والأمم المتحدة للتعاون مع منظمات الاغاثة الدولية لضمان مرور ووصول المعونات الى مخيمات اللاجئين والمشردين. اما على صعيد المعارضة السودانية في المنفى خارج السودان فقد سبق في ١٩٩٣ ان اتفق التجمع الوطني الديمقراطي مع جرائع في نيروبي حول هدف السودان الديمقراطي العلماني الفيدرالي، ولكن بعد ذلك ظهرت التباينات والاختلافات في الاراء والمواقف بين الجانبين الجنوبي والشمالي، كما ظهرت بين الاحزاب الشمالية وهي الأمة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي وفئات المستقلين المعارضين. وتوافق مع هذا ظهور حزب جديد هو التحالف السوداني الفيدرالي الديمقراطي بقيادات من الشمال والغرب ونشير في هذا المقام الى مؤتمر القوى السودانية الذي نظمته صحيفة الفجر السودانية الصادرة في لندن، فقد شهد الحوار اجماع ممثلي الفصائل والشخصيات الجنوبية حول مطلب حق تقرير المصير، بينما تباينت واختلفت اراء ممثلي الاحزاب الشمالية حول تقرير المصير وحول الديمقراطية العلمانية.

■ واخيرا نشر الاهرام بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩٤ ندوة عن جنوب السودان وردت بها اشارة تفيد بصدد اعلان في نيروبي عن اربع دول هي اثيوبيا وارتيريا واوغندا وكينيا يطالب بحق تقرير المصير للجنوب المناطق المهمشة، فاذا كان هذا صحيحا فقد انقسمت دول تجمع القرن الافريقي، وهذا معناه ان النار توشك ان يكون لها ضرام في كل المنطقة.

علامات على خريطة افريقيا

● فى هذا المقال نشير الى بعض الاحداث المتنوعة التى شهدتها الدول الافريقية على المستويات الداخلية او على مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول ، والاختيار يتم على اساس انتقائى والهدف هو المتابعة بعد الانشغال الافريقى والعالمى بأوضاع التحول الديمقراطى فى دولة جنوب افريقيا ونتائج الانتخابات فيها.

■ فى اثيوبيا يتسع الخلاف بين الحكومة المركزية فى اديس ابابا والحكومة والبرلمان فى اقليم اوجادين، والتهديد واضح بانتقال الخلاف من الاطار السياسى بين الطرفين، الى اطار النزاع المسلح واستعمال العنف من كلا الجانبين، فقد سبق ان طالبت الحكومة والبرلمان فى اوجادين بتنظيم استفتاء على حق تقرير المصير واقامة دولة اوجادين المستقلة اسوة بما تم فى حالة اريتريا، ولكن الحكومة المركزية رفضت الطلب ورات تأجيل الاجراء الى ما بعد الاستفتاء على مشروع الدستور الفيدرالى المطروح للمناقشات الشعبية حاليا وما سوف يعقبه من اجراء انتخابات للبرلمان الفيدرالى ورئاسة الدولة، واعقب ذلك قيام الحكومة المركزية بحل البرلمان واقالة الحكومة الاقليمية، وفشلت محاولات التفاهم السياسى التفاوضى بين الجانبين، ونقلت وسائل الاعلام حشد القوات الحكومية فى الاقليم وازدادت حدة التوتر بين الجانبين، وعند هذا المستوى تدخلت بالوساطة وبالاتصالات لجنة حل المنازعات وايقاف الحروب الاهلية فى اثيوبيا، وهى لجنة تتكون من سفراء الدول الأوروبية والأمريكية برئاسة سفير الولايات المتحدة الأمريكية وينضم اليها بعض ممثلى منظمات الامم المتحدة المقيمين فى اديس ابابا، وبدأت اللجنة فى نشاطها بالاستماع الى الطرفين بهدف التوصل الى حل ووسط او حل توفيقى، كما حدث ان فعلت فى حالات سابقة شهدتها اثيوبيا من قبل.

● فى الصومال تتزايد الاتصالات بين قيادات الفصائل الصومالية على مستويين الاول تشارك فيه الامم المتحدة لتحديد موعد جديد لعقد مؤتمر المصالحة والسلام، بعد ان تأجل مواعده السابق المتفق عليه فى اجتماعات

نيروبي، لقد تأجل من أوائل أبريل الماضى الى قرب نهايته ثم الى النصف الأول من شهر مايو الحالى، ولكن الموعد تأجل مرة ثالثة. والمستوى الثانى هو نشاط الجنرال عيديد الذى غادر مقر اقامته فى نيروبي لزيارة جيبوتى، ثم استقر حاليا فى أديس ابابا، وهناك تقابل فى نهاية شهر أبريل الماضى مع عبد الرحمن تور زعيم الحركة الوطنية الصومالية والرئيس السابق لجمهورية صوماليلاند (شمال الصومال) والمسئول عن اعلان انفصالها واستقلالها الذى لم تعترف به اى دولة حتى الآن، وبعد المباحثات عقدا مؤتمرا صحفيا اعلن فيه عبد الرحمن تور تخليه عن فكرة الدعوة لانفصال صوماليلاند، ودعا الى صيغة فيديرالية تحفظ وحدة بلاد الصومال وتمنع اهل الشمال رغباتهم فى كيان مستقل، ودعم الجنرال عيديد هذا المقترح، وبعد ذلك سافر عبد الرحمن تور مع الوفد المرافق الى القاهرة لمقابلة المسئولين عن السياسة المصرية، واصلت وزارة الخارجية المصرية ترحيبها بهذا الاتجاه الذى يتوافق مع السياسة المصرية الدائمة بشأن وحدة الصومال والحل السلمى للتفاوضى لجميع مشكلاته وقضاياها.

■ فى غرب افريقيا حيث مناطق الحدود والتخوم الفاصلة بين كل من موريتانيا والسنغال وموريتانيا ومالى، يتصاعد التوتر والاضطراب والعنف المسلح الذى تقوم به جماعات مسلحة لاغراض سياسية او لاغراض النهب والسرقه، قد دعا تعقيد المواقف الى اجتماع بين وزراء الداخلية فى الدول الثلاث وتوصلوا الى الاتفاق حول استراتيجيه امنية واجراءات مشتركة لوقف نشاط هذه الجماعات المسلحة التى تهدد الامن والاستقرار فى اراضى هذه الدول، فهناك جماعات مسلحة تنطلق فى السنغال لمهاجمة اراضى مالى، وتقوم القوات المسلحة فى كل من هذه الدول بتعقب المهاجمين الى داخل اراضى الدول الاخرى، وتتبادل الاطراف الاتهامات، وتزداد المواقف تعقيدا بوجود الآلاف من اللاجئين فى معسكرات الايواء فى مناطق الحدود والتخوم الفاصلة بين هذه الدول، وهؤلاء اللاجئين لهم قضايا سياسية وقضايا اقتصادية، وكثير منهم تركوا مواطنهم خوفا وفرارا من اثار ونتائج النزاعات المسلحة فى داخل هذه الدول أصلا، وما زالت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى هذه الدول بدون استثناء تمنع عمليات اعادة توطين

اللاجئين والنازحين الى مناطق حياتهم الاصلية، واستطرادا نشير الى أن بؤر النزاع تتكاثر فى منطقة غرب افريقيا عامة، وإن ظهور العنف المسلح ليس جديدا او طارئا ولا يقتصر على حالة ليبيريا، وإن احتمالات التفجر الواسع قائمة موجودة فى دول اخرى غير التى نشير اليها فى هذا المقال.

● فى كينيا تنشط الدبلوماسية وتؤدى ادوارا على مستويات متنوعة، وتشير الى أن كينيا تعمل من أجل دور مؤثر فى منطقة شرق وجنوب افريقيا عامة، فقد اسهمت فى عملية التفاوض والتوفيق بين قيادات دولة جنوب افريقيا بعد فشل الوساطة التى حاول القيام بها كيسنجر واللورد كارنجتون، فقد ارسلت الحكومة مبعوثا خاصة هو سفير كينيا فى واشنطن وقام بالاتصال والتوفيق بين مانديلا ودى كليرك وبوثوليزى ونجح فى التسوية، الأمر الذى ترتب عليه انضمام بوثوليزى وحزبه الى العملية الانتخابية الديمقراطية، كذلك ارسلت كينيا خبراء فى الترتيبات الانتخابية الى مالوى لتقديم المشورة والنصح للدكتور باندا وحزب الحكومة فى المعركة الانتخابية القادمة التى تشهد التنافس الحزبى المتعدد يوم ١٧ مايو ١٩٩٤ ويهدف هزيمة احزاب المعارضة المنقسمة على نفسها.

خريطة المحاور في شرق أفريقيا

● انتهت الحرب الباردة واختفى المستوى العالمى للصراع والاستقطاب بين المعسكرين الدوليين بقيادة الدولتين العظميين . ومن ثم ظهرت - وما زالت تظهر الآثار والنتائج على المحاور والارتباطات التى عرفت بها منطقة القرن الأفريقى وشرق افريقيا خلال فترة الحرب الباردة.

ان ما سبق من محور ومحاور كان يعبر عن مستويين من الحقائق والتفاعلات : الأول هو مصالح واهداف اطراف الصراع والاستقطاب الدولى، والثانى هو الاحتياجات الحقيقية اللازمة لأمن ولاستقرار الدول ونظم الحكم فى المنطقة، وكانت تتم فى إطار رؤى وحركة العلاقات المتبادلة والتوازنات المستهدفة من جانب دول المنطقة.

ان اختفاء المستوى الأول لاينفى استمرار وجود المستوى الثانى حالياً، ولايمنع محاولات دول المنطقة. فرادى وجماعات - للتكيف ولإعادة النظر فى الاشكال التنظيمية للتجمع والارتباط الاقليمى والجهوى فى ضوء التغيرات المتسارعة وغير المحكومة على الساحة العالمية، خاصة ان مناخ التنافس السائد حالياً بين الدول الكبرى ذات المصالح يتيح لبعض دول المنطقة التطلع لممارسة دور القائد الاقليمى والفاعل الرئيسى فى المنطقة.

● ومن خلال هذا التصور العام يظهر عاملان اساسيان فى التجارب الحالية للتطبيق والتنظيم الاول ان الاحتياجات والاهتمامات الاساسية لدى كل دولة فى المنطقة ويدون استثناء هى الأمن والاستقرار بمعناه الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى والمائى والغذائى والثانى هو ان المناخ العام الاقليمى والعالمى يتصف بدرجات من السيولة والتغير، الأمر الذى يجعل الصفة البارزة حالياً فى هذه التجارب هو عدم استمرارية الانضباط التنظيمى فى داخل هذه التجمعات والمحاور، مع قابلية تغيير الشكل التنظيمى للمحاور بالتمدد او الانكماش فى المدى القصير والمدى المتوسط، لكن يبقى الاتجاه العام للمحور مندفعاً نحو البحث عن مزيد من اوضاع الامن والاستقرار فى المنطقة.

● المحاولة الأولى هي تجمع القرن الأفريقي الذي بدأ بشكل منظم منذ عام ١٩٩٢ بين ست دول، ويكاد يندمج الآن في منظمة ايجاد ليزداد عدد الدول الأعضاء الى سبع دول في منطقة نهر النيل، وكانت حكومة السودان هي صاحبة المبادرة لانشاء التجمع لاسباب تتعلق بتوجهاتها السياسية نحو شرق افريقيا ومنتجات مساندتها الفعالة لحركة تحرير اريتريا والحركة الثورية الديمقراطية الاثيوبية، فلما تغير النظام الاثيوبي عام ١٩٩١ ظهرت الاتفاقيات المتوالية في مجالات الامن بكل صوره السياسية والاقتصادية وتنظيم حريات انتقال التجارة ورأس المال والافراد، وكانت هذه الاتفاقيات بين السودان واثيوبيا، وبين السودان واريتريا. وبين اثيوبيا وكينيا، ولكن اثيوبيا وجيبوتي، كما تم إحياء الاتفاقية الامنية بين اثيوبيا وكينيا، ولكن التجمع يواجه حاليا ظهور وفعالية المحور الاثيوبي الاريترى الذي يطمح ليكون المركز المؤثر وقائد التفاعل، وتساند هذا الطموح سياسات القوى الكبرى والدول المانحة ذات الاهتمام بالمنطقة وقد ترتب على هذا أزمة للسياسة السودانية التي عملت منذ البداية لاحتلال دور المركز المؤثر وقائد التفاعل في التجمع.

● المحاولة الثانية هي احياء تجمع دول شرق افريقيا الثلاث في شكل تنظيمي جديد، لقد كان التجمع موجودا في بدايات فترة الاستقلال في صورة سوق مشتركة، ولكن صراعات الحرب الباردة على المستوى العالمى والاقليمى أدت الى تفكيك اواصر التجمع والسوق المشتركة منذ عام ١٩٧٧، ولكن في ١٩٩٣ عادت اهتمامات الدول الثلاث الى تقارب في مجالات الامن والاستقرار والتنمية وذلك بانشاء جماعة شرق افريقيا، وهذه الجماعة سوف يكون لها دور في مواجهة خطط جنوب افريقيا للانطلاق الاقتصادي في وسط وشرق القارة الافريقية، ويدور التنافس حول دور القائد الاقليمى بين كل من الدول الثلاث الأعضاء.

● المحاولة الثالثة هي انشاء تجمع يضم دول هضبة البحيرات، وكان السبق في البداية للدول الفرانكوفونية وهي زائير ورواندا وبوروندى، ثم تدخلت الدول الانجلوفونية في التنافس وهي أوغندا وتنزانيا. ويتضح من الصراع السياسى والنزاعات المسلحة الحالية ان صمود تجربة التنظيم

الاقليمى يتأثر بالتنافس بين الفرانكوفونية والانجلوفونية فى هذه المنطقة.

● المحاولة الرابعة وهى محاولة قديمة منذ الستينات وايضا يجرى إحياء فعاليتها هذه الأيام، وهى مؤتمر رؤساء دول وسط وشرق افريقيا. وكانت المحاولة مثل غيرها من تجمعات تتأثر بمتطلبات الحرب الباردة، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت فكرة استثمار الجذور التاريخية للتجمع فى ضوء توجهات دولة جنوب افريقيا ودول افريقيه اخرى لتوزيع الاسواق الافريقية فى صورة مناطق اقتصادية وتجارية واستثمارية وتنموية.

● وهكذا يبدو من العرض ان السياسة المصرية ليست عضوا فى خريطة هذه المحاور والتجمعات، وهذا موقف حسن ورأى مقبول فى المدى القصير ولكنه يدعو الى القلق والتساؤل عن تطور الأوضاع فى المدى المتوسط والطويل خاصة بعد بداية القرن القادم، والسبب هو ان اساس هذه التجمعات بعد انتهاء الحرب الباردة هو الرغبة فى مزيد من الامن والاستقرار والمحافظة على وحدة التراب الوطنى والتنمية، وهذه رغبات حقيقية ومشروعة ودائمة بالنسبة لكل الدول. ولذلك فلن تتوقف المحاولات والتنظيمات والتجمعات حتى تصل هذه الاطراف الى الصيغ المناسبة إقليميا ودوليا، ومن ناحية ثانية فان التوجه الاقليمى والجهوى للبحث عن الأمن والاستقرار معناه عدم الثقة وعدم التفاؤل من جانب هذه الدول تجاه مشروعات وسياسات حفظ الأمن الجماعى والقارى والعالمى على مستوى منظمة الوحدة الافريقية وعلى مستوى الأمم المتحدة فى مرحلة السيولة والتغير والانتقال التى تشهدها الساحة العالمية حاليا بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن هنا تكون السياسة المصرية مدعوة لطرح اطار عام للتعاون والأمن فى منطقة نهر النيل بديلا عن المحاور وسياسات التمحور المنتشرة فى المنطقة بدون وجود الدولة المصرية.

الخريطة السياسية في القرن الأفريقي

تتوالى حركة المتغيرات في منطقة القرن الأفريقي، وتظهر التراكبات والنتائج في صورة مترابطة او متناقضة في اطار الخريطة السياسية الداخلية لكل دولة. وفي اطار الخريطة السياسية للعلاقات المتبادلة بين دول المنطقة، وهذه الظاهرة ليست وقفا على أوضاع دولة بعينها، وانما هي ظاهرة عامة موجودة في كل الدول، ويهدف كلا النوعين الى اعادة رسم الخريطة السياسية، ويظهر النوع الأول في صور التشرذم والانقسام بداخل الاحزاب والتنظيمات السياسية سعيا وراء تحالفات جديدة تؤدي الى اعادة توزيع السلطة والثروة، ويظهر النوع الثاني في صور الانشقاق والتمرد القومي والقبلي عن الجامعة الوطنية طلبا لحق تقرير المصير والانفصال لتكوين دول جديدة.

● في اثيوبيا : منذ ١٩٩١ كانت الاوضاع تتحرك في اطار تصور معلوم المسارات والغايات خلال مرحلة الميثاق الوطني الاثيوبي، فقد تكونت الحكومة الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقائي، وتمت الانتخابات على مستوى الاقاليم وتشكلت في كل منها سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، وكان المقرر انتهاء المرحلة الانتقالية في آخر ديسمبر ١٩٩٣ باصدار الدستور الاتحادي وتشكيل الاجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطيا، ولكن التأخير وعدم الالتزام بالموعد المقرر جعل الاحزاب والمنظمات المعارضة التي عقدت مؤتمرها الثاني في اديس ابابا في ديسمبر ١٩٩٣ تعتبر الحكومة الحالية غير شرعية لانقضاء فترة الولاية الانتقالية وهي سنتان ونصف.

والجديد في الخريطة السياسية الاثيوبية منذ سبتمبر ١٩٩٣ هو ظهور الانقسام في داخل جبهة تحرير اوجادين الحاكمة في الصومال الاثيوبي، والتشرذم بين الاجنحة المعتدلة والمتشددة حول قضايا العجز الاداري والفساد المالي والسياسي، وتطورت الأزمة الى سحب الثقة من رئيس المجلس التنفيذي واستقالة الحكومة الائتلافية، وانتخاب السيد حسن قلنلي رئيسا لحكومة جديدة حظيت برضاء الحكومة الاتحادية في اديس ابابا، ولكن التطورات استمرت في الاندفاع وجعلت الانقسام يتحول الى انشقاق،

فقد اجتمع البرلمان الاقليمي في فبراير ١٩٩٤ واتخذ بالاجماع قرار يدعو لاجراء استفتاء عام حول حق تقرير المصير، إما البقاء في الاتحاد الاثيوبي. وإما الانفصال والاستقلال، وبهذا الاجراء تواجه الحكومة الانتقالية الازمة الكبيرة الثانية على مستوى القوميات التي تتحول من مستوى التحالفات الى مستوى الانشقاق، وكانت الازمة الاولى مع قومية الاورومو في عام ١٩٩٢، وان كان تدخل الدول المانحة - اوروبية وامريكية - قد منع الازمة من ان تنفجر في صورة حرب اهلية.

● وظاهرة الانقسام والتشرذم ليست وفقا على الجبهات القومية وهي جبهة تحرير الاوجادين وجبهة تحرير الاورومو، فقد ظهرت ايضا في داخل الجبهات الاسلامية وهي الاتحاد الاسلامي الاوجاديني والجبهة الاسلامية لتحرير اوروميا، وقد حدث هذا خلال عام ١٩٩٣ في داخل كل من الجبهتين، وكان بين تيارات المعتدلين والمتشددين حول موضوعات العلاقة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وحول اثار إقامة زعامة كل منهما خارج اثيوبيا، مما ترتب عليه خلافات في الرأي بين قيادات الداخل والخارج.

ومن ناحية ثانية شهدت جبهة تحرير الاورومو اخيرا خلافا بين قيادات الداخل والخارج، وقد حدث الخلاف نتيجة لقيام الحكومة الانتقالية باعتقال احد قيادات الجبهة القادمين من الخارج للمشاركة في مؤتمر المعارضة في ديسمبر ١٩٩٣، بدعوى انه يدعو الى العمل المسلح لتغيير النظام السياسي في البلاد، ولكن تدخل احد قيادات الداخل لدى الحكومة ادى الى اسقاط التهمة بعد التاكيد بعدم تأييد العمل المسلح، وقد رفضت قيادات الخارج هذه التسوية واقالت المسئول الداخلي من منصبه الحزبي في الجبهة.

● في الصومال: تشهد الساحة الصومالية متغيرات لها تأثير على مستقبل اوضاع البلاد، وايضا لها اثار على مفهوم الامن القومي الاثيوبي : - في جمهورية ارض الصومال أعلن رئيس الحكومة انه أجرى اتصالات مع الاعضاء الدائمين بمجلس الامن ومع دول الجوار بشأن طلب التمويل والاشراف على عملية استفتاء عام حول حق تقرير المصير في البلاد غي مايو ١٩٩٤ او يونية ١٩٩٤.

- الجنرال محمد فارح عيديد يقيم منذ آخر ديسمبر ١٩٩٣ فى كينيا، وهناك يجرى اتصالات ومحادثات مع أطراف أمريكية وأوروبية وصومالية وأفريقية، وأفادت الأنباء أن الحكومة المصرية وجهت إليه دعوة لزيارة القاهرة حملها إليه السفير المصرى فى نيروبي. والسؤال ماهى أسباب هذه الإقامة الطويلة فى نيروبي؟ وماهى نتائج الاتصالات والمحادثات التى تمت هناك قبل أن يصل للقاهرة؟

- تظهر فى داخل الصومال نتائج التسويات والمصالحات على مستوى العشائر والقبائل وزعماء الميليشيات المسلحة، كما تظهر نتائج قرار مجلس الأمن الصادر فى فبراير ١٩٩٤ بشأن تغيير مسئوليات ومهام قوات الأمم المتحدة، وصارت الأولوية للاغاثة الدولية وإعادة اللاجئين وتنظيم أجهزة الشرطة والقضاء والمعاونة فى تشكيل حكومة ديمقراطية، وفى الوقت الذى يتوالى فيه انسحاب القوات الأمريكية والأوروبية، يتزايد وجود وأعداد القوات من الدول الأفريقية والإسلامية وتحصبح القيادة لجنرال من ماليزيا.

● فى عام ١٩٩٢ كان عمر عرتة غالب رئيسا لوزراء الحكومة المؤقتة فى الصومال وكان مقيما فى السعودية وأدلى بتصريح لوسائل الإعلام استبعد فيه نجاح أى حل لمشكلة الصومال قبل تسوية الوضع فى إثيوبيا وعودة إثيوبيا قوية فى القرن الأفريقى، والسبب فى رأيه كان هو الارتباط بحسابات دولية!

● والسؤال الآن هل تغيرت الأوضاع والسياسات الدولية بشأن ترتيب أوضاع الصومال قبل ترتيب أوضاع إثيوبيا؟ أم أن التسوية السياسية والترتيبات تتزامن فى كل من البلدين؟

الاستقرار فى اثيوبيا

● ينمو الاستقرار التدريجى فى اثيوبيا، وتصب نتائجها فى انتشار مناخ السلام الاجتماعى، وفى دعم الأمن القومى الاثيوبى، وفى صعود تأثير المحور الاثيوبى الأريتيرى فى منطقة القرن الأفريقى وكانت الإشارة المبكرة عن هذا التوجه هى زيادة الرئيس زيناوى للولايات المتحدة فى اغسطس ١٩٩٤، فقد استقبله الرئيس كلينتون الذى أعلن تأييده ومساندته لتجربة الديمقراطية التعددية فى اثيوبيا، ويبحث الرئيسان سوية مشكلات الأمن فى القرن الأفريقى.

● وفى نفس الشهر كانت وساطة اللجنة الدولية الأمريكية الأوروبية شبه الدائمة قد أفلحت فى ضبط وعدم تصعيد التوتر بين الحكومة الاتحادية فى اديس أبابا وقيادات شعب الأوجادين وشعب الأورومو، مما ترتب عليه إطلاق سراح زعماء الأوجادين الذين سبق عزلهم واعتقالهم كما تمت تسوية خط الحدود بين إقليم الأوجادين وإقليم الأورومو. وترتب على مناخ التهذبة استكمال الانتخابات التشريعية قبل نهاية اغسطس الماضى.

● وسبق هذا الترتيب فى الشهور الأولى من هذا العام إعلان سلطان العفر عن عدم تأييده لدعوة انشاء دولة العفر فى القرن الأفريقى وأن العفر الاثيوبيين يدينون بالولاء للدولة الاثيوبية، وبذلك يتأكد بقاء الحدود السياسية القائمة بين اثيوبيا وجيبوتى وأريتريا بدون تغيير وتلا ذلك توقيع اتفاق امنى عسكرى بين اثيوبيا وأريتريا لدعم التعاون والدور الذى يقوم به المحور الاثيوبى الأريتيرى فى المنطقة.

● وبذلك تكتمل صورة الانتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية التى تمت هذا العام. ويعرض حالياً مشروع الدستور على هذه الجمعية بعد أن أجازها المجلس الانتقالى السابق ونشرته الحكومة، ويوجه عام فإن الدستور جاهز للاقرار والمصادقة عليه، فيما عدا عددا من الموضوعات التى تعرض بشأنها أكثر من صياغة أو رأى مثل ملكية الأرض الزراعية التى سبق أن خضعت للتأميم فى ظل نظام منجستو السابق، وتخطيط حدود الأقاليم وتحديد عددها، وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات فى الدولة وخاصة إجراءات

وترتيبات ممارسة هذا الحق بعد اعلان الدستور الدائم.

● وفى نفس الاطار تعمل الحكومة على تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وتطبيق قوانين التخصيصية ودعم القطاع الخاص، ويساند هذا التوجة البنك الدولى والدول المانحة. وقد عبرت كلها عن الرضا والدعم الأدي والمادى كما تزايد تدفق وتفعيل الاستثمارات الأجنبية الأوروبية والأمريكية.

● وليست الصورة العامة بدون مشكلات، إذ وجهت الدول المانحة على المستوى الحكومى او المستوى الشعبى انتقادات كثيرة للحكومة الأثيوبية فى مجال حقوق الانسان واعتقال قيادات سياسية وصحفية وعمالية، وقد استجابت الحكومة للضغط الأدي فأطلقت سراح اعداد من المعتقلين، ووسعت من نطاق حريات النشر والصحافة وتشكيل الأحزاب والجمعيات على المستوى الاتحادى والمستوى الاقليمى.

● والدائرة الأولى فى السياسة الخارجية الأثيوبية هى دول منطقة الجوار بالقرن الأفريقى ولذلك تساند السياسة الأثيوبية مساعى الجنرال عبيد فى الصومال لبناء تحالف وطنى عريض يشمل قيادات وعشائر فى الجنوب وفى الشمال كما تستثمر نفوذها وتأثيرها ضد معارضيه، ولها أيضا مشاركتها الفعالة فى وساطة منظمة إيجاد بين حكومة السودان والمتمردين فى جنوب السودان، كذلك يجرى التنسيق المستمر فى داخل المحور الأثيوبى الأريتري بشأن منطقة جنوب البحر الأحمر والأوضاع والعلاقات السياسية مع الدول العربية على الساحل الآسيوى من البحر وتدخل فى هذا المجال زيارة الرئيس افورقى الأخيرة الى دول الخليج والمملكة العربية السعودية، وأيضا سياسة الدولتين تجاه النزاع المسلح فى اليمن ومحاولة انفصال الجنوب.

● والاهتمام بالمملكة العربية السعودية أمر واضح فى تفاصيل العلاقات المتنوعة بين أثيوبيا وإريتريا من جانب والمملكة من جانب آخر، والعلاقات تتم بين الجانبين على المستوى الحكومى وعلى مستوى المنظمات والجمعيات غير الحكومية. ومن الأمثلة على هذه المنظمات رابطة العالم الاسلامى ومنظمات المدارس الاسلامية والمساجد والشباب المسلم . ولهذه المنظمات

نشاط ومشاريع متعددة فى اثيوبيا واريتريا وجيبوتى حاليا .

كما تجرى عمليات التمويل لمشروعات فى ميدان الاغاثة الإسلامية والدعوة والتعليم والملاجئ الخ، وتشير الأنباء الى اتفاق اخير بين الجانبين بشأن ادخال اللغة العربية فى مناهج الدراسة فى مناطق الاغليات الإسلامية باثيوبيا وصياغة منهج موحد لدراسة الدين الإسلامى فى مدارس اريتريا، وتشكيل مجلس إدارة للمدرسة التى تتبع رابطة العالم الإسلامى فى اديس ابابا.

الفيدرالية وحق تقرير المصير

● تشهد بعض دول منطقة النيل نقاشا متعدد الاطراف حول موضوعات الفيدرالية وحق تقرير المصير، كما يجرى اعداد مشروعات او تطبيق نظم دستورية في هذا الميدان، وعلى الرغم من ان هذه الموضوعات تتم على المستوى الداخلى لكل دولة الا ان النتائج والاثار تتعدى الحدود السياسية الى دول الجوار ونختار ثلاثا من هذه الدول امثلة على هذا القول وهى اثيوبيا واوغندا والسودان. كما نتوقع ان تظهر مستويات من هذه الاثار والنتائج على شبكة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة فى الفترة الزمنية القادمة.

● فى اثيوبيا : حسمت الجمعية التأسيسية المنتخبة الامر باقرار الدستور الجديد والدائم فى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٩٤، واصبحت الدولة الاثيوبية لأول مرة فى التاريخ الطويل دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية، ونظم الدستور توزيع السلطات بين المستوى الفيدرالى ومستدعيات الحكم فى اقاليم الدولة، ونص الدستور فى وضوح وتفصيل على حق تقرير المصير للقوميات والشعوب الاثيوبية ترتيبا على ان قيام الدولة هو بالاختيار الحر وليس بالقسر والاجبار، واجمع القوميات بالاقاليم ان تطلب هذا الحق من خلال تصويت فى المجلس التشريعى الاقليمى، فاذا اجيز هذا المطلب باغلبية حددها الدستور، رفع القرار الى البرلمان الفيدرالى للمناقشة والمصادقة، وبموجب النص الدستورى يعرض المطلب على الاستفتاء الشعبى بالاقاليم فى مدة زمنية لاتزيد على ثلاث سنوات منذ بدء العملية. فى المجلس الاقليمى، فاذا حصل المطلب على اغلبية الاصوات فى الاستفتاء تقبل الدولة النتيجة وهى الانفصال عن الدولة الاثيوبية وتكوين دولة جديدة لهذه القومية. ومن ناحية ثانية اجازت الجمعية التأسيسية امتداد الفترة الانتقالية ستة شهور تبدأ من اول يناير القادم لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على مستوى الاتحاد الفيدرالى والاقاليم عام ١٩٩٥.

● فى اوغندا : يدور النقاش العلنى فى داخل الجمعية التأسيسية وعلى مستويات الساحة السياسية فى الدولة حول موضوعات الفيدرالية والتعددية

الحزبية، ويوجد صراع مكتوم بين اقاليم الدولة الجنوبية والشمالية والشعوب والاثنيات المختلفة حول الاخذ بالنظام الفيدرالى، وفى هذا المجال يوجد تياران عريضان الاول يدعو لاقرار مبدأ ونظام الحكم الديمقراطى والانتخابات الدورية بدون السماح بتشكيل احزاب سياسية لمدة خمس سنوات قادمة، ثم يجرى استفتاء شعبى عام يطرح فيه تعديل الدستور الدائم للسماح بتشكيل الاحزاب السياسية والدخول بالنظام الفيدرالى، ويرى التيار الثانى انه لا توجد ديمقراطية بدون احزاب سياسية متنافسة وان الطبيعة الاثنية والتركيبية الاجتماعية فى الدولة تقتضى توزيع السلطة بين العاصمة والاقاليم. وكل هذه الموضوعات والاثار تناقش فى اللجان الفرعية للجمعية التأسيسية منذ انتخابها فى فبراير ١٩٩٤، وهى تستعد حاليا لاصدار الدستور الدائم الجديد، وسوف يكون موعدا للانتخابات التشريعية والرئاسية فى عام ١٩٩٥ بعد اصدار الدستور.

● فى السودان : النقاش والحوار حول الفيدرالية منتشر ومتداول منذ فترة سابقة فى الخطاب السياسى لطرفى النزاع المسلح فى السودان، ويقترن الحديث بموضوع حق تقرير المصير الذى ترفضه الحكومة الحالية، ويتمسك به فصائل المعارضة المسلحة فى الجنوب، وقد اوضحت مبادرة دول ايجاد الموضوع بصورة مباشرة فاقترحت اقامة دولة علمانية ديمقراطية وفصل الدين عن الدولة وقرار الحكم على اساس فيدرالى لجميع السودانيين، واذا لم يتم الاتفاق والتراضى بين الاطراف السودانية، يكون من حق الشعب فى جنوب السودان الخيار فى مستقبله بما فى ذلك الاستقلال بعد اجراء استفتاء يتم الاتفاق عليه بين الاطراف السودانية.

● الجديد فى هذا الشأن هو ان احزاب المعارضة فى شمال السودان قد غيرت من مواقفها وسياساتها وفى المقدمة الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الامة، وتم قبول مبدأ الفيدرالية ومبدأ حق تقرير المصير فى اطار مبادرة دول ايجاد، ولقد وقع الحزب الاتحادى الديمقراطى اعلانا مشتركا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج فى يوليو ١٩٩٤، ووقع حزب الامة اعلانا مشتركا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج فى ديسمبر ١٩٩٤، وبين الاعلانين اختلافات فى التفاصيل ولكن

المبادئ، متفق عليها كما وردت في مبادئة دول ايجاد، ومع ملاحظة ان الحديث في الاعلانيين المشتركين يشير الى جنوب السودان فقط، لكن الاعلان المشترك الذي وقعته حزب الامة يرفض منع هذا الحق لمناطق جبال النوبة وجبال الانفستا ومنطقة ابيي، وفي كلا الاعلانيين تفاصيل عن اجراءات الفترة الانتقالية وترتيبات نظام الحكم في السودان بعد اسقاط الحكم العسكري الحالي في البلاد.

● ويوجه عام فان هذه الاوضاع والنظم الجديدة في الدول الثلاث مازالت في مراحلها الاولى، وسوف نرى ما تتطور اليه الاحداث في عام ١٩٩٥.

العامل الدولى فى منطقة النيل

■ فى مطلع ١٩٩٥ يظهر تفاعل المستوى الدولى مع المستوى الاقليمى، وتتراكم نتائج هذه التفاعلات على المستويات الوطنية فى بعض دول منطقة نهر النيل بصورة متنوعة:

■ اثيوبيا: اكتسب النظام الحاكم الشرعية السياسية على المستوى الوطنى بإصدار الدستور الديمقراطى الفيدرالى وتحديد موعد الانتخابات العامة يوم ٧ مايو ١٩٩٥، وتأكدت هذه الشرعية السياسية على المستوى الدولى بالبيان الصابر عن سفراء ١٧ دولة اوروبية وامريكية واليابان والذى يعلن تأييد دولهم للدستور الجديد، مع وعد بتقديم التسهيلات والمعونات اللازمة لاجراء الانتخابات الديمقراطية. وهذا الموقف يكشف عن عدة أمور اولها ان التطور السياسى المنشود والذى تسانده السياسات الامريكية والاوربية منذ عام ١٩٩١ قد وصل الى غاياته السياسية. والأمر الثانى هو ان حركات ومنظمات الانشقاق والتمرد المسلح فى اثيوبيا قد أصبحت غير قانونية وغير شرعية، وأن أى مساندة لها سوف تعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية وسوف تواجه بموقف مشترك من اثيوبيا وحلفائها الدوليين، والأمر الثالث هو انه اذا ارادت هذه المنظمات المعارضة الدعوة لحق تقرير المصير فى اقاليم كل منها فعليها اتباع الاسلوب الدستورى المقرر وبدايته هى خوض الانتخابات على المستوى الاقليمى، والأمر الرابع هو أن منظمات المعارضة باسم بعض القوميات لا تستطيع أن تحتكر السيطرة منفردة على الساحة السياسية فى اقاليم الامهرا والاورومو والأوجادينى، نظرا لوجود احزاب ومنظمات وشخصيات عامة أخرى تؤيد الحكومة والنظام القائم وتشارك فى اعمال السلطات التنفيذية والتشريعية على المستوى الاقليمى والمستوى الفيدرالى، والأمر الخامس هو أن صعود اثيوبيا الى مركز القوة فى الاطار الاقليمى ينعكس إيجابيا على دور المحور الاثيوبى الأريتري وعلى موازين القوى تجاه دول الجوار.

■ جيبوتى: خلال عام ١٩٩٤ استمرت الوساطات الدولية والاقليمية بين الحكومة والمعارضة المسلحة وترتب على هذا امران، الأول حدوث إنشقاق

داخلى فى جبهة فرود المعارضة، وقبول الفصل المنشق (يقوده ٢٨ عضوا من قيادات الجبهة) التفاوض مع الحكومة، والتوصل الى اتفاق سلام ومصالحة وطنية على أساس الديمقراطية واللامركزية فى ظل الدستور الحالى، وتم توقيع الاتفاق بحضور ممثلى الدول ذات الاهتمام والمنظمات الدولية، والأمر الثانى أن الفصل الراضى للمفاوضات والتسوية أعلن أنه سيواصل الحرب الاهلية، ولكن أحمد ديبى زعيم هذا الفصل يقيم حاليا فى صنعاء باليمن وذلك بعد اغلاق الحدود ومنع التسهيلات عبر الحدود المشتركة بين اريتريا واثيوبيا وجيبوتى ومن ناحية ثانية توجد اتفاقات أمنية بين الدول الافريقية الثلاث واليمن وهى تجعل الحكومة اليمنية لاتسمح بأى نشاط للمعارضة من اراضيها وهذا وضع تهتم به أيضا السياسة الفرنسية صاحبة النفوذ والقاعدة البحرية فى جيبوتى، وأيضا لها مصالح بترولية فى اليمن.

■ السودان: فى عام ١٩٩٤ حدث تطوران هامان على جانب المعارضة السياسية والعسكرية: الأول هو اتفاق القاهرة بين الحزب الاتحادى والحركة الشعبية بقيادة جرانج، والثانى اتفاق شقذوم بجنوب السودان بين حزب الأمة والحركة الشعبية بقيادة جرانج، فاذا أضفنا اليهما إعلان نيروبي عام ١٩٩٣ - يمكن القول أن الخريطة السياسية للمعارضة السودانية قد تغيرت تغيرا جذريا وأن نتائج التغير سوف تظهر فى العام الحالى إذ لم تعد المعارضة والحرب الاهلية بين الشمال والجنوب كما كان يقال من قبل، إنما تتطور الأوضاع نحو نموذج جديد وهيكل تنظيمى جديد للمواجهة بين الحكومة والمعارضة التى تستقطب المؤيدين فى الشمال والجنوب وغيرهما من اقاليم الغرب والشرق بالسودان، وقد تزامنت مع هذا التطور أحداث وعلامات على المستوى الاقليمى والمستوى الدولى، فقد زارت المعارضة عواصم الدول الأوروبية والأمريكية ودول الجوار الافريقى، كما أعلنت عن تقديمها لمشروع متكامل لحل الازمة السودانية الى منظمة دول إيجاد قبل اجتماع قممتها الأخيرة. وفى هذا الاجتماع دعت دول إيجاد الأمم المتحدة لتعيين مراقب يمثلها لمتابعة المفاوضات بين الحكومة والمعارضة وفى تقديرى أن هذا اتجاه مستمر نحو تدويل القضية مع تصاعد تأييد الدول الأوروبية والأمريكية لمبادرة إيجاد.

■ **هضبة البحيرات الاستوائية.** شهد عام ١٩٩٤ ذروة الحرب الاهلية فى رواندا، ومع ذلك لم تنجح الدعوة لعقد مؤتمر افريقى من دول الجوار الانجلوفون والفرانكوفون لاسباب عديدة، وجرت الأحداث على النحو المعروف، ولكن مطلع عام ١٩٩٥ شهد عقد هذه القمة الافريقية بحضور رؤساء دول رواندا وبوروندى واوغندا وكينيا وتنزانيا وزامبيا، وشاركت زائير بحضور رئيس وزرائها بدلا من الرئيس موبوتو، وناقشت القمة موضوعات بناء السلام والثقة والمصالحة الوطنية فى كل من رواندا وبوروندى وكذلك مشكلات اللاجئين الى دول الجوار، ويثير انعقاد القمة ملاحظتين الاولى مشاركة زامبيا فى اجتماع دول الجوار وفى هذا اشارة الى اتساع مفهوم هضبة البحيرات الى مفهوم وسط افريقيا الذى يشمل دولا من غرب وشرق الوسط مع انضمام زامبيا التى تعتبر من دول الجنوب الافريقى، والثانية هى أن انعقاد القمة يأتى بعد فترة من زيارة أنطونى ليك مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى لعدد من الدول الافريقية من بينها دول بالمنطقة.

■ **فى تقديرى إن السياسات الدولية لا تهدأ ولا تنام ولا تنشفل عن الحفاظ على مصالحها فى منطقة نهر النيل، وإن الاتجاه العام هو نوع من تقسيم العمل الدبلوماسى وتخصيص المناطق الفرعية بين الدول الكبرى، وإن السياسة الأمريكية تمكنت من الفوز بالمستوى الأول فى منطقة الهضبة الاثيوبية وفى منطقة هضبة البحيرات وهما منابع نهر النيل، وأن هذا النفوذ السياسى ليس بعيدا عن دلالات قيام البحرية الأمريكية فى أغسطس ١٩٩٤ بمناورات بالذخيرة الحية فى دلتا نهر تانا الذى ينبع من وسط كينيا ويصب فى المحيط الهندى فى اقليم الساحل الكينى.**

الدساتير فى دول النيل

■ تشهد حاليا ثلاث دول فى منطقة النيل مرحلة صياغة واصدار الدساتير الدائمة، وهذه الدول هى اثيوبيا واوغندا وارىترىا، والاهتمامات الدراسية بهذه الموضوعات لا تقتصر فقط على دلالة انتهاء المراحل الانتقالية أو الأوضاع المؤقتة فى هذه الدول والمجتمعات، وإنما تتناول أساليب واجراءات اصدار هذه الدساتير الدائمة، والمبادئ والنصوص المستحدثة التى تحتويها هذه الدساتير، وايضا مستويات الرأى المتنوع والنقاش الجاد الواسع حول محتوياتها قبل اصدارها والعمل بها.

■ لقد نشأت النظم السياسية الحالية فى الدول الثلاث عقب دخول الحركات المسلحة الى عواصم اوغندا (١٩٨٦) واثيوبيا (١٩٩١) وارىترىا (١٩٩١)، وتولى رؤساء هذه الحركات رئاسة الدولة فى كل منها ولكن تظهر فوارق وتباينات بين هذه النظم السياسية تجاه قضايا بناء مؤسسات الحكم والادارة، ونوعيات ومستويات التحالفات السياسية الحاكمة أو المعارضة، وقضايا تشكيل ونشاط الاحزاب السياسية.. الخ، ولكن هذه النظم السياسية تتماثل بالنسبة لقاعدة اساسية وهى الاعلان والالتزام بأن المرحلة الانتقالية أو المؤقتة سوف تنتهى باصدار دستور دائم وانتخابات برلمانية ورئاسية، وان الدستور الدائم هو دستور ديموقراطى تعددى، وان الانتخابات هى عملية تصويت عام حرة ونزيهة، ومع هذا التماثل فان المسارات الاجرائية والمدة الزمنية لم تكن متماثلة نظرا للتباين والفوارق الموجودة فى داخل البنية السياسية والاجتماعية لكل دولة ونظرا للظروف والضغط الدولي والاقليمية وعلى الرغم من كل ما سبق فقد نفذت كل من اوغندا واثيوبيا خطوات هامة واسباسية، أما اريتريا فقد اعلنت عن بدء الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه.

■ اثيوبيا: فى شهر يونية الحالى تمت عملية انتخاب اعضاء الجمعية التأسيسية التى سوف تناقش مشروع الدستور، ولها حق التعديل واعادة الصياغة بدون قيود مسبقة، وقد شاركت جماعات وفرق عديدة من اورپا وامريكا وافريقيا فى الاشراف والمراقبة بالنسبة لاجراءات الانتخابات، وصدرت التقارير بان الانتخابات كانت حرة ونزيهة، وفى بعض الاراء

المنشورة حول الانتخابات ورد أنها تمت بنزاهة نادرة في أفريقيا.

وكانت الحكومة الانتقالية والميثاق الوطنى الانتقالى قد حددا مدة زمنية للفترة الانتقالية قبل اجراء الانتخابات لاصدار الدستور الدائم، ولكن ما حدث هو انه جرى تمديد المدة الانتقالية، وخلالها تم تشكيل لجنة متعددة الآراء والاتجاهات من ممثلى الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك فى اعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول افريقية واسيوية واوروبية وامريكية، وقد استحدث مشروع الدستور تمديدا من المبادئ والقواعد الجديدة فى حياة المجتمع الاثيوبى مثل النظام الاتحادى الفيدرالى وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم، ومثل موضوع اللغة القومية على المستوى الاتحادى واللغات القومية على مستوى الاقاليم وقد نص المشروع على حق تقرير المصير بالنسبة للقوميات والاثنيات المكونة للدولة الفيدرالية واحاط هذا النص باجراءات وضمانات جدية على مستوى الاقاليم والحكومة الفيدرالية.

■ اوغندا: فى شهر مارس ١٩٩٤ دعى المواطنون الاوغنديون الى انتخاب جمعية تأسيسية لمناقشة مشروع الدستور، مع النص الصريح على حق الجمعية فى تعديل المشروع واعادة صياغته فى بحر ستة شهور كحد اقصى لالنتهاء من مهمتها الدستورية ودعت اوغندا فرقا عديدة من المراقبين الدوليين من دول اوربا وامريكا وقارات اخرى للاشراف والمراقبة على عمليات الاقتراع واعلان النتائج، وقد اجمعت التقارير الصادرة عن المراقبين بدون استثناء على ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة، بل ذهبت بعض الآراء الى أنها أول انتخابات حرة فى تاريخ اوغندا بعد استقلالها وتوالى الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية فيها.

ونصوص المشروع المطروح على الجمعية التأسيسية أعدته لجنة شكلتها الحكومة من اعضاء يمثلون اغلب التيارات والآراء السياسية والقانونية وشارك فيها ممثلون للمنظمات والمؤسسات الشبابية والنسائية والمهنية والمدنية والعسكرية أيضا، وتشير الدراسات المنشورة حول الموضوع عامة إلى ان قضية التعددية الحزبية هى محور النقاش والاختلاف فى الرأى بين

الاطراف السياسية فى اوغندا بوجه عام، فالرئيس موسوفينى ومؤيدوه يرون ان بناء النظام الديمقراطى وترسيخ قواعده فى اوغندا يتطلب فترة من الحكم بواسطة حركة سياسية عريضة وتحالف سياسى واسع من قوى وشخصيات ومؤسسات تمثل الخريطة السياسية والاجتماعية والاقليمية والقومية، وعلى أن تحدد فى الدستور فترة زمنية قادمة يجرى الاستفتاء فى نهايتها حول استمرار حكم الحركة أو التحول الى نظام التعدد الحزبى، وعلى الجانب الآخر فان قوى سياسية عديدة وذات تأثير فى السياسة الاوغندية ترى الأخذ والاقرار بالنظام الحزبى التعددى فوراً.

■ اريتريا: باعلان الاستقلال تحولت الجبهة الشعبية الى حزب الجبهة الشعبية الديمقراطية والعدل، وشكلت الحكومة ثم عينت أعضاء البرلمان (الجمعية الوطنية) وقام البرلمان بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لاعداد مشروع الدستور الدائم كذلك تم الاعلان عن المبادئ والقواعد التى تحكم اعداد المشروع مثل الديمقراطية التعددية وتكوين الاحزاب السياسية بشروط وضوابط، وفصل السلطات الثلاث واستقلال القضاء وحرية الصحافة... الخ، وتشير الأنباء المتداولة الى ان هذا المشروع سوف يعرض على الاستفتاء العام تمهيدا لاجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وسوف تتم العملية فى فترة زمنية تتراوح بين سنتين وأربع سنوات قادمة.

الخروج العربى من الصومال

● التزمت الدول الأمريكية والأوروبية بالمواعيد المعلنة لانسحاب قواتها المشاركة فى عملية الأمم المتحدة من الصومال قبل آخر مارس ١٩٩٤، ولكن شهر مارس من هذا العام شهد أكثر من مفاجأة، الأولى هى اعلان الدول العربية المشاركة فى يونيصوصم، عن سحب قواتها من الصومال، وهذه الدول هى الكويت والمملكة السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والمغرب وتونس، وترتيباً على هذا لايتبقى فى الصومال سوى قوات من الدول الافريقية ومن الدول الاسيوية، وهذه الدول هى مصر وزيمبابوى ونيجيريا وبوتسوانا من افريقيا، وباكستان والهند ونيبال وماليزيا من آسيا. والواضح ان جمهورية مصر العربية قد قررت الالتزام بالموقف الافريقى لأسباب لها اعتبارها فى التصور السياسى المصرى، ومن بينها رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الافريقية ورئاسة الجهاز المركزى لأكية تفادى وإدارة وتسوية المنازعات الافريقية، وكذلك موقع الصومال فى منطقة القرن الافريقى، حيث توجد مصالح الأمن القومى للدولة المصرية.

● والمفاجأة الثانية هى التغير فى مواقف قيادات الفصائل الصومالية خلال اسبوعين من اختتام اجتماع القاهرة إلى اعلان نتائج اجتماع نيروبي، لقد توصل اجتماع القاهرة بحضور على مهدي محمد وزعماء الفصائل الإثنتى عشرة المتحالفة معه إلى اتفاق بشأن مستقبل الصومال، ولكن الجنرال عيديد وزعماء الفصائل الاربعة المتحالفة معه الذين رفضوا المشاركة فى اجتماع القاهرة رفضوا ايضا الاتفاق المعلن فى القاهرة، وتباينت جميع الاطراف الصومالية المتنافسة الاتهامات بالخضوع لضغوط اجنبية، وبدأ امام الجميع ان العلاقات والمواقف الصومالية تتجه نحو التصادم والاشتعال، خاصة بعد ان صدرت تصريحات السفير الأمريكى السابق اوكلى التى رفضتها الحكومة المصرية ورد عليها على مهدي محمد، ولكن الاتصالات غير المعلنة التى كانت تجرى مع الجنرال عيديد المقيم فى نيروبي بعد عودته من جولة فى دول الجوار بالقرن الافريقى، أدت إلى نتائج جعلت الممثل الخاص للأمم المتحدة يدعو زعماء جميع الفصائل الصومالية (١٢+٤) للسفر إلى نيروبي والاقامة على نفقة الأمم المتحدة.

وفعلا غادر على مهدى محمد القاهرة إلى نيروبي، وعقد اجتماعين متتاليين على انفراد مع الجنرال عبيد، ثم بدأت الاجتماعات التي شارك فيها زعماء الفصائل الصومالية، وأخيرا توصلت جميع الأطراف الصومالية إلى الاتفاق وإصدار إعلان نيروبي الذي وقع عليه نيابة عنهم كل من الجنرال عبيد وعلى مهدى محمد، وأمام ممثلي وسائل الإعلام العالمية والإقليمية تصافح الجميع في حالة ابتسام وتفاؤل.

● لقد تزامن إصدار إعلان نيروبي مع افتتاح اجتماع الجهاز المركزي لآلية تفادي وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية في أديس أبابا، وكان من المقرر مناقشة أوضاع الصومال من خلال تقرير يقدمه وزير الخارجية المصري وتقرير يقدمه وزير الخارجية الإثيوبي عن جهود كل من الدولتين في مجال المصالحة الوطنية الصومالية، ولكن أنباء اتفاق قادة الفصائل الصومالية في نيروبي دعت وزراء الخارجية المشاركين في الاجتماع إلى توجيه الشكر والتقدير إلى الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس ملس زيناوي على ما بذلاه من جهد واتصالات في مجال المصالحة الوطنية الصومالية، وفي اليوم التالي لإصدار إعلان نيروبي. كانت آخر مجموعات القوات الأمريكية تغادر الصومال جوا وبحرا بصفة نهائية.

● إن النظرة المقارنة لنصوص الاتفاق والإعلان الصادرين في القاهرة ونيروبي تجدهما يتقاربان في المبادئ الأساسية لتصوير المصالحة الوطنية، ويختلفان في ترتيبات وأولويات التنفيذ مثل خطوات بناء السلطة المركزية وتوزيع المناصب والمسئوليات، وهذا أمر وارد بالنسبة لمتطلبات التسويات والحلول النصفية وتقاسم السلطة، ومن الأمثلة على هذا نشير إلى المبادئ الأساسية مثل وحدة التراب الوطني الصومالي وعدم القبول أو الإقرار بمبدأ انفصال منطقة أرض شمال الصومال، والدعوة للمصالحة الوطنية وإيقاف إطلاق النار ونزع السلاح الطوعي، وإقامة نظام ديموقراطي تعددي من خلال انتخابات حرة ونزيهة واحترام حقوق الإنسان، والإقرار بمبدأ توزيع السلطة بين الإدارة المركزية والإدارات الإقليمية والمحلية وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد للبلاد. أما بالنسبة لترتيبات وأولويات التنفيذ وبناء

مؤسسات الدولة فى المرحلة الانتقالية التى سوف تستمر عامين، فنجد اتفاق القاهرة يدعو لانشاء مجلس إنقاذ انتقالى من ١٧ عضوا من بينهم الجنرال عبيد وعلى مهدى محمد، ويختص هذا المجلس بسلطة التشريع وتشكيل حكومة برئاسة رئيس للوزراء وعندما يتم تشكيل البرلمان الانتقالى تنتقل إليه سلطات التشريع، أما اعلان نيروبي فيدعو إلى عقد مؤتمر يوم ١٥ ابريل يتولى وضع قواعد واجراءات ومعايير اختيار اعضاء مؤتمر المصالحة الوطنية الذى سوف ينعقد يوم ١٥ مايو ١٩٩٤، وسيقوم مؤتمر المصالحة الوطنية باختيار رئيس الدولة ونوابه ورئيس الوزراء وحكومته، كما سوف يتم تشكيل برلمان انتقالى، وبالنسبة لزعماء اقليم ارض شمال الصومال فسوف توجه إليهم الدعوة للمشاركة فى هذين المؤتمرين.

● لقد قوبل الاتفاق بين زعماء الفصائل الصومالية فى نيروبي بالترحيب من جانب مجلس الأمن الذى اعتبره خطوة هامة نحو تحقيق السلام، كما رحب به الأمين العام للأمم المتحدة، وعبرت السياسة الامريكية عن ارتياحها وتشجيعها ودعمها من أجل تحقيق التقدم فى الاسابيع المقبلة، واخيرا اصدر الجنرال عبيد تصريحاً عن استعداداته للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية التى يحتاج الصومالى إلى استمرار مساعداتها المتنوعة.

حرب السلاطين فى الصومال

● فشلت جميع مشروعات البناء الدستورى واقامة مؤسسات الحكم فى الصومال، وينطبق هذا القول على ما اقترحته مؤسسات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وجماعات المثقفين الصوماليين فى المنافى والغربة، وما صدر عن مؤتمرات الصوماليين فى اديس أبابا والقاهرة ونيروبي، ويضاف الى هذا مساعى ومناشدات قامت بها حكومات ومنظمات عربية وافريقية واسلامية، وهذا هو السبب الرئيسى والجوهري لاستمرار الأزمة الصومالية بدون حل.

● لقد كان هناك حديث حول نظام الحكم وتوزيع السلطة قبل سقوط نظام سياد بري، ولكن الحديث كا حول مبادئ وعموميات اقرب الى التمنيات منها الى الوقائع التى تحظى بالاجماع أو برضاء الاغلبية الشعبية فلما سقط النظام تراوحت وتغيرت مواقف وآراء القيادات الصومالية الفاعلة على مستوى الميليشيات المسلحة وعلى مستوى العشائر والقبائل، وعلى مستوى الاقاليم والجهات. وتبلور الحديث حول الشكل المركزى والشكل الفيدرالى للحكم ومع تغير المواقف ونشوب القتال وتغير التحالفات وتوالى الانشقاقات لم يبق خط واضح ومستمر لدى كل الاطراف الفاعلة فى الأزمة، ولكن الاتجاه العام فى الاحاديث والتمنيات والاعلانات كان نحو الفيدرالية وتراجع الحديث عن الدولة المركزية وفى نفس الوقت كان الحديث عن مبدأ الفيدرالية سهلاً ومتاحاً حتى للأمم المتحدة والسياسات الأجنبية المتنوعة، الا ان المشكلات والتعقيدات كانت ومازالت - تظهر حينما ينتقل الحديث الى مستوى التفاصيل وتوزيع سلطات الحكم، تخصيص الميزانيات وتقسيم الوظائف الاستراتيجية فى المؤسسات المدنية والعسكرية على مستوى العاصمة وعلى مستوى الاقاليم.

● وأول مجموعة من هذه المشكلات تتعلق بتقسيم الدولة الى اقاليم من حيث العدد والمساحة وكثافة السكان، فكل عشيرة وكل تحالف عشائرى أو عسكري يبحث عن موقعه وقيمه وتأثيره فى تركيب كل اقليم، كما ان العداوات التاريخية بين القبائل والاصول الكبرى تؤثر فى هذا التقسيم

بالقبول أو بالرفض ومن ناحية ثانية فإن تعقيدات النزاع المسلح فى الصومال انشأت قيادات وتجمعات جديدة فى داخل البناء العشائرى التقليدى، وهذه القيادات والتجمعات تطلب الاعتراف بوجودها ومصالحها وضمان مستقبلها بأسلوب الانضمام الى تحالف سياسى عسكرى يدين بالولاء للزعامات الكبرى فى البلاد ويضاف الى هذه المجموعة ظهور مطالبات تتعلق بأحياء ومناطق فى العاصمة والمدن الرئيسية تتبع فروعاً وجماعات عشائرية متنوعة، وينطبق هذا القول أيضاً على سكان الموانئ الرئيسية للبلاد.

● وثانى مجموعة من المشكلات تتعلق بتوزيع السلطات التنفيذية والتشريعية بين المركز الاتحادى والاقاليم، وما يتصل بهذا من ميزانيات الانفاق على التنمية واعداد الوظائف الحكومية المركزية والاقليمية فى ضوء التوازن العشائرى الواجب تطبيقه فى مناصب الدولة، وأيضاً توزيع إيرادات الدولة خاصة التى يجرى تحصيلها من الموانئ والجمارك والضرائب، ويتصل بهذه المشكلات موضوع سلطات رئيس الدولة ومدى سيطرته على قوات الجيش والبوليس، والضمانات الدستورية ضد استغلال السلطة الرئاسية تجاه حكومات الاقاليم، ومن المفترض ان تكون المناصب العليا فى الدولة بالانتخاب فى اطار نظام ديموقراطى متعدد الاحزاب، ويسرى هذا على قيادات الاقاليم.

● وثالث مجموعة من المشكلات تتعلق بالصومال الشمالى (صوماليلاند) اذ تنقسم قياداته وعشائره حالياً حول مطلب الانفصال وتكوين دولة مستقلة، كما يوجد به اتجاه لقبول الدولة الصومالية الفيدرالية مع اقرار الحكم الذاتى الاقليمى للصومال الشمالى، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد ان تكونت تحالفات سياسية بين قوى من الجنوب وبين قوى من الشمال، وهذا غير فى ميزان القوى السياسى الداخلى كما غير من الارتباطات العشائرية والقبلية فى البلاد بوجه عام.

● هذه المشكلات الكبرى وتفاصيلها المتعددة المتنوعة ظهرت فى مناقشة المشروعات والافكار الامريكية والفرنسية والعربية الخ ولكنها جميعاً قوبلت

بالرفض من جانب والقبول من جانب آخر، ولم يحدث حولها اجماع او توافق عام، ولذلك فان الخطر ينمو مع تعقيدات الأزمة، والبلاد مقبلة على اوضاع تشابه اوضاع القتال الداخلى فى افغانستان وانجولا وليبيريا. واعتقد ان هذا القول يكشف السبب الحقيقى للتحذيرات والانذارات المتتالية التى تطلقها مؤسسات الامم المتحدة واجهزة وزارة الخارجية الامريكية... الخ . كما انها تكشف رغبة اطراف دولية كثيرة فى سحب قوات الامم المتحدة (يونيسكوم ٢) بدعوى انه لا جدوى من استمرار البقاء والاتفاق المالى مادامت القيادات الصومالية لا ترغب فى الاتفاق على تقاسم السلطة فى اطار المصالحة الوطنية.

الدماء فى منابع النيل

منذ مطلع ابريل الماضى - صار قانون المعاملات السارى فى رواندا هو القتل بالرصاص وهدم البنايات وتشريد المدنيين الى دول الجوار ، لقد اعتقب اغتيال رئيس الجمهورية تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة رئيس البرلمان وتقلد مناصبها الغلاة والمتشددون من المدنيين والعسكريين الذين ينتمون لشعب الاغلبية ولم تشتمل على احد من قيادات المعارضة السياسية وسرعان ما غادرت الحكومة المؤقتة العاصمة الى مدينة امنة بين شعب الهوتو الذى تنتمى اليه وتركت للقوات المسلحة والحرس الجمهورى مهمة السيطرة على العاصمة بالاساليب العسكرية اما الجبهة الوطنية وهى المعارضة المسلحة فقد استقدمت المزيد من قواتها الى العاصمة ودار القتال بين الجانبين فى الاحياء والشوارع وتزامن مع هذا المناخ انطلاق جماعات من الميليشيات المسلحة التى تنتمى الى شعب الهوتو لتصفية الحسابات التاريخية والسياسية مع شعب التوتسى ومن الامثلة على مستوى المعاملات اقتحام الميليشيات لأكبر الكنائس فى العاصمة حيث احتفى ألف او يزيد من المدنيين فقتلهم فردا فردا فى الدم البارد وتشير تقارير منظمة مراقبة حقوق الانسان الأمريكية الى ان حملة القتل والتصفية الجسدية قد تم التخطيط لها قبل اسابيع من مقتل رئيس الجمهورية اذ قام ضباط من القوات المسلحة بتدريب وتسليح شباب الميليشيات وأنه عقب عملية الاغتيال كانت قوائم الاسماء المستهدفة تشمل المعارضين السياسيين للنظام بمن فيهم المدافعون عن حقوق الانسان والمعتدلون من شعب الهوتو ورئيسة الوزراء بالاضافة الى افراد شعب التوتسى بدون انتقاء او تمييز.

< تتراوح الروايات حول اغتيال رئيس الجمهورية ، تقول الرواية الاولى أن شعب الاقلية التوتسى والجبهة الوطنية (المعارضة المسلحة) يتحملون المسئولية فى التخطيط والاعداد ، وان ثلاثة جنود بلجيكيين كانوا بالمطار هم الذين اطلقوا الصاروخ الذى اسقط الطائرة وان قوات البوليس قد اعتقلتهم ثم اعدمتهم فردا ، وتقول الرواية الثانية ان الفاعل والمسئول

هم الفئات والجماعات المتشددة من شعب الاغلبية الهوتو ، الذين كانوا ومازالوا يعارضون مبدأ التفاهم السياسى الذى دعا اليه رئيس الجمهورية ، وترتب عليه عقد اتفاقية اروشا لتقاسم السلطة والقوة بين الشعبين فى داخل الدولة وان عملية الاغتيال كانت بديلا من انقلاب عسكرى وهؤلاء المتشددون الغلاة موجودون فى القصر الجمهورى وفى الحرس الجمهورى وفى الحزب الحاكم ، وان قيادات الحرس الجمهورى منعت قوات الامم المتحدة من فحص حطام الطائرة واجراء التحقيق اللازم ، وان القوات المسلحة والحرس الجمهورى قاما عقب الاغتيال باجراء عمليات الاعتقال والاغتيالات للمعارضة السياسية بدون تمييز وقد حدث هذا قبل ان تنطلق الميليشيات فى عمليات الابادة والمذابح البشرية المستمرة فى البلاد حتى اليوم .

ظهرت ايضا نتائج عدم الاتفاق بين سياسات الدول الاجنبية ذات الاهتمام فى رواندا وهى بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كما ظهرت الخلافات بين اتجاهات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لقد قررت بلجيكا تخفيض قواتها من عملية الامم المتحدة وساندها فرنسا وقرر مجلس الامن سحب قوات الامم المتحدة من ٢٥٠٠ فرد الى حوالى ٣٠٠ فرد فقط وعلى الرغم من ادانة المنظمة الافريقية لهذا الاجراء والضغط الافريقية المتنوعة الا أن اعضاء مجلس الامن وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ترددا فى الاستجابة لمطلب الفصل بين المتحاربين وحماية المدنيين من المذابح واخيرا بدأ مجلس الامن فى مناقشة ارسال مزيد من القوات لمهام الاغاثة الانسانية وانشاء ملاذات امنة فقط وان تكون هذه القوات من دول افريقية وليست من مناطق اخرى وتنوعت الاسئلة حول من يرسل القوات ومن يدفع نفقات العملية؟ وكيف يمكن الفصل بين المتحاربين فى داخل العاصمة بدون اتفاق سياسى مسبق بين الفئات المتحاربة؟ وفى هذه الاثناء اعلنت كل من تنزانيا ونيجيريا وغانا عن الاستعداد لارسال قوات الى رواندا والملاحظ ان هذه دول انجلوفونية افريقية، فى حين دعت اوغندا وهى من دول الجوار لعقد مؤتمر اقليمى من دول الجوار لبحث الموضوع ولايقاف المذابح.

من جانب آخر واجهت محاولات التفاوض والحوار السياسى بين الاطراف المتحاربة عددا من العقبات ، وفى مقدمتها تحديد اطراف النزاع المسلح الذين سوف يتفاوضون وسوف يلتزمون بوقف اطلاق النار والمذابح تمهيدا لتنفيذ الحل السياسى ، فالجبهة الوطنية المعارضة تصر على التفاوض مع قيادة القوات المسلحة ، والحكومة المؤقتة ترى انها الممثل الوحيد للدولة ، ولكن المعارضة ترى ان الحكومة لاتستند الى الشرعية وليس لها سلطة فعلية ، ومن العقبات التى ظهرت فى البداية كانت محاولة زائير للوساطة ومحاولة تنزانيا للتوسط وكانت الحكومة المؤقتة قد استجابت لمحاولة زائير بينما استجابت الجبهة الوطنية لمحاولة تنزانيا وبعد اتصالات ومحاولة فاشلة ، امكن لتنزانيا ان تتخذ خطوة ايجابية بمساندة من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولكن الاجتماع الاول لم يتوصل الى مواقف حاسمة تؤدى الى ايقاف المذابح وتحقيق المصالحة الوطنية ومع ذلك تظل الجهود والمحاولات مستمرة .

تنشر وسائل الاعلام انباء اهتمام السياسة المصرية باوضاع رواندا ، لاسباب تتعلق بمسئوليات مصر فى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية التى سوف تنتهى فى منتصف شهر يونيو القادم ، ولاسباب تتعلق بمياه النيل والامن القومى المصرى وهى مصالح دائمة لاتنتهى ولاتتغير ، ومع ذلك اعتقد ان قضايا منطقة نهر النيل عامة تحتاج الى مزيد من الاهتمام والوقت والجهد من جانب السياسة المصرية .

إبادة البشر فى رواندا

■ فى اوائل الشهر الحالى لقى رئيس جمهورية رواندا مصرعه فى مطار العاصمة بعد حكم مستمر منذ عام ١٩٧٣ ، وترتب على اغتياله انطلاق موجة بشعة ومتزايدة من المذابح والتدمير والقتل فى اوساط المدنيين خاصة من شعب الاقلية (التوتسى) وانتقلت عمليات الابادة والتدمير والنهب من العاصمة الى الاقاليم وتم خطف واغتيال رئيسة الوزراء وعدد من الوزراء وبعض الجنود الاوروبيين من قوة حفظ السلام الدولية .

وهكذا اصبحت الدولة بدون رأس رسمى على الرغم من محاولة قام بها انصار الرئيس المقتول لتشكيل حكومة انتقالية او مؤقتة ، ولكنها لم تستطع حتى الان ان تمارس نفوذا او سلطة خاصة ان الجبهة الوطنية الرواندية . (المعارضة المسلحة) قد ارسلت المزيد من قواتها الى العاصمة ، واندلع القتال بينها وبين جيش الحكومة الذى تسيطر عليه قيادات من شعب الاغلبية (الهوتو)

■ ان احداث هذا الشهر هى تكرار لمذابح ومجازر سبق ان شهدتها تاريخ روندا منذ بداية اعوام الستينيات حتى الاحداث الاخيرة . فقد استقلت الدولة عام ١٩٦٣ ، وفى مرحلة الاستعداد لاعلان الاستقلال جرت الانتخابات التى اعطت الهوتو الاغلبية فى السلطة التشريعية وبالتالي سيطروا على السلطة التنفيذية ، ولهذا تم الغاء النظام الملكى الذى كان يسيطر عليه التوتسى ، كما حدثت موجة من المذابح لتصفية وجود العائلات الكبيرة من ملاك الاراضى الزراعية وهرب الى خارجة البلاد الواف من شعب التوتسى واقاموا فى دول الجوار وهى تنزانيا واوغندا وزائير وبوروندى وقد تحولت البلاد فى ظل الجمهورية الى نظام الحزب الواحد وتم فى عام ١٩٧٣ انقلاب عسكري بقيادة هابيا ويماننا الذى تولى الرئاسة واستمر النظام بدون تغيير جزئى .

■ فى عام ١٩٩٠ تشكلت الجبهة الوطنية الرواندية من ابناء واحفاد المنفيين واللاجئين فى اوغندا ونظمت جيشا ودخلت البلاد وتمركزت فى مناطق الشمال ، وبدأت الحرب الاهلية منذ ذلك التاريخ وطبق رئيس الجمهورية المقتول خطأ متشددا يستعمل القمع والحل العسكرى وساعده فى ذلك تدفق السلام والمعونات من بعض الدول الافريقية والاوربية مثل جنوب افريقيا وفرنسا ولكن طول المدة وانتشار التخريب والقتل ادى الى ظهور انقسامات سياسية فى داخل الراى العام على جانبى التوتسى والهوتو . وبدأت الاصوات تطالب بحل سياسى تفاوضى وساند هذا التوجه محاولات منظمة الوحدة الافريقية وبعض دول الجوار مثل تنزانيا وبعد عدد من الاجتماعات والمفاوضات بين الطرفين فى مدينة اروشا توصل الطرفان الى عقد اتفاقية السلام فى ١٩٩٢ وبموجبها تقرر وقف اطلاق النار وتقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة وتشكيل حكومة قومية توزع مناصبها بين ستة احزاب وتشكيل جيش وشرطة بنسبة ٦٠٪ من شعب الاغلبية و ٤٠٪ من شعب الاقلية ، وفى مقابل بقاء رئيس الجمهورية وعدم المطالبة بمحاكمته تم الاتفاق على نقل السلطات التنفيذية للرئاسة الى مجلس الوزراء والبرلمان الانتقالى لحين اصدار الدستور الدائم ، كما وافقت الحكومة على انسحاب القوات الفرنسية التى سبق وصولها للبلاد بدعوى حماية الاجانب ، وان كانت المعارضة تتهم هذه القوات بمساندة رئيس الجمهورية وحمايته واتفق الطرفان على دعوة منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة لتكوين قوة حفظ السلام والفصل بين المتحاربين .

■ لقد اعتبر الراى العام الافريقى ومنظمة الوحدة الافريقية هذا الانجاز نصرا عظيما اذ تم بجهود افريقية وبدون وساطات اجنبية غير افريقية ، وتوقع الجميع ان يبدأ التنفيذ ويعود السلام الى هذه البلاد ، ولكن ماحدث اعتبارا من بداية عام ١٩٩٤ هو ظهور خلافات ومشاكل فى التطبيق

وصلت الى حد انتشار المذابح فى شهر فبراير الماضى واندلاع القتال من جديد بين الحكومة والمعارضة ، ولكن امكن تطويق القتال وعودة الهدوء الظاهرى ، وان استمرت الشكوك والتربص بين الطرفين ، وتشير الدراسات المنشورة الى وجود منظمات سرية فى اوساط الهوتو لم تقبل بالتسوية السياسية ومبدأ تقاسم السلطة وكانت تنتهز الاحداث لتخريب الحل السلمى ومن جانب آخر بدأ رئيس الجمهورية مترددا فى التنازل عن سلطاته الرئاسية لمجلس الوزراء الذى تشكل برئاسة رئيسة الوزراء من احد احزاب المعارضة وهى من شعب التوتسى ولذلك تأخر مرارا موعد أداء اليمين الدستورية واعلان بداية المرحلة الانتقالية ولعل كل هذه التعقيدات العلنية والسرية هى التى تفسر بشاعة المذابح والمجازر الحالية فى الدولة .

■ يلفت النظر علامات فى الموقف الخاص بالدولة والموقف العام فى منطقة نهر النيل ، ومن بينها كميات السلاح المتنوعة التى تتداول فى ايدى المعارضة وبين الاطراف المتقاتلة فى الحروب الاهلية وهذه الاسلحة هى من بقايا ونتائج سياسات الحرب الباردة بين القطبين العظمين ، لقد انتهت الحرب الباردة بينهما رسميا ولكن نتائجها مازالت موجودة فى المنطقة ، ويضاف الى هذا انتشار انماط الحرب الاهلية والنزاع المسلح والاضرابات العسكرية كاسلوب لتغيير نظم الحكم فى دول المنطقة ، وذلك بعد ان اصبحت الدول العظمى والمناحة لاتعطى دعمها ومساندتها لاسلوب الانقلاب العسكرى الذى كان سائدا فى فترة الحرب الباردة ، علما بان ضعف الدول المناحة والمهيمنة على الساحة العالمية تفضل اسلوب التحول الديموقراطى والانتخابات العديدة وتداول السلطة ، ولكن هذا التحول يتم احيانا بصفة مظهرية ونظرية بدون تطبيقات عملية ، ولهذا تظل النخب المدنية والعسكرية السابقة هى صاحبة السيطرة والاستمرار فى الحكم فى دول المنطقة واخيرا نشير الى صراعات المحاور الاقليمية فى المنطقة وفى مقدمتها صراع الانجلوفون والفرانكوفون الذى تشارك فيه دول من وسط وشرق افريقيا .

بوروندى تفقد العقل

■ فى الاسبوع الاول من مارس ١٩٩٤ اعلنت الحكومة المصرية عن قلقها البالغ تجاه اندلاع العنف من جديد فى بوروندى وازدياد اعداد القتلى من المدنيين فى المجازر الوحشية التى تدور بين الاغلبية (الهوتو) والاقلية (التوتسى) وقد حدث هذا الصدام الدموى بعد ان توصلت احزاب الاغلبية والاقلية فى البرلمان الى اتفاق فى يناير ١٩٩٤ بشأن اختيار رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية ويقضى هذا الاتفاق الذى حظى باجماع الاعضاء بأن يتولى الرئيس لمدة خمس سنوات وان تقوم سياسة حكومته على اساس اغلاق الملفات وعدم فتح الجراح وايفاف التصفية الاثنية بين المواطنين وتأكيد الحياة والنظام الديمقراطى فى مواجهة اى تفكير او محاولة لانقلاب عسكرى ثانى بعد فشل الانقلاب العسكرى السابق فى اكتوبر ١٩٩٣ .

■ فى عام ١٩٩٣ جرت اول انتخابات ديمقراطية فى بوروندى بعد عهد طويل من الانقلابات والحكومات العسكرية وباجماع الآراء اعتبرت الانتخابات حرة ونزيهة واصبحت بوروندى احد نماذج التحول الديمقراطى الناجحة فى افريقيا وتولى رئاسة الجمهورية الرئيس نداداى وحصلت جبهة فروديبو على الاغلبية البرلمانية نظرا لانها تمثل شعب الاغلبية (الهوتو) ولكن الرئيس الذى كان يؤمن بالمصالحة وبالوحدة الوطنية استدعى لرئاسة الوزارة السيدة سيلفى كينجى وهى من شعب الاقلية (التوتسى) كما عين عددا آخر من ممثلى احزاب الاقلية فى مناصب الحكومة على المستوى المركزى وعلى مستوى المحليات .

■ وتكشف الدراسات المنشورة بعد الانقلاب فى اكتوبر ١٩٩٣ ان الجيش كانت تغترية حالة من القلق والتشنج فقد عاش على تاريخ طويل من حكم البلاد والتمتع بمزايا الحكم والسيطرة كما ان ٩٥٪ من افراده ضباطا وجنودا كانوا من شعب الاقلية (التوتسى) ومع ان قياداته تفاهمت مع الحكومة الديمقراطية الجديدة الا ان القيادات الوسطى والدنيا فى هيكله الادارى لم تتكيف مع الوضع الجديد واكثر من هذا تم اعتبار المتفاهمين والمعتدلين من شعب الاقلية مع الحكومة الجديدة مجرد خونة او عملاء

وازداد تعقد المواقف والعلاقات مع نجاح الحكومة الديمقراطية فى تسير شئون البلاد حتى قام عدد من الضباط والجنود بانقلاب عسكري قتلوا فيه رئيس الجمهورية وسبعة من كبار قيادات الدولة من المدنيين وعلنوا السيطرة على الحكم والغاء الحياة الديمقراطية .

■ وترتب على هذا الاجراء اندلاع العنف وانقلاب السيطرة فى العاصمة والاقاليم وهاجمت جموع من الاغلبية قري ومساكن ومؤسسات الاقلية على المستوى المدنى ومن لم يمت فى المذابح فر بجلده لاجئا الى الدول الافريقية المجاورة وهى رواندا وتنزانيا ويقال ان القتلى فى صفوف شعب التوتسى بلغ عددهم حوالى ٢٠٠ الف وان اعداد اللاجئين من كلا الشعبين للخارج بلغت حوالى ٨٠٠ الف وتمثل هذه الارقام حوالى خمس تعداد السكان الذين يبلغون خمسة ملايين .

وان كانت بعض التقديرات الدولية تضيف بالزيادة الى هذه الاحصاءات .

■ المهم فى هذه الحالة هو التدخل الدولى الذى ادى الى نتيجة ايجابية فقد اعلنت الدول المانحة قطع معوناتها وتسهيلاتا الى بوروندى وتحركت منظمة الوحدة الافريقية بالادانة وطلب تحكيم العقل وعودة الهدوء وبعد فترة قصيرة من الزمن تمكنت رئيسة الوزراء ومن بقى من اعضاء الوزارة بمساعدة دولية وافريقية من العودة لممارسة شئون الحكم ومحاولة ضبط النظام وايفاف المذابح وتطورت الامور بعد ذلك حتى تمت التسوية السياسية بين الاطراف المدنية والعسكرية فى يناير ١٩٩٤ ولكن ماظهر من احداث بعد ذلك ومايعبر عنه اعلان الحكومة المصرية بصفتها تتولى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية يدل على ان التسوية للثأر وتدمير الطرف الآخر وان الوضع مرشح لانفجارات على مستويات جزئية او محلية وجهوية .

■ ان الاعلان المصرى هو تحذير وتنبيه، تحذير للاطراف الداخلية من نتائج التوغل فى اسلوب المذابح المتبادلة وتنبيه للمجتمع الافريقى والمجتمع الدولى من امكانات تراكم التعقيدات والدماء التى قد تتحول الى انفجار شامل ليس فقط فى داخل الدولة وانما قد يمتد الى دول مجاورة فى منطقة هامة بالنسبة للامن القومى المصرى وهى منطقة منابع واعالى نهر النيل

وهذا جانب اساسى وحيوى فى الاهتمام المصرى .

وذلك لان منطقة نهر النيل عامة تشهد متغيرات وتطورات ونذرا تظهر علاماتها واثارها على الدول والشعوب بدون استثناء من المنابع حتى المصب .

■ ان السياسة المصرية مدعوة الى نظرة شاملة وفاحصة على مستوى الرؤية وعلى مستوى المراجعة وعلى مستوى تقدير المواقف والسياسات اذ ان المصالح القومية للدولة المصرية موجودة فى المنطقة على مستوى الثوابت والمتغيرات والمصالح الدولية تتنافس ولها ايضا ثوابت ومتغيرات والهدف من هذا الحديث هو التعرف على تصورات الدور المصرى كما يرى نفسه فى ضوء قدراته الحالية ،وكما يراه ويتصوره صانعو السياسات الامريكية والاوربية والافريقية التى تتدافع فى المنطقة وتسعى ليل نهار .

الأجانب في هضبة البحيرات

عقدت القمة الفرنسية الافريقية اجتماعها الأخير في فرنسا، وهو اجتماع عائلي طبقا للتوصيف الرسمي، ولذلك دعى لحضوره الأبناء الصالحون من أسرة الفرانكوفونية، ولم تدع للحضور رواندا لأنها حاليا ابن ضليل، والتحق بالأسرة لأول مرة كل من جنوب افريقيا واثيوبيا واريتريا، كما شاركت في الاجتماع لبنان ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي والكويت، وحدث هذا على الرغم من أن رواندا عضو مؤسس لهذه القمة، وأن الموضوع الأول في جدول الأعمال كان أحداث رواندا، وما يرتبط به من اقتراح فرنسا تشكيل قوة عسكرية افريقية لحفظ السلام والفصل في النزاعات المسلحة مع التزام فرنسي بالدعم الفنى واللوجستي والمالى.

ان التقديرات الفرنسية الرسمية هي ان حكومة رواندا الحالية وصلت الى الحكم بفعل أسنة الرماح الانجلوفونية التى ساندت حركة المعارضة المسلحة منذ عام ١٩٩٠ حتى اسقطت الحكومة السابقة، وأن السياسة الفرنسية سبق أن حشدت المال والسلاح واستنفرت الحلفاء من الافارقة دفاعا عن استمرار اعلام الفرانكوفونية في منطقة هضبة البحيرات، كما استعانت بالأمم المتحدة على مستوى الأمانة العامة ومجلس الأمن، ولكنها اجبرت في ختام الجولة الأولى على التراجع والقبول بالمستوى الثانى، بينما احتلت المستوى الأول السياسة الامريكية وانصارها من الانجلوفون. وأن القبول المرحلى بهذه النتيجة لايعنى انتهاء الصراع، ولهذا أدرجت القضية في جدول أعمال القمة بقصد تهيئة الاسباب والاجواء نحو الجولة الثانية في مباراة التنافس بالمنطقة.

ان مسلسل أحداث رواندا هو صورة كاشفة للتفاعلات التراهنة في العلاقات على المستويات الدولية والاقليمية في افريقيا، بعد ان طويت أيام وصحف الحرب الباردة بقضاياها واساليبها، وتم رفع القيد عن التنافس بين الدول الأوروبية والأمريكية الشركاء في حلف الاطلسي، وقد استحدثت

القوى الكبرى فى المرحلة الحالية من التنافس قاعدتين منظمتين، الأولى هى الاستخدام المكثف للمنظمات الاقتصادية الوطنية والعالمية والمؤسسات الانسانية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، والثانية هى الاستخدام المتنوع من حيث الأساليب والمستويات لوكلاء لتنفيذ المهام التنافسية فى المنطقة وبدون أن تصل حدة التنافس الى مستوى الحرب الساخنة بين الدول الصديقة فى حلف الأطلسى.

- ومنذ الاعوام الستينيات عقب ظهور الدول الافريقية المستقلة. تشهد المنطقة تنافسا مستمرا بين زائير التى تستند الى قاعدة الفرانكوفونية، واوغندا التى تستند الى قاعدة الانجلوفونية، وتسعى زائير لممارسة دور الدولة الأولى الاقليمية خاصة ان رواندا وبوروندى هما من ابناء الأسرة وانها شكلت معهما منذ ١٩٧٦ منظمة الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، وقد تدخلت زائير عدة مرات سابقة فى شئونهما الداخلية. اما اوغندا فترى ان لدى شعبها طاقات فكرية وتعليمية ومادية تؤهلها للخروج على نتائج حتمية الموقع كدولة حبيسة، ويزعجها شبح وامكانات دول الجوار مثل زائير وكينيا فى الضغط عليها او زعزعة استقرارها السياسى، وترغب فى ان قلب المعادلة الاقليمية بالمعنى السياسى لتمارس دور الدولة الفاعلة او المؤثرة بالمنطقة وفى دول الجوار عامة. ولذلك تسعى كل من الدولتين منفردة لتكون مفتاح الاستقرار او نقيضه، لأن النجاح فى تحقيق هذا الدور ينشئ للدولة مكانة دولية تساعد فى حل المشكلات الداخلية وفى حسن استثمار العلاقات الخارجية.

- فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ اشتعلت الحرب الاهلية فى رواندا وكان اللاعبين الاقليميان هما زائير واوغندا ، ووقفت زائير مع رئيس الجمهورية السابق وحكومته ، ووقفت اوغندا مع جيش المعارضة الرواندية المسلحة بقيادة الجنرال بول كاجامى، وساندت السياسة الفرنسية موقف زائير وحكومة رواندا وحشدت تأييد دول افريقية مثل السنغال وتشاد والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو، ورفضت بعض دول الفرانكوفونية التأييد مثل تونس التى اخذت موقفا معارضا باسم حكومتها وباسم منظمة الوحدة الافريقية بعد انتقال الرئاسة اليها عام ١٩٩٤. وظهرت على هذا

الجانب اسماء بعض الدول مثل جنوب افريقيا ايام الحكم العنصرى قبل الانتخابات الديمقراطية لاسباب بيع السلاح بتمويل فرنسى، ومثل مصر التى اعلنت رسميا فى يونيو ٩٤ إيقاف تسليم الاسلحة التى سبق التعاقد عليها فى صفقة تجارية مع حكومة رواندا السابقة، كذلك اعلنت مصر موافقتها مجاملة لفرنسا - على قرار مجلس الأمن الخاص بالتدخل الفرنسى لأسباب إنسانية، ومثل السودان التى ساندت السياسة الفرنسية نكاية وتصفية للحسابات مع رئيس اوغندا المتهم بدعم المتمردين عسكريا فى جنوب السودان، وكسبت التعاون الفرنكوفونى ضد التمرد.

- وعلى الجانب الآخر فتحت اوغندا الطرق والمطارات لنقل السلاح عبر الحدود المشتركة الى جيش المعارضة المسلحة، واستنفرت الدول الافريقية لادانة واستنكار السياسة الفرنسية والزائيرية، كما وافقت على السياسة الاسرائيلية بالدعم العسكرى والفنى لجيش المعارضة وتبادلت التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ثم تبعتها بعد ذلك الحكومة الجديدة فى رواندا، وعندما قررت السياسة الامريكية التدخل العلنى باسم الانسانية اقامت مقر قيادتها المتقدمة فى مطار عنتيبى بأوغندا، وتحولت اوغندا الى مركز عمليات الاغاثة والطيران والمساندة.

واخيرا قررت السياسة الامريكية الاعتراف بالحكومة الجديدة فى رواندا، وبعد انسحاب القوات الفرنسية من رواندا عن طريق زائير بانتهاء مدة تفويض مجلس الأمن، استمر الوجود الامريكى فى المنطقة، ولا يعلم أحد متى تنتهى المهمة الانسانية الامريكية فى منطقة هضبة البحيرات؟

القسم الثاني

- السياسة والتجارة في دولة جنوب افريقيا**
- النظام الاقليمي الجديد في الجنوب
افريقي**
- الانتخابات الديموقراطية في دول
المنطقة**

هكذا تكلم وزير خارجية جنوب أفريقيا

هكذا تكلم وزير خارجية جنوب أفريقيا

تحدث السيد بيك بوتو وزير خارجية أفريقيا مع الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام والحديث منشور في الأهرام يوم الجمعة ٢٥ مارس ١٩٩٤، ويكشف الحديث عن تصورات السياسة الخارجية التي يجري تغييرها لتتكيف مع التحول الديمقراطي الذي سوف تشهده البلاد ذروته قبل نهاية شهر إبريل ١٩٩٤ بإجراء أول انتخابات ديمقراطية تعددية على أساس صوت واحد لكل مواطن.

إن التغيير في تصورات السياسة الخارجية أو ما يقول الوزير «برنامجي للعلاقات» سوف يحدث مرتين، الأولى عام ١٩٩٤ والثانية عام ١٩٩٩، ففي المرة الأولى - هذا العام - سوف تظهر نتائج الانتخابات التعددية في إدارة مؤسسات الحكم وفي توجهات الأغلبية السياسية القائمة على تقاسم السلطة بين البيض والسود الملونين والاطار الذي تتم فيه هذه التوجهات الخارجية هو الدستور المؤقت الذي صدر لتنظيم المرحلة الانتقالية، أما المرة الثانية فسوف تكون عام ١٩٩٩ عندما تنتهي هذه المرحلة الانتقالية بإجراء الانتخابات القادمة في ظل الدستور الدائم الذي سوف تتم صياغته وإصداره في بحر السنتين القادمتين من خلال أعضاء السلطة التشريعية الذين سوف يجري اختيارهم في الانتخابات البرلمانية في شهر إبريل من هذا العام.

والعنصر الحاكم في السياسة الخارجية للدولة الجديدة هو التعاون والأمن، وقيمة حديث وزير الخارجية المنشور باللغة العربية هي وضوح المحاور الرئيسية لتصورات التعاون والأمن تجاه القارة الأفريقية والعالم العربي، والدور الذي يخطط له الوزير ومعاونوه بالنسبة لجنوب أفريقيا ومخزركينيا ونيجيريا، والذي يراه بكلماته الواضحة (أنا مثل فريق لا بد أن يعمل معاً من أجل أن تكون له القوة، وأن يكون له الصوت المسموع على الساحة الدولية) ..

والمحور الأول فى هذه التصورات هو تقسيم افريقيا الى مناطق وتحديد الدول التى تشارك بالتعاون فى كل منطقة، وأن مشكلات التقسيم سوف يمكن التغلب عليها. وتصور التقسيم الى منطق واضح تماما فى حديث الوزير حين يؤكد (ليس هناك بديل سوى أن نقسم انفسنا الى مناطق متكاملة.. وأن هناك بنىات اساسية وتنظيمات اقليمية موجودة من قبل علينا أن نبني عليها.. ومن الضروري أن نبدأ بمفهوم المنطقة وليس القارة..)

ويكشف الحديث عن هذه المناطق، ويبدأ الوزير بالمنطقة المختارة والمفضلة لدى قيادات دولة جنوب افريقيا فيقول (منطقة الجنوب الافريقى وهى تتأخم وسط وشرق افريقيا، وهى جاهزة بما فيها من موارد بشرية وزراعية ومعدنية)، وأما غيرها من مناطق فيشير الى الغرب الافريقى بتاكيد على ضرورة أن تخرج نيجيريا من الاضطرابات التى تقع فيها، أما مصر فى الشمال وكينيا فى الشرق فتستطيعان المنافسة مع أوروبا فى الاسواق الافريقية، أن منطقة الشمال التى يشير اليها حديث الوزير حدودها وامتداداتها واسعة، أن يراها فى صورة العالم العربى وأبوابه المفتوحة الواسعة، وأن العلاقات مع هذا العالم العربى تأخذ مستويات عدة، فيقول (لا بد أن تكون لنا علاقات مع كل دولة عربية على مستوى الحكومات.. ولا بد أن تكون لنا علاقات تجارية واسعة مع الدول العربية خاصة مصر والتجارة بين الدول العربية وجنوب افريقيا فى تزايد وتعود بالفائدة على الجانبين ويجرى تعزيز هذه العلاقات الجديدة بين جنوب افريقيا والدول العربية).

ومعنى الحديث تكشفه حقائق الأرقام والاحصاءات التى تنشرها المصادر العالمية للتجارة الدولية، ومن بينها نشير الى التوزيع النسبى لتجارة جنوب افريقيا مع دول القارة الافريقية عامة، فنجد النسبة المئوية بالنسبة لزيمبابوى هى ٣٢.٣ وزامبيا ١٦.١ ومالاوى ١١.٦ وموريشيوس ٥.٦ وباقى دول افريقيا ٢٣.٦. أما بالنسبة للتجارة البيئية مع مصر فقد وصلت قيمة التجارة فى عام ١٩٩٣ الى ٥ مليون دولار مقابل ٤١.٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ وقد سجل الميزان التجارى فائضا لمصلحة جنوب افريقيا وصل الى ٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٣ مقابل ٢٩.٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وأن نصيب مصر من التجارة مع جنوب افريقيا لم يتعد واحدا فى المائة.

واستطرادا نشير الى أن تجارة مصر مع افريقيا عامة توضح عجزا تجاريا لغير مصلحة مصر بلغ في عام ١٩٩٢ نحو ١٨٣.٨ مليون جنيه حيث بلغ حجم الصادرات المصرية الى كل افريقيا حوالى ٩٢.٨ مليون جنيه وبلغت الواردات الى مصر ما قيمته ٢٧١ مليون جنيه مصرى.

وبالنسبة لأسواق منطقة الشمال التى يشير الوزير الى اهميتها التجارية والى تصور الدور المصرى بها فالاحصاءات المنشورة تشير إلى تصاعد التبادل بين جنوب افريقيا والمملكة المغربية بأسلوب مباشر يظهر فى صورة عقد اتفاقات للتعاون فى مجالات النقل الجوى والبحرى والاتصالات والصيد والملاحة ويقدر اجمالى المبادلات بين المغرب وجنوب افريقيا عام ١٩٩٣ بحوالى ١٠٠ مليون دولار، وبالنسبة لأسواق الخليج ودول مجلس التعاون تكشف الاحصاءات المعلنة لعام ١٩٩٢ أن اسواق دول الخليج العربية شهدت ما قيمته ٧٠ مليون دولار للصادرات وبلغت الواردات نفس المستوى كما أن صادرات جنوب افريقيا الى ايران بلغت ٤٠ مليون دولار والصادرات الى المملكة الاردنية بلغت ٣٠ مليون دولار، وأن شركة بترولية من جنوب افريقيا حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول فى سلطنة عمان، وأنه تجرى مفاوضات بين جنوب افريقيا ودبى لاقامة المعرض التجارى الثانى لانتاج شركات ومؤسسات جنوب افريقيا بعد أن نجح المعرض الاول عام ١٩٩٢ وانتظمت خطوط الطيران المباشرة بين جنوب افريقيا من جانب المملكة السعودية والبحرين والكويت وقطر وتبادل الوفود التجارية الزائرة من كلا الجانبين.

وأما بالنسبة لحديث الوزير عن وجود بنىات أساسية وتنظيمات اقليمية موجودة من قبل وأن يقوم بناء التعاون عليها فى إطار مفهوم المنطقة ، فإن هذا القول خطير للغاية لأن التنظيمات الاقليمية الموجودة على المستوى الاقتصادى فى منطقة الجنوب الافرقى هى سادك التى تضم عشر دول وسوف تنضم اليها دولة جنوب افريقيا عقب اجراء الانتخابات وكذلك كوميسا التى تضم حاليا ٢٢ دولة من شرق وجنوب افريقيا وسوف تنضم اليها جنوب افريقيا بعد الانتخابات ايضا، وازضافة الى هذا يوجد الاتحاد الجمركى الذى يضم جنوب افريقيا وبتسوانا و ليسوتو وسوازيلاند. ومعنى

هذا ان منطقة الجنوب الافريقى تقع فى اطار تنظيمات قانونية اقتصادية سياسية تجعل من دولة جنوب افريقيا صاحبة الدور الاول او المؤثر، وهذا الوضع يفسر اشارة الوزير الى ان منطقة الجنوب الافريقى تتأخم وسط وشرق افريقيا اما منطقة الغرب فهى تقع فى اطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا «ايكوراس» ولها نشاط متعدد المستويات الاقتصادية ولها قوات عسكرية لحفظ السلام فى أزمة الحرب الاهلية فى ليبيريا وتعتبر نيجيريا من الوجهة الاقتصادية هى صاحبة الدور الاول او المؤثر فى هذه الجماعة ولعل مايشير اليه الوزير من ضرورة ان تخرج نيجيريا من اضطراباتها الحالية هو المؤشر الى مايتصوره من دورها المطلوب فى منطقة الغرب، اما منطقة الشرق التى يرشح كينيا للدور الاول والمؤثر فيها فهى تقع فى اطار تنظيمين قائمين حاليا اولهما كوميسا التى تضم دول شرق وجنوب افريقيا واثانيهما جماعة شرق افريقيا التى تكونت اخيرا وتضم اوغندا وكينيا وتنزانيا وهى كلها تقوم على التعاون الاقتصادى ويهدف التحول بعد ذلك الى مرحلة التكامل الاقليمى خاصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية الشاملة.

بعد هذه النظرة العامة على تصور تنظيم المناطق الافريقية المعروض فى حديث الوزير اشير الى نقطتين هامتين الاولى فى اطار التوجه الاقليمى الافريقى العام فان الدولة المصرية ليست عضوا رسميا فى اى من هذه المنظمات، والثانية ان منطقة دول نهر النيل تخضع حاليا للتشتت والتمزق فقد انضمت ثمانى دول الى عضوية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) كما انضمت اليها ايضا اربع دول اعضاء فى جامعة الدول العربية وكذلك الدول الست اعضاء تجمع القرن الافريقى وهذا معناه ان دول منطقة النيل قد انضمت فيما عدا مصر وزائير. ومن ناحية اخرى فالرأى الراجع عندى هو ان اسباب عدم قبول عضوية مصر فى كوميسا حتى الان هى ان تصور المناطق الافريقية وتصور التعاون والتجارة والاستثمار والاسواق الافريقية يرى ان مصر تقع فى منطقة الشمال الافريقى وان نشاطها ودورها مقبول ومقرر فى هذه المنطقة التى تمتد لتتطابق مع صورة العالم العربى من الخليج الى المحيط عبر قارتى افريقيا واسيا.

فى ختام هذه الملاحظات لابد من الاشارة الى قول الوزير (نحن فى جنوب افريقيا لدينا غرام دائم بفكرة طريق القاهرة - كيب تاون) والقول فصيح وصريح لانه يعود بنا الى تاريخ المشروع الاستعماري البريطاني الذى كان يرمى الى انشاء خط للسكك الحديدية يبدأ من مدينة الكاب فى جنوب افريقيا ويربط بين المستعمرات البريطانية فى جنوب ووسط افريقيا ويمر عبر اوغندا والسودان حتى يصل الى القاهرة وشاطئ البحر الابيض المتوسط. لقد انتهى هذا التاريخ بثورة التحرير الوطنى والاستقلال الافريقى واعتقد ان الاحصاءات والحقائق الاقتصادية التى تكشف عنها المبادلات والمعاملات التجارية والاستثمارية الموجودة حاليا فى الدول الافريقية لاتجعل انسانا عاقلا يقبل بهذه الفكرة فى الوقت الراهن.

دستور جمهورية جنوب افريقيا

● في الاسبوع الماضي تلقت بيد الشكر والتقدير - هدية غالية تفضل بارسالها السفير محمد يسرى القويضى السفير المصرى فى زيمبابوى، وهى النص الكامل لدستور جمهورية جنوب افريقيا، الذى صادق عليه البرلمان ثم نشر بالجريدة الرسمية ايدانا ببدا المعركة الانتخابية التنافسية التى سوف تستمر حتى موعد اجراء الانتخابات الديمقراطية التعددية يومى ٢٦ - ٢٧ أبريل ١٩٩٤.

● هذه الوثيقة الدستورية اراها نموذجا فريدا مقارنا بما سبق ان تعرفت عليه من دساتير صدرت فى دول عربية وافريقية، فهى تقع باللغة الانجليزية فى ٢٢٢ صفحة من القطع الكبير، وتنقسم بعد الديباجة الى ١٥ فصلا يتبعها سبعة ملاحق تعتبر جزءا من النص الدستورى. والصفة الواضحة فى الصياغة هى الدقة والتفاصيل على مستوى الاحاطة بكل جوانب البناء الدستورى للدولة، وعلى مستوى الافتراضات والبدائل الخاصة بالاجراءات والترتيبات لتنفيذ الاوضاع السياسية الجديدة وعلاقات الحكم والادارة فى الفترة الانتقالية من حياة البلاد التى تستمر حتى عام ١٩٩٩ حين تتم الانتخابات البرلمانية القادمة، ولكن هذا الدستور يظل ساريا الى حين اصدار الدستور الجديد (الدائم) للدولة بواسطة الجمعية التأسيسية التى سيتم تشكيلها بموجب النص الدستورى:

● أما الملاحق السبعة ففيها تفصيل لقواعد الممارسة ومبادئ تنفيذ مهام عدد من اللجان المنصوص عليها بالدستور مثل اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة شئون الخدمة المدنية، ولجنة المساواة بين الجنسين، ولجنة حقوق الانسان، ولجنة الخدمة فى الشرطة، وفيها اقرار باستمرار المعاهدات الدولية السابق سريانها، كذلك يختص احد الملاحق بقائمة تشمل القوانين المتنوعة التى تم الاتفاق على الغائها بمجرد صدور هذا الدستور، وقد يكون الالفاء كليا للقانون او يكون الغاء جزئيا لمواد ابواب تحددها القائمة، وفى احد الملاحق تفاصيل عملية فرز الاصوات وحسابها التوزيعى نظرا لأن الدستور يقر مبدا التمثيل النسبى (الانتخاب بالقائمة) على مستوى مقاعد

البرلمان المخصصة لكل حزب يتنافس في الانتخابات، وايضا سوف يتم توزيع مناصب الوزراء ونواب الوزراء بين الاحزاب الراغبة في المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية وتقاسم السلطة التي تم الاتفاق على تشكيلها والنص عليها لمدة خمسة أعوام قادمة، واسلوب التوزيع يتم طبقا لمبادئ وحسابات التمثيل النسبي.. والواضح في هذه المجالات ان الدستور لا يحيل الى قوانين تصدر فيما بعد، او يترك الأمور الى اجتهادات او تفسيرات قد تفتح ابواب الخلاف بين الاحزاب السياسية المتنافسة في الممارسة البرلمانية على مستوى اجهزة الحكم المركزي او على مستوى اجهزة الحكم في الاقاليم بالدولة.

● يقرر الدستور في حسم ان المحكمة الدستورية هي صاحبة الرأي النهائي في كل مايتعلق بتفسير الدستور وحماية تنفيذ احكامه، وان مايصدر عنها ملزم لجميع المواطنين والاجهزة والسلطات في الدولة - كما ينص على مجموعة المبادئ والقواعد الاساسية التي لاتقبل التعديل او التغيير، ويؤكد على حتمية وجودها في الدستور الجديد الدائم للدولة، وتعلق بحقوق الانسان وتوزيع السلطات وحكم القانون - ويعطى للمحكمة الدستورية حق التأكد من وجودها وعدم المساس بها.

● يقرر الدستور ان اللغات الرسمية للدولة هي (١١) لغة هي الانجليزية والافريقانية ولغات القوميات والشعوب الافريقية، وان لكل مواطن في الدولة الحق في التعبير والتخاطب واستعمال اى منها على جميع مستويات الحكم والادارة والسلطات الثلاث للدولة. كما ينص الدستور على انشاء هيئة عامة تختص بتنمية اللغات الاخرى التي يستعملها المواطنون وهي كما يرد في النص لغات اوروبية وهندية واللغة العربية واللغة العبرية وكذلك اى لغات اخرى تستعمل لغراض العبادات الدينية ، ويفرد الدستور صفحات عديدة لتبيان وتفاصيل الحقوق الاساسية للمواطن واحدا تلو الآخر، وهي تقريبا الحقوق الواردة بالمواثيق العالمية لحقوق الانسان، وبلغت النظر النص على حق كل انسان في ان يعلم وان يتوصل الى المعلومات الموجودة لدى اجهزة الحكم والادارة على جميع مستويات الدولة مادامت هذه المعلومات ضرورية لممارسة حق من الحقوق الواردة بالدستور.

● وبالنسبة لاجراءات تشكيل الجمعية التأسيسية المكلفة باصدار الدستور الجديد الدائم للدولة، ينص الدستور على ان اتعام انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية (٤٠٠ عضو) يعقبه قبل مرور عشرة ايام قيام المجالس التشريعية في اقاليم الدولة التسعة بانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ (٩٠ عضوا) باسلوب التمثيل النسبي للاحزاب الممثلة في هذه المجالس، وقبل مرور سبعة ايام بعد الاجتماع الأول لمجلس الشيوخ يجتمع اعضاء البرلمان في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك يرأسه رئيس القضاة، ويصبح هذا الاجتماع المشترك هو الجمعية التأسيسية المنصوص عليها وعلى تفاصيل اجراءاتها وسلطاتها. ويحتوى الدستور على نص صريح بان يتم اعداد مشروع الدستور الجديد واقراره خلال سنتين من تاريخ الاجتماع الاول للجمعية التأسيسية، كما يحتوى الدستور على عدد من الافتراضات والبدائل في حالات عدم اتفاق الاعضاء على اقرار المشروع، أو عدم حصول المشروع على النسبة المئوية من الاصوات لاجازاته، ولكل من هذه الافتراضات توجد اساليب واجراءات ونسب مئوية للتصويت، كما يكون لرئيس الدولة الحق في حالة معينة في حل الجمعية الوطنية والدعوة الى انتخابات جديدة وتكليف اعضاء الجمعية الوطنية الجديدة باعداد المشروع خلال سنة بعد انتخابهم واجتماعهم الأول.

● ويتم اجراءات انتخاب الرئيس للدولة ونوابه في البرلمان، فينص الدستور على ان تبدأ الجمعية الوطنية اعمالها بعقد جلسة خاصة يرأسها رئيس القضاة ويتم فيها ترشيح اسم الرئيس من بين اعضائها فاذا تم الانتخاب أصبح رئيسا للدولة ورئيسا لمجلس الوزراء، وكذلك ينص الدستور على اسلوب انتخاب نواب الرئيس طبقا لقواعد التمثيل النسبي من بين اعضاء الاحزاب الممثلين في البرلمان، كما يحدد الدستور عدد الوزراء بسبعة وعشرين عضوا ويمكن ان يعين الرئيس عددا من نواب الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية وتقاسم السلطة التي تقود البلاد حتى عام ١٩٩٩.

الانتخابات في جنوب أفريقيا

■ عندما اصدر الرئيس دوكليرك قرارا باعلان الطوارئ في اقليم ناتال ومنطقة كوازولو، كانت - وما زالت - العملية الانتخابية القادمة في جنوب افريقيا هي التي تتحكم في تفكيره واجراءاته، من حيث توقيت الاعلان ورد الفعل الافريقي والعالمي، ومؤشرات التصويت المتوقع في الانتخابات يومى ٢٦ و ٢٧ من أبريل الحالى. وقبل كل هذا لا ينسى أحد ان الرئيس دوكليرك ورفاقه من المدنيين والعسكريين على جانبي الحكومة والمعارضة، هم من سلالة الأمة البيضاء التي صنعت هذه الدولة بحدودها السياسية ومجتمعاتها البشرية ونموها الاقتصادي، ومن أجل بقاء الدولة ودوام وجودها ارتكبت الأمة البيضاء أبشع الجرائم ضد الانسانية عبر تاريخ مستمر منذ ٣٥٠ عاما، وفي المرحلة الراهنة فان هذه القيادات البيضاء تقبل التراجع والتنازلات، وتتماشى مع الحلول الوسط والمساومات، ولكن لا تقبل مطلقا ولا تستسلم لتقسيم الدولة أو تفكيكها الى دويلات وامارات.

■ لقد خصص الدستور المؤقت السارى حاليا المادة (٣٤) من الفصل الثانى لاجراءات اعلان وانهاء حالة الطوارئ لمدة أدناها ٢١ يوما واقصاها ثلاثة شهور، ويشير في الفقرة الاولى من المادة (٢٥) الى حقوق الاشخاص المعتقلين، كما ينص في الترتيبات الانتقالية الزاهنة التي تسبق اجراء واعلان نتائج الانتخابات الديمقراطية القادمة الى أن اعلان حالة الطوارئ هو من حقوق رئيس الدولة بناء على توصية تصدر من المجلس التنفيذي الانتقالي بأغلبية أعضائه، ومن الملاحظ أن وزير القانون والنظام في الحكومة اصدر في الاسبوع الأول من مارس قرارا باعتبار (٥٣) مدينة متنوعة في البلاد مناطق اضطرابات، وهذا الاجراء هو خطوة تعتبر قانونا تمهيدا لاعلان حالة الطوارئ، كما سبق استخدام القوات المسلحة لإقرار الأمن والنظام في المستوطنات السوداء في بوتاتسوانا وترانسكاى وسيسكى.

■ ان الاستراتيجية الانتخابية للرئيس دوكليرك وحزبه تقوم على تحالف الاقليات أو تحالف اغليات في اطار هذه الاقليات، وبهذا يتمكن من تأسيس

وجود قوى فى السلطة التشريعية المنتخبة، والحصول على نصيب له قيمة فى مناصب السلطة التنفيذية على مستوى المؤسسات الاقليمية والمركزية، وهذه الاقليات هى البيض والملونون والهنود (الاسيويون) ويضاف الى هذا اصوات جماعات اثنى افريقية وتنظيمات اجتماعية سوداء ترى مصالحها فى التحالف مع حزب الحكومة، ومن هنا توجد قيادات مهمة فى حزب الحكومة ترى اهمية التفاهم أو التحالف مع حزب انكاثا الحرية وشعب الزولو، ولكن بوتوليزى رئيس الحزب تمسك بموقف العداء المطلق تجاه مانديلا والمؤتمر الافريقى، وكان لعدائه اسبقية وأولوية على أى تفكير للتحالف والتفاهم مع حزب الحكومة. ووصل به الأمر الى التأثير على ابن أخيه ملك الزولو حتى قام بإعلان استقلاله وانفصال مملكة الزولو عن الدولة يوم ١٩ مارس ١٩٩٤، وتم الاجراء قبل قيام القاضى جولد ستينى يوم ٢٠ مارس بإعلان تقرير يفيد بتورط بعض كبار القادة فى الشرطة والأمن بتهريب الاسلحة الى المتطرفين البيض وعقد صفقات اسلحة لحساب حزب انكاثا وتدريب متطوعين لحساب الحزب بهدف منع الانتخابات الديمقراطية واشعال العنف والحرب الاهلية فى البلاد.

■ ويتصف اقليم ناتال عامة باهميته المتزايدة فى اطار الحركة التجارية والاقتصادية للدولة، فهو الواجهة المفتوحة على المحيط الهندى والخليج والشرق الاقصى، وتقيم فيه اغلبيه البيض المتحدثين باللغة الانجليزية، وفيه تجمع عمالى افريقى وفئات الطبقة الوسطى السوداء من أعراق واثنىات متنوعة، ويضم حوالى ٨٠٪ من تعداد الاقلية الهندية (الاسيويون) الذين يصل اجمالى عددهم الى مليون شخص، ومعنى هذا أن ١٢٪ من اجمالى النخبين فى الاقليم سيكونون من الهنود، واستطرادا نشير الى حقيقة ميزانية الحكم بمنطقة كوازولو فقد بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ٣ ملايين راند (مليون دولار أمريكى) تدفع حكومة جنوب افريقيا منها حوالى ٨٠٪ من ميزانية الدولة. والتوقف عن الدفع معناه انهيار مؤسسات الحكم القبلى

وتوقف صرف المرتبات والمعاشات والانفاق الرسمي الذي يتولاه الملك وعمه رئيس الوزراء.

■ لقد تابع الرأي العام الافريقى والعالمى تطورات الاوضاع فى جنوب افريقيا، ويوجد اجماع عام لتأييد الخط السياسى لكل من دوكليرك ومانديلا، وبلغ التأييد والدعم الافريقى الذروة بانعقاد قمة هراى يوم ١٩ مارس التى حضرها الرؤساء الافارقة اعضاء لجنة الجنوب الافريقى، واستمعوا الى تقرير عن الموقف والاتصالات التى اجراها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، واصدروا بيانهم الذى يرحب بالانتخابات القادمة، ويدين العنف المتصاعد وتورط كبار قيادات الأمن فى اعمال العنف، ويطالب الأطراف الافريقية بالتسامح والمصالحة لايقاف المجازر وتهيئة الظروف لانتخابات سلمية، وأدان التهديدات بمقاطعة الانتخابات أو عرقلتها، ودعا مانديلا وبوتوليزى للتعاون.

■ أما الرأي العام الدولى فتعبر عنه مواقف وسياسات الدول الأوروبية والأمريكية التى تدعم وتساند الانتخابات الديمقراطية وتندد بالعنف والمقاطعة الانتخابية، ومن الامثلة الرسالة المشتركة التى أرسلها الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء الانجليزى والبيان الصادر أخيرا عن مجلس الأمن، وتشكيل لجنة وساطة بين مانديلا وبوتوليزى من هنرى كيسنجر واللورد كارنجتون، وإرسال وفود المراقبين للإشراف على حرية ونزاهة الانتخابات، بالإضافة الى الوفود الافريقية التى شكلتها المنظمة وبعض دول القارة.

■ ريجوار تنفيذ اجراءات حالة الطوارئ، واتجاه قوات الجيش الى اقليم ناتال وكوازولو لاقرار الأمن والنظام ووضع حد لأعمال العنف. فان الاعلان عن المفاوضات مازال قائما بين دوكليرك ومانديلا من جانب وبوتوليزى وذويليستين ملك الزولو من جانب آخر، وعلى الرغم من تأجيل موعد المفاوضات من قبل، الا أن الأنباء تفيد بتحديد الموعد فى شهر أبريل الحالى، كما تفيد بأن دوكليرك ومانديلا لديهما الاستعداد لقبول التسويات والتنازلات فيما عدا تأجيل الانتخابات والانفصال.

عهد التغيير فى جنوب افريقيا

■ تابعت الصفحة الأخيرة فى الاهرام الاقتصادى تطور الأوضاع والاحداث فى دولة جنوب افريقيا منذ يناير ١٩٩٢، ونشرت حتى اليوم عشرين مقالا لدراسة وتحليل معالم ومؤشرات التغيير الكبير الذى نما وتجرى فى بنية المجتمع وهياكل الدولة ومؤسسات الحكم. ويصل هذا المقال الى القراء بعد ان وصلت موجات التغيير الى ذروتها بالانتهاء الرسمى للنظام السياسى والاجتماعى العنصرى، والاعلان عن رموز العهد الجديد مثل العلم والنشيد الوطنى وسريان نصوص الدستور الانتقالى، كما نمت عملية الاقتراع فى اول انتخابات ديموقراطية متعددة الاحزاب، وتتوالى بعد ذلك الخطوات المقررة سلفا فى الدستور الانتقالى من اعلان النتائج واجتماع مجلسى البرلمان وانتخاب رئيس الدولة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى اطار مبادئ تقاسم السلطة بين الاحزاب الفائزة بمقاعد البرلمان.

■ كانت معركة الانتخابات البرلمانية حدثا انتهزته وسائل الاعلام الدولية لعرض مختلف المشاكل والقضايا التى سوف تواجه النظام الجديد فى الدولة، كما احتوت بيانات واعلانات الاحزاب المتنافسة على الكثير من التصورات والبرامج المتنوعة لحل القضايا العاجلة والاجلة فى المجتمع وحتى لا يكون هذا المقال تكرارا لما سبق نشره او تداوله، فسوف اختار قضية اعتقد انها ستكون من اكثر الموضوعات اثارة للتفكير والنقاش فى الفترة الأمنية القادمة والمحددة لوضع واصدار الدستور الدائم فى الدولة، وهى قضية توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين السلطة المركزية فى العاصمة والسلطة الاقليمية والمحلية فى اقاليم الدولة، واعنى بها قضية الفيدرالية وتوزيع وتقاسم السلطة بين المركز والأقاليم.

■ لقد ظهرت القضية منذ اليوم الأول للمفاوضات بين الاطراف السياسية الراغبة فى التحول الديموقراطى بالوسائل السياسية ثم ازدادت الأهمية نتيجة للاتفاقات والمساومات التى حدثت بين دوكليرك ومانديلا من جانب

وقيادات جبهة الحرية البيضاء وحزب الحرية انكاثا الأسود، وترتب عليها مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية، كما أجاز اتفاق دستورى خاص بالاعتراف بدور ملك الزولو ومملكة الزولو فى الدستور الدائم للبلاد وبذلك أصبحت القضية وتفاصيل توزيع السلطات ونماذجها مطروحة على جدول أعمال أعمال الجمعية التأسيسية كجزء من مجموعة المبادئ والقواعد التى يشترط أن يتضمنها الدستور الدائم بدون تعديل أو تغيير، والتى تمارس المحكمة الدستورية دورا وصلاحيات كاملة بشأن التأكد من وجودها وعدم المساس بها فى الدستور الجديد الدائم للبلاد.

■ إن نموذج الدولة المركزية هو نموذج ناجح فى تاريخ دول أوروبا الغربية وقد ارتبط بالتطور الدستورى والديموقراطى لهذه الدول، وتعتبر سويسرا هى الاستثناء التقليدى فى غرب أوروبا من النموذج المركزى، ولقد تأثرت بهذا النموذج دول افريقية وأسيوية كثيرة عند اعلان استقلالها وقيام الدول الحديثة بعد الاستقلال، ولكن النظرة الفاحصة فى أزمة الدولة المستقلة التى تواجهها الدول الافريقية والاسيوية تشير الى أن نقل هذا النموذج والتمسك به هو من أول أسباب الأزمة نظرا لغياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى تصاحب بناء هذا النموذج وتدعم فعاليته ونجاحه، ولهذا بدأت الانظار والافكار السياسية تتجه الى تجريب نماذج أخرى لتوزيع السلطة وبناء نظم الحكم، وهذه التجارب ظهرت تاريخيا فى مجتمعات لكل منها خصائص وسمات وظروف فيها اختلاف عن مسيرة ونتائج التطور السياسى والاقتصادى والقومى الأوروبى، ونشير الى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة كندا، وتجربة البرازيل أما فى آسيا فنشير الى تجربة الهند، وتجربة الملايو، وتجربة دولة الامارات العربية المتحدة، وفى افريقيا الى تجربة نيجيريا وتنزانيا واثيوبيا.

■ وهذه النماذج الاتحادية أو الفيدرالية تشترك فى قاعدة واحدة وتختلف فيما عداها، تتفق فى المبدأ والاساس لتوزيع السلطة وتقاسمها بين العاصمة المركزية والاقاليم نتيجة التعدد الثقافى والقومى والاثنى والدينى والاجتماعى، وتختلف فى تفاصيل واساليب وآليات ومستويات التوزيع والتفاعل والضبط والتوازن بين الاطراف الدستورية والقانونية والسياسية التى يعبر عن مراكزها وقوتها وخصوصيتها الدستور الدائم للدولة ومن ثم فانه لا يكفى أن

يقال ان هذا دستوري فيديرالى او اتحادى، انما من الضرورى ان تتم المفاوضات والصياغات والمساومات بين الأطراف فى جمعية تأسيسية او مؤتمر دستورى بهدف التراضى العام والقبول العام والتنسيق العام بين سلطات المركز وسلطات الاقاليم، وان النظرة الفاحصة توضح الفروق بين صياغات واليات الدستور الهندى مقارنة بدستور الولايات المتحدة الامريكية، والدستور الكندى مقارنة بدستور الملايو او دستور الامارات العربية المتحدة.

■ واعتقد ان مناقشات وصياغات الجمعية التأسيسية فى دولة جنوب افريقيا سوف تتجه لدراسة وتمثل النماذج الفيدرالية الجديدة فى اسيا مثل الهند والملايو وكذلك فى كندا، حيث تتعدد وتتنوع بعمق شديد المرجعيات الثقافية والتراكم التاريخى والسياسى لأوضاع التباين الاثنى والقومى واللغوى، ومع ذلك توصلت هذه التجارب الى أطر دستورية وقانونية تقبلها الأطراف السياسية وتدير العملية السياسية التنافسية فى داخلها.

السياسة والتجارة في جنوب افريقيا

■ السياسة في خدمة التجارة الدولية، هذا هو جوهر السياسة الخارجية الجديدة لدولة جنوب افريقيا منذ تولى الرئيس مانديلا رئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، وهذا تصور استراتيجي للدولة تجاه العالم عامة وتجاه دول افريقيا والشرقين الأدنى والاطوسط خاصة، والممارسات والاحصاءات تؤكد هذا القول.

■ تمنح دولة جنوب افريقيا تأييدها العام لسياسات منظمة الوحدة الافريقية وتؤكد بالقول والفعل عدم التدخل في شئون الدول الاعضاء نقيضا لسياسات التدخل وزعزعة الاستقرار التي اتصفت بها سياسات النظام العنصري السابق، ومن الامثلة اعتذار جنوب افريقيا عن عدم الاستجابة لطلب الرئيس ميتران بتأييد التدخل الفرنسي في رواندا، وعدم استخدام القوة العسكرية للتدخل في أزمة ليسوتو، والمشاركة مع الرئيس موجابي والرئيس ماسير في الجهود السلمية لحل الأزمة، واجراء اتصالات مكثفة لدعم الحل التفاوضي لأزمة انجولا، وقبول زيارة الرئيس موبوتو الى جنوب افريقيا وعقد اجتماع ثلاثي بين مانديلا وموبوتو ورئيس انجولا من أجل ايقاف الحرب الاهلية، وزيارة الرئيس مانديلا لموزمبيق والتحدث مع رئيس الحكومة والمعارضة من أجل استمرار العملية السياسية والانتخابات الديمقراطية.

■ ولكن على الجانب الآخر من الصورة، تسير السياسة الاقتصادية الخارجية باندفاع ايجابي مخطط، ومتعدد الاتجاهات والمستويات، وهي تعمل من أجل مزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية المتنوعة، ومن أجل مزيد من التصدير والتنافس في الاسواق الافريقية والعربية والاسيوية وهذه العملية سوف تساعد الحكومة في سياستها الاقتصادية الداخلية للتوصل الى مزيد من التشغيل والتوظيف والانتاج لحل المشكلات الاجتماعية في داخل الدول ومن الامثلة على هذه الخطوات:

في يونية ٩٤ زار الرئيس مانديلا زيمبابوي للمشاركة في اجتماع القمة الاقتصادية لدول منظمة سادك بعد انضمام جنوب افريقيا لعضويتها.

- فى يوليو ٩٤ زار الرئيس ميتران جنوب افريقيا وبصحبه وفد اقتصادى وتجارى، وعرض التعاون والعمل الاقتصادى المشترك وتقديم الاستثمارات.

- فى سبتمبر ٩٤ فى برلين اجتمع وزراء دول الاتحاد الاوروبى ودول منظمة سادك، واتفقوا فى بيان مشترك حول تصورات مشتركة فى مجال التنمية والاستثمار.

- فى سبتمبر ٩٤ زار رئيس الوزراء ميجور جنوب افريقيا ومعه وفد اقتصادى وتجارى، وعرض التعاون الاقتصادى والاستثمار المشترك واعلن عودة جنوب افريقيا للكونغولث.

- فى مناسبة انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة زار الرئيس مانديلا الولايات المتحدة الامريكية ودعا المؤسسات المالية والتجارية للاستثمار فى جنوب افريقيا، ووعد الرئيس كلينتون بالدعم الاقتصادى الكامل، وظهرت احصاءات الاستجابة التجارية والاستثمارية بارتفاع عدد الشركات الامريكية العاملة هناك الى (١٦٥)

- فى اكتوبر ٩٤ زار الرئيس مانديلا المملكة العربية السعودية واجتمع مع رجال الاعمال ودعاهم لزيارة بلاده وانه سوف يكون فى استقبالهم شخصيا، وتريد جنوب افريقيا مزيدا من الاستثمارات المتبادلة فى مجالات التصدير والتعدين وبيع السلاح، وصرح مانديلا بان بلاده تستقبل حاليا دعما ماليا من جميع القوى الاقتصادية مثل اليابان التى قدمت (٤) بلايين دولار وفرنسا (٢) بليون دولار والولايات المتحدة الامريكية التى اضافت (٦٠٠) مليون دولار الى البرنامج الخاص السابق اعلانه للمساعدة والتنمية فى جنوب افريقيا.

■ وفى اطار الصورة الاقتصادية توالى صادرات جنوب افريقيا الدخول والانتشار فى اسواق الخليج، وتشير الاحصاءات المعلنة لعام ٩٤ عن زيادات مذهلة فى التجارة مع المنطقة وان الميزان التجارى لصالح جنوب افريقيا. كما وصلت تجارة جنوب افريقيا الى اسواق عربية اخرى مثل الأردن والمغرب. ومع ذلك يظل التركيز الاقتصادى الأول على أسواق الجنوب الافريقى ومنظمة سادك. لان المنطقة هى أيضا مجال ضمان وصيانة الأمن القومى لدولة جنوب افريقيا. وآخر التصورات المعلنة فى وسائل الاعلام هو

مشروع التعاون بين الهند وجنوب افريقيا لانشاء منطقة تجارية مشتركة فى المحيط الهندى، وتشمل مجموعة الدول الافريقية والآسيوية المنتشرة فى المحيط وبعض الدول المشاطئة، وهذا التصور يخدم مشروع دولة جنوب افريقيا لتحويل اقليم الترانسفال الى منطقة تجارة حرة، كما انه يؤمن طرق التجارة البحرية والموانى فى المحيط الهندى، نظرا لان المنطقة بوجه عام هى المعبر البحرى والجوى لاتصالات جنوب افريقيا وتجارتها الى منطقة الخليج حيث الدول العربية وايران التى تتعامل جميعها مع جنوب افريقيا.

■ ان الازمات الدولية والاقليمية المتغيرة تسمح لجنوب افريقيا بالمضى قدما فى سياساتها التجارية والاقتصادية، ويدعم هذه الاتجاهات ما تتمتع به الدولة من قاعدة قوية فى مجالات الانتاج الزراعى والتعدينى والصناعى والتكنولوجى، مع دعم واضح من القوى الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

النظام الجديد في الجنوب الأفريقي

■ أحداث دولة ليسوتو في الأسبوع الأخير من يناير ١٩٩٤ تستحق الدراسة والتفكير:

- على المستوى الوطني ما حدث هو حالة داخلية تقاتل فيها فريقان من رجال الجيش، ولكن أمكن تطويق القتال وإيقاف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة إلى المعسكرات، وتشكيل لجنة استقصاء من أعضاء خارجيين وداخليين لبحث الشكاوى والمطالب.

- على المستوى الإقليمي، فإن ما حدث هو حالة كاشفة وليست منشئة لتصورات النظام الإقليمي الجديد، الذي سوف يتولى إدارة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة الأعضاء في منظمة سادك منضما إليهم دولة جنوب أفريقيا (١٠ + ١).

■ لقد تشكلت لجنة ثلاثية من حكماء الجنوب الأفريقي وهم الرئيس دوكليرك رئيس جنوب أفريقيا، والرئيس موجابي رئيس زيمبابوي، والرئيس ماسيري رئيس بوتسوانا، وتقابل الحكماء في اجتماع رؤساء دول منظمة سادك في أوائل فبراير ١٩٩٤ في عاصمة بوتسوانا، وتفاهم الرؤساء حول موقف موحد تجاه الأمة، وقرارة معنى هذا التفاهم تكشف المعالم التالية:

- بعد سنوات طويلة من العداء العلني والسري تقابل الرئيس دوكليرك والرئيس موجابي في إطار تحول عام ظهر في المناخ السياسي بالمنطقة، وهو الانتقال من حالة العداء إلى حالة السلام والتعاون، وهذه هي مجرد خطوة البداية لما هو قادم.

- تم الاتفاق على أن نظام الحكم الديمقراطي والتعددية السياسية والائتية هي خط الحاضر والمستقبل لدول وشعوب المنطقة، وبذلك اختفت الوسائل القديمة لتغيير نظم الحكم بأسلوب الانقلاب العسكري، إذ ليس لأي طرف

خارجى الرغبة أو المصلحة فى تخطيط وتمويل مثل هذه الانقلابات، وأن على الأطراف الداخلية فى ليسوتو أن تنسى عهدا طويلا استمر منذ عام ١٩٧٠، وكان اسلوبه هو تسييس واستخدام القوات المسلحة ضد قيادات نظم الحكم فى هذا البلد أو ذاك بوجه عام.

• اعلان رسالة صريحة وحازمة الى كل الاحزاب والجماعات المنشقة من البيض والزولو فى جنوب افريقيا، بأنه لا مجال فى المستقبل لاستغلال موقع ليسوتو أو استخدامه لزعزعة نظام الحكم القادم فى جنوب افريقيا بعد أبريل ١٩٩٤، وهذا لأن المنطقة سوف تكون رهن ضوابط النظام الجديد القائم على التفاهم بين الدولتين الأولى والثانية بالمنطقة وهما جنوب افريقيا وزيمبابوى، وبعد هذا يتم ترتيب الدول الأخرى وهى كلها انجلوفون وعلما بأن أنجولا وموزمبيق ليستا فى الحسابات الحالية لظروفهما الداخلية وهما من دول اللوزيفون.

• ان التزام جنوب افريقيا بهذه السياسة الجديدة هو اعلان وتأكيد لانتهاى السياسة القديمة المعروفة باسم الاخلال المتعمد وزعزعة الأمن والاستقرار فى دول المنطقة، وان منطق وسياسة الدولة فى ظل التحول الديموقراطى وتقاسم السلطة هو التعاون والأمن فى الجنوب الافريقى.

■ ومن ناحية ثانية فان انتهاء الحرب الباردة وتصفية نظم التفرقة العنصرية ليس معناه الاختفاء الفورى لنتائج وتراكمات السنوات الطويلة للحرب الباردة، ولكن تمثل احداث ليسوتو النموذج والمؤشر على نوعية ومستويات الاضطراب السياسى والعسكرى الذى يحتمل ان يتكرر فى بعض دول المنطقة، ومن ثم فان النظام الاقليمى الجديد وسياسة التعاون والأمن هى الضمان والضابط والمنظم للتفاعلات على المستويات الداخلية لكل دولة، وعلى العلاقات والمستويات المتبادلة بين دول المنطقة، وتعتبر احداث ليسوتو وتطوراتها هى التجربة الأولى فى هذا الاطار على المستويين الداخلى والاقليمى.

■ ان العنصر الاساسى المتراكم فى تاريخ ليسوتو هو تسييس المؤسسة العسكرية، وتدخلاتها السابقة والمتكررة فى شئون الحكم، لقد بدأت الاحداث الاخيرة بمطالب مالية لا تزيد على المطالبة بمضاعفة مرتبات افراد القوات المسلحة، وحمل هذه المطالب رئيس الاركمان الى رئيس الوزراء الحائز على الاغلبية البرلمانية نتيجة للانتخابات الديمقراطية التى جرت فى مارس ١٩٩٣، ولكن الثابت ان الاغلبية الكبرى من افراد القوات المسلحة هم اعضاء فى الاحزاب والجماعات التى توالى على حكم الدولة منذ عام ١٩٧٠، حينما تدخل الجيش لأول مرة ومنع تولية رئيس الوزراء وحزبه الفائز فى الانتخابات فى ذلك الوقت، وساند الجيش الزعيم القبلى جوناثان فى إيقاف الدستور وفى حكم البلاد بقبضة حديدية كانت تقف وراءها بالمساندة سياسة جنوب افريقيا فى ذلك الوقت، ثم تدخل الجيش بعد ذلك عام ١٩٨٦ واسقط رئيس الوزراء الزعيم جوناثان واقام حكومة من العسكريين الذين حكم باسمهم واحد بعد الآخر، وفى عام ١٩٩٠ تدخل الجيش وعزل الملك وارسله الى المنفى فى انجلترا وتولى العرش ولى عهده، واخيرا فى عام ١٩٩١ تدخل الجيش وعزل القائد العسكرى للبلاد، وتحولت اثر ذلك الى التوجه الديموقراطى على اساس التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية، وجرت الانتخابات الديمقراطية فى مارس ١٩٩٣ وفاز فيها حزب مؤتمر باسوتو وانتقل زعيمه من صفوف المعارضة والحياة فى المنفى الى مقعد رئيس الوزراء.

■ ولهذا فان الاحداث الاخيرة تحمل فى ثناياها اشياء وعناصر أخرى غير المطالب المالية، فهناك مواريث المخاوف والعداء المترسب من أحداث سابقة، وهناك المصالح والمغانم والمراكز الوظيفية والاجتماعية التى يحتل المساس بها أو فتح الملفات السابقة عن كيفية اكتسابها وهناك التنافس حول تقاسم السلطة بين حزب الاغلبية واحزاب المعارضة الحالية، وهناك رغبة الملك السابق فى العودة الى عرشه ورغبة الملك الحالى فى التنازل لوالده.. الخ وهذه كلها أمور تتطلب الفرز والضبط والحلول الوسط.

انفصال سادك عن كوميسا

● فى النصف الأخير من عام ١٩٩٢ وقع رؤساء دول منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا (٢٢) دولة على اتفاقية تحويل المنطقة الى سوق مشتركة باسم كوميسا ، واعتبرت كوميسا هى المنظمة الأم جنوب خط الاستواء حيث تضم فى داخلها عددا من التجمعات وهى الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية المعروفة باسم سادك (١٠ دول) ، والاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى المعروف باسم ساكو ويضم خمس دول ، وجماعة شرق افريقيا وتضم تنزانيا وكينيا وأوغندا ، ومنظمة إيجاد وتضم سبع دول فى القرن وشرق افريقيا ، وبعد إتمام التحول الديمقراطى فى جنوب افريقيا عام ١٩٩٤ انضمت الى منظمة سادك وارتفع العدد الى (١١) دولة هى جنوب إفريقيا وناميبيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وأنجولا وموزمبيق وزيمبابوى وملاوى وزامبيا وتنزانيا . وفى داخل هذه المنظمة يوجد ساكو الذى يضم جنوب افريقيا وأربعا من هذه الدول .

وبينما كانت اثيوبيا تستعد لاستقبال قادة دول كوميسا فى اجتماعهم الأول بعد التأسيس طبقا لقرار سابق من العام الماضى ، اجتمعت قمة دول سادك فى عاصمة بوتسوانا بحضور جميع الاعضاء (١١ دولة) وقرر المجتمعون الموافقة على قرار انفصال منظمة سادك عن كوميسا ، لأسباب متنوعة من بينها تنازع الاختصاصات والتداخل والتكرار ، وعدم تحديد الأهداف بين المنظمتين . وفوجئت اثيوبيا بالقرار وأرسلت وزير الاقتصاد فى حكومتها الى جنوب افريقيا للتداول ويحث الموقف ، ولكن الاتصالات لم تغير من القرار الذى تتمسك به دول سادك .

وهكذا قبل مرور عام واحد تراجعت قيمة ومعنى منظمة كوميسا ، فقد انكمش عدد الاعضاء الى النصف تقريبا ، وانفصلت الدول ذات الثقل الاقتصادى والانتاجى والتجارى عنها ، ومن بين الدول الباقية فى عضوية كوميسا نجد سبعة من دول حوض النيل وهى كينيا وأوغندا وراوندا وبوروندى والسودان واثيوبيا واريتريا . فإذا تمسكت بالعضوية وبقاء المنظمة فمعنى هذا ان تجمع القرن الافريقى سوق يتدمج فى شرق افريقيا ، علما بان تنزانيا مازال لها ارتباط غير مباشر عن طريق عضويتها فى جماعة شرق افريقيا التى تضم كينيا وتنزانيا وأوغندا ، ومازلنا لا نعرف

بالدقة كيف ستتطور الأمور والأوضاع فى المنطقة عامة ؟

ان الاسباب الإقتصادية والتنموية والتمويلية المتداولة عن دوافع الانفصال لا تحجب عددا من الوقائق الأخرى ، مثل اجتماع برلين عام ١٩٩٤ الذى ضم دول الاتحاد الأوروبى ودول سادك لبحث التعاون التنموى بين الجانبين . والذى قرر فى ختام جلساته اعتياد منظمة سادك هى القناة المنظمة للتفاعلات والمبادلات بين الجانبين الأوروبى والأفريقى ، وأعلن تمسك الأطراف بالتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المتكاملة ، ومثل آخر هو الاجتماع الذى عقد فى أروشا بتنزانيا عام ١٩٩٤ وضم وزراء الدفاع وقادة القوات المسلحة والشرطة والأمن فى دول سادك ، ويبحث المجتمعون موضوعات منع وحل النزاعات المسلحة فى دول المنطقة وضرورة التنسيق على المستويات المتنوعة والتدريب المشترك بين الدول الاعضاء ، ثم صدرت القرارات بالرغبة فى انشاء قوة انتشار سريع لحفظ السلام وللتدخل لمواجهة النزاعات فى داخل المنطقة ولمنع حدوث انقلابات عسكرية تهدد التحول الديمقراطى ومسيرة السلام ، كما ان الدول الأطراف سوف تتفاوض فى تفصيلات خطط وتصورات حشد قوة عسكرية فى أسرع وقت للتدخل وبدون انشاء قوات مشتركة دائمة .

هكذا يبدو أمامنا فى المرحلة الحالية ان الدول الأفريقية جنوب خط الاستواء تتجمع فى منطقتين كبيرتين الأولى هى الجنوب الأفريقى حيث تعمل منظمة سادك وتكون دولة جنوب افريقيا هى القوة الاقتصادية الكبرى فى المنطقة ، لان صادراتها الى دول المنظمة تزيد بمقدار خمس مرات على وارداتها من هذه الدول ، ولكن دول المنطقة تقدم خدمات لا تقدر بثمن الى جنوب افريقيا مثل الكهرباء والمياه والنقلات والمواصلات . ومن ناحية ثانية فان انتاج جنوب افريقيا من المعادن المتنوعة تجد أسواقها فى دول الاتحاد الأوروبى ، وعلمنا بأن دول أوروبا وأمريكا هى التى تضخ الاستثمارات والتمويل حاليا الى المنطقة عامة .

أما المنطقة الكبيرة الثانية فهى شرق ووسط افريقيا بما فى ذلك دول القرن الأفريقى وأعالى النيل ، وترشح كينيا نفسها لدور الدولة الأولى اقتصاديا

فى اطار هذه المنطقة ، وان كان الموضوع لم يحسم بعد بالنسبة لقبول باقى الدول الاعضاء لهذا الوضع العام ، وتبقى بعد هذا قضايا الحروب الاهلية فى دول مثل راوندا وبوروندى والسودان ، وقضايا بعض هذه الدول فرانكوفونية وبعضها أنجلوفونية وهذا ينشئ فجوة ثقافية بين الدول الاعضاء تضاف الى الفجوة الاقتصادية ، ومازال ايضا وضع زائير يثير القلق ولم يحسم بعد لأنها ليست عضوا فى أى من المنطقتين .

وفى هذا الاطار المتحرك ، يستحق الموضوع المتابعة لأنه يحمل فى طياته احتمالات المفاجآت .

المستقبل فى موزمبيق

● يزداد الاهتمام بخريطة الانتخابات الديموقراطية فى دول الجنوب الافريقى عامة بعد تجربة جمهوريتى جنوب افريقيا ومالاوى ، والدراسات المنشورة تطرح الامكانيات والاحتمالات المتنوعة بالنسبة للانتخابات القادمة فى موزمبيق وموعدها يوما ٢٦ و٢٧ اكتوبر ١٩٩٤ والقادمة ايضا فى زيمبابوى عام ١٩٩٥ . والتفكير حول هذه الموضوعات لا يقتصر على محاسن الاسلوب الديموقراطى فى التغيير وتداول السلطة فقط ، وانما يتناول الاثار والنتائج فى علاقات وتحالفات القوى والطبقات والفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما يحتمل ان تتطور اليه علاقات الاحزاب المتنافسة والعلاقات المدنية العسكرية بوجه عام فى هذه الدول . ومن ناحية اخرى فان نتائج المعارك الانتخابية سوف تتفاعل فى داخل شبكة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة عامة ، وهى علاقات تجرى حاليا اعاد تطبيعها وصياغتها بعد ممارسة دول جنوب افريقيا للعضوية فى منظمة سادك ومنظمة الوحدة الافريقية ، واجتماعات رؤساء دول المنطقة فى اجتماع هرارى وفى اجتماع كيب تاون خلال شهر يونيه الحالى .

● وبالنسبة لقضايا موزمبيق فان الاستعدادات تتوالى تمهيدا لدعوة الناخبين الى صناديق الانتخابات التشريعية والرئاسية لأول مرة فى حياة الدولة والمواطنين ، وطبقا لاتفاقية المصالحة والسلام بين الحكومة والمعارضة المسلحة التى وقعت فى روما فى اكتوبر ١٩٩٢ . كان المقرر عقد الانتخابات فى اكتوبر ١٩٩٣ ، ولكن تم الاتفاق على تأجيلها الى اكتوبر ١٩٩٤ ، وقد تم الاتفاق على التأجيل بين الأمم المتحدة والدول المانحة وأحزاب الحكومة والمعارضة ، وهى الأطراف ذات الاهتمام والتأثير فى المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد . وقد أعلنت الأمم المتحدة أخيرا تحت تأثير وضغط الدول المانحة أنها لن تقبل أى تمديد لمدة وجود قوات حفظ السلام الدولية بعد نوفمبر ١٩٩٤ طبقا لقرار مجلس الأمن الصادر فى فبراير ١٩٩٤ ، والسبب الأول والأخير فى هذا الموقف هو الأوضاع المالية من عجز فى الاتفاق وعدم سداد متأخرات الاسهام المالى المقررة ، والارتفاع المتوالى لميزانية اعادة الحياة إلى طبيعتها فى موزمبيق التى تقدر حاليا بمبلغ (٢١٠) ملايين دولار

سنويا .

● لقد تم الاتفاق بين الحكومة (حزب فريليمو) والمعارضة (حزب رينامو) على تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة وبأشرت عملها استعدادا للانتخابات القادمة ، وتقدر لجنة الانتخابات تكاليف العملية الانتخابية مبدئيا بمبلغ ١٩ مليوناً من الدولارات ، وهذا المبلغ سوف تتكفل به الدول المانحة ، ومن جانب آخر فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة هي الاسراع بالانتهاء من اجراءات تسريح القوات المتحاربة من قبل ، حيث تنص اتفاقية روما على اعداد معسكرات وثكنات لهم للتجمع واعادتهم للحياة المدنية بينما يتكون جيش موزمبيق الوطنى الجديد من ٢٠ ألفاً من الجنود والضباط المختارين من جانبي الحكومة والمعارضة . وامام كثرة الشكاوى والمطالبات من جانب المعارضة بعدم اعداد المعسكرات أو اتخاذ الخطوات اللازمة فى ميدان الامدادات والتموين والملابس والمواصلات والنقلات ، تدخلت الدول المانحة وقدمت مدفوعات للاسراع بالعملية التى يجب أن تتم قبل موعد الانتخابات ، وهذه الدول هى ايطاليا والمانيا وهولندا والسويد وانجلترا ، ولكن مازال الموقف وترتيباته فى وضع شائك .

● والقضية الكبرى التى تجرى حولها المشاورات والضغط وتتراوح حولها مواقف الرفض والموافقة . هى قضية شكل الحكومة وتوزيع مناصبها بعد الانتخابات بين الأحزاب الفائزة بمقاعد البرلمان . فالمعارضة تطالب بعقد صفقة سياسية لإنشاء حكومة تحالف وطنى على اساس اقتسام السلطة والقوة كما حدث فى دولة جنوب افريقيا ، والحكومة الحالية ترفض لأن هذا يعتبر إفساداً لمنطق الديمقراطية وتطبيقاتها ، وتضغط بعض الدول المانحة والكنيسة الكاثوليكية على الحكومة لقبول منطق التحالف الوطنى واقتسام السلطة والقوة خشية تكرار حالة أنجولا . وفى اعماق هذا الخلاف الفكرى الفلسفى العلنى تكمن حقائق الأوضاع الإثنية والقبلية ، والدينية فى موزمبيق ، فالأصل التاريخى أن جبهة فريليمو - التى قادت البلاد بالكفاح المسلح إلى الاستقلال - يسيطر عليها القادة والمثقفون القادمون من قبائل وشعوب جنوب البلاد ، ولما تحولت إلى الماركسية اللينينية تمت السيطرة الكاملة للماركسيين على مؤسسات الحكم والاقتصاد والقوات المسلحة ،

بينما يشير الأصل التاريخي لجبهة رينامو المعارضة التي قادت الحرب الأهلية ضد الحكومة أنها تمثل شعوب وسط وشمال البلاد وهم يختلفون إثنيا عن الجنوب ، كما أن حركة رينامو لقيت التأييد والمساندة من دول كثيرة في غرب أوروبا ومن رجال الكنيسة الكاثوليكية ومن دول جنوب افريقيا ومالاوى ومن تاينى رولاند الذى يقال إنه دفع (٢٥) مليون دولار للمعارضة حتى يتم توقيع اتفاقية روما .

● ويجوار كل ماسبق تشهد البلاد حاليا انتشار الفساد وانهايار النظام والأمن ، وتكوين عصابات للنهب والسلب وترويع المواطنين فى الريف ، وبالإضافة إلى هذا انتشار عمليات تهريب الأحجار النفيسة وبالذات الزمرد ، الذى يستخرج من المناجم بطرق غير مشروعة ويهرب إلى خارج البلاد بأساليب غير مشروعة ، وتتبادل الحكومة والمعارضة الاتهامات حول من يساند ويشترك فى عمليات الاثراء غير المشروع .

● وعلى الرغم من كل هذا فإن البلاد والمواطنين لا ينسون مطلقا أن الحرب الأهلية استمرت ١٦ عاما وسقط فيها مليون قتيل ، وبلغت قيمة الخسائر المادية والتدمير (١٥) بليون دولار . وان اللاجئين والمشردين خمسة ملايين نسمة .

القسم الثالث

**العلاقات العربية الافريقية
الاستعمار الأسباني لا يموت
النزاع المسلح في دول غرب افريقيا
اسرائيل في الصومال والأسواق**

انتخابات الرئيس في تنزانيا

● قبل نهاية عام ١٩٩٤ ، انفتحت أبواب معركة رئاسة الجمهورية المقررة خلال عام ١٩٩٥ ، فقد عقد الرئيس السابق نيريري مؤتمرا صحفيا بمناسبة اصدار كتابه الأخير بعنوان القيادة والمصير في تنزانيا ، وهاجم بقسوة شديدة عددا من القيادات العليا في الدولة ، ونقل عن وسائل الاعلام العالمية (إنهم شلة من الرعاع ، يتصفون بضعف الشخصية وانعدام الكفاءة وعدم الاخلاص ، وعليهم الاستقالة من مناصبهم القيادية التي لا يستحقونها) . وقد تزامن هذا الهجوم العلني مع تفاعلات عدد من القضايا الكبرى في الدولة وهي :

القضية الأولى: الصراع الممتد بين كل من رئيس الوزراء والامين العام للحزب الحاكم بشكل هدد وحدة الحزب بالتشرذم ، فقد خطط رئيس الوزراء لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في المعركة القادمة وأجرى اتصالات لتنظيم كتل يسانده في داخل الحزب وفي البرلمان ، كما ثارت شائعات بأنه يسعى للحصول على تمويل لمعركته الانتخابية من دولة غير افريقية ، ويعارض الامين العام للحزب هذا المسعى ، ولكي يقطع عليه الطريق ، فقد سعى لاقتراح تعديل الدستور بحيث يتمكن رئيس الجمهورية الحالي من الترشيح لفترة ولاية ثالثة بدلا من فترتين متتاليتين فقط طبقا للنص الدستوري ، وترتب على هذا انقسام في داخل الطبقة الحاكمة .

● القضية الثانية : انتشار الحديث عن الفساد واستغلال النفوذ في مرحلة التحول الى اقتصاديات السوق الحالية بالدولة ، ولكن انكشاف فضيحة التهرب من دفع الضرائب بمبالغ تقدر بحوالى ربع الدخل الحكومى السنوى . دفع اثنتين من الدول المانحة وهما السويد والنرويج الى تجميد معونات قيمتها ٢٨.٥ مليون دولار وتلاها ضغوط من المؤسسات المالية العالمية للتحقيق مع عدد من كبار رجال الدولة وإقالة وزير المالية .

● القضية الثالثة : موقف نيريري الرافض لمحاولة مجموعة من أعضاء البرلمان (٥٥ عضوا) تقديم تعديل للدستور يجعل تنزانيا دولة فيدرالية تتكون من اقليمين هما تنجانيقا وزنبار ، وبالتالي يعاد تشكيل السلطات

الى ثلاث سلطات على كل من المستوى التنفيذى والتشريعى والمالى ، وقد يودى هذا الاجراء الى احتمالات انفصال زنجبار لتكوين دولة مستقلة .

● القضية الرابعة الاستياء من تأرجع سياسة تنزانيا تجاه المذابح والإبادة فى رواندا ، على الرغم من أنها كانت الوسيط المقبول لدى طرفى النزاع المسلح حتى تم عقد اتفاقية أروشا لتقاسم السلطة عام ١٩٩٢ ، ولكن نيريرى فى المؤتمر الصحفى يرى ان الحكومة بعد ذلك ساندت سياسة الجنرال هابيا ديमानا رئيس جمهورية رواندا السابق ضد جبهة المعارضة الرواندية ، وبهذا تكون تنزانيا - فى رأيه - قد وقفت مع القتلة المتهمين بإبادة البشر فى رواندا .

● القضية الخامسة : إجراء تعديلات فى قيادة القوات المسلحة بالاحالة الى الاستيداع أو بالنقل الى وزارة الخارجية وهناك تفسيران : يقول الاول ان بعض هذه القيادات كانت تفتقد سياسة الحكومة بشأن موضوعات الفساد والعلاقات مع ايران ومع بعض الدول العربية الخليجية . ويقول التفسير الثانى ان التعديلات ترتبط بالاعتبارات الإثنية والتوازنات اللازمة لمعركة رئاسة الجمهورية القادمة .

● وفى الاسبوع الاول من ديسمبر قدم رئيس الوزراء استقالة الوزارة ، واكد رئيس الجمهورية (٧١ سنة) التزامه بنص الدستور وعدم تأييده لمقترحات تعديله ، ويوم ٧ ديسمبر ١٩٩٤ تشكلت وزارة جديدة يرأسها رئيس وزراء سبق ان عمل رئيسا للوزراء فى الثمانينات فى عهد الرئيس السابق نيريرى ، وتم اجراء تعديلات فى المناصب الوزارية وتعيين وزير جديد للمالية . كما تشير الانباء الى استحداث تعديلات فى قانون الانتخابات ليتواءم مع مقتضيات التحول الديموقراطى والتعددية الحزبية التى أدخلت على الدستور منذ عام ١٩٩٢ .

● يبدأ العام الجديد والدولة تعيش فى أجواء الانتخابات ، ويسعى الحزب الحاكم الى اختيار شخصية سياسية جديدة وقوية للترشيح لرئاسة الجمهورية ، وفى هذا المقام تتداول أسماء كثيرة من بينها اسم سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، علما بان نيريرى أكد بصورة قاطعة عدم الرغبة أو السعى أو القبول بالترشيح لمنصب الرئاسة فى المعركة

القادمة . وهذه أول انتخابات على المستوى القومى بالدولة تتنافس فيها الأحزاب التى يبلغ عددها ١٢ حزبا ، ولكن المؤشرات المنشورة فى الدوريات المتخصصة تكشف عن ان الأحزاب المعارضة ليس لديها موقف موحد وليس لديها مرشح واحد متفق عليه لخوض المعركة القادمة ، وهذا يجعل موقفها بوجه عام فى حالة ضعف شديد أمام مرشح الحزب الحاكم فى الانتخابات القادمة ، ومن ناحية أخرى يقال أن نيريرى يجرى اتصالات غير معلنة مع قيادات بعض الأحزاب المعارضة خاصة حزب الجبهة المدنية المتحدة الذى يرأسه سيف شريف حمادى المعارض البارز فى زنجبار ، ويقال إن الهدف العام للاتصالات هو التنسيق بين المواقف فى معركة رئاسة الجمهورية وما سوف يليها من انتخابات أعضاء السلطة التشريعية عام ١٩٩٦ .

وداعا .. دكتور باندا

● تشهد القارة الافريقية منذ انتهاء الحرب الباردة تراجعا مستمرا عن الاساليب التقليدية لتغيير القيادات السياسية والعليا وادارة نظم الحكم فى الدول الافريقية ، وكانت هذه الاساليب هى الانقلابات العسكرية ونظم الحزب الواحد ، وتزامن التراجع مع التصاعد المتوالى لظاهرة التحول الديمقراطى والاقرار بالتعددية الحزبية ، وتحكيم صناديق الانتخابات فى عملية تغيير القيادات التنفيذية والتشريعية وفى ادارة نظم الحكم ، وفى السنوات القليلة الماضية شهدت القارة الافريقية عجا ، حين يتنافس رئيس الدولة فى انتخابات حرة ونزيهة فيفوز منافسة بمنصب الرئاسة الاولى ، حدث هذا فى بعض دول الفرنكوفون مثل بنين ومالغاشى والكونغو ومالى ، وحدث فى بعض دول الانجلوفون مثل زامبيا وجنوب افريقيا وليسوتو ومالاوى ، وحدث ايضا فى منطقة المتحدثين باللغة البرتغالية (اللوزيفون) مثل الرأس الأخضر .

● فى انتخابات مايو ١٩٩٤ فقد الدكتور باندا منصب رئيس الجمهورية الذى شغله منذ استقلال بلاده عام ١٩٦٤ وفقد حزبه الحاكم سيطرته التقليدية الكاملة على السلطة التشريعية ، وتراجعت قوته فى البرلمان المنتخب الى مستوى الحزب الثانى وانتقل زعماءه من مقاعد السلطة الى مقاعد المعارضة .

وهذه النتيجة جاءت بعد سنتين من معارك وضغوط عملية التحول الديمقراطى على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى ، كما تزامنت التغييرات فى مالاوى مع التغييرات الكبرى التى حدثت فى دولة جنوب افريقيا ، وبذلك تكون انتخابات مالاوى هى اول انتخابات تتم فى منطقة الجنوب الافريقى بعد اتمام التغيير الكبير الذى شهدته دولة جنوب افريقيا بانتخاب نلسون مانديلا كأول رئيس افريقى اسود مع سيطرة الاغلبية الافريقية على السلطة التشريعية هناك من خلال انتخابات حرة ونزيهة بين الاحزاب المتعددة المتنافسة فى ابريل ١٩٩٤ .

● وتكشف انتخابات مالاوى عن الازمة التى كانت قد وصلت اليها

مؤسسات الحكم واوضاع النخب الحاكمة والطبقات والفئات المتوسطة فى المجتمع ، فالأغلبية من بين الاسماء المتنافسة فى الانتخابات وخاصة القيادات العليا للحزب . كانت اصلا أعضاء سابقين فى الحزب الواحد الحاكم وفى مؤسسات الدولة فى عهد الدكتور بانداء ، ونشير كمثال على هذا الى مولوزى زعيم الجبهة الديمقراطية وشيهانا زعيم التحالف الديمقراطى ، لقد شهد نظام الحزب انشقاقات وتشردمات وشللية طوال المدة التى سيطر فيها على البلاد ، وازدادت أوضاع ونتائج التصدع مع تحول القيادة وللدولة الى دائرة مغلقة خاصة فى المراتب والمستويات العليا المحيطة برئيس الحزب والدولة . وتحول الولاء السياسى الى مغنم تحسب وتقيم بالمخصصات المالية والغنائم الادارية والاجتماعية ، وشغل المناصب الاستراتيجية المؤثرة فى

مؤسسات الحكم وفى صناعة القرار طبقا لعلاقات القرابة والنسب وتقدير المصالح ، الامر الذى ادى الى خروج شخصيات وقيادات سابقة من الحزب الى السجن أو المنفى أو العمل بالمصالح التجارية والصناعية مع موقف السلبية السياسية المطلق ، وكان هذا هو حال شيهانا ومولوزى وغيرهما .

● فلما جاءت رياح التغيير السياسى وتأكدت مواقف القوى الاجتماعية الداخلية والقوى السياسية الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة ، بدأت القيادات والقوى المنشقة فى تنظيم انصارها ومواقفها السياسية فى الداخل ، ودارت المعركة السياسية طوال السنتين الاخيرتين حتى اعلنت نتائجها السياسية عقب معركة الانتخابات ، ولكن اعراض واوضاع هذه الانقسامات والانشقاقات لن تختفى ولن تزول بمجرد اعلان النتائج ، وهذا واضح فى اوضاع الانقسام فى داخل الفئات والطبقات المتوسطة والجديدة فى المجتمع ، فهى شرائح وجماعات ومناطق طبقا للاراء السياسية وطبقا للمصالح الاقتصادية والمراكز الاجتماعية وطبقا للانتماء القبلى والجهوى ، وسوف يقع على كامل رئيس الجمهورية المنتخب مولوزى ان يتخذ من السياسات ما يتيح الفرصة لتطويق اثار هذه الاختلافات والانقسامات ، خاصة انه يشاهد

تجربة تطبيق مبادئ اقتسام السلطة والقوة فى جنوب افريقيا ، وبناء التوازنات بين فئات وطبقات المجتمع بدلا من كل السلطة للغالب وكل الحرمان للمغلوب .

ومن الموضوعات الجديدة بالدراسة فى تجارب الجنوب الافريقى عامة وما لاوى خاصة دور ومواقف المؤسسة العسكرية التى تعتبر العمود الفقرى لبنايات المجتمع السياسية والاقتصادية ، منذ استقلال الدول الافريقية ، ولانها كانت السند الأول لنظام الحزب الواحد فى عهد الدكتور باندا ، ولان ولاءها ارتبط بشخص رئيس الجمهورية فى الفترة السابقة على الانتخابات ، لقد حدث تطور عميق فى الدور والمواقف والولاء خلال فترة التحول الديمقراطى وخاصة بعد قيام القوات المسلحة بتصفية ميليشيات الحزب الحاكم فى الاشهر السابقة على الانتخابات . لقد اعلنت القوات المسلحة وقوفها على الحياد بين التكتلات السياسية الكبرى المتنافسة فى الانتخابات واكدت ولاءها للدولة والمجتمع ، وان مساندتها هى للنظام الديمقراطى وللتعدد الحزبى وليست لشخص رئيس الجمهورية .

تهديد العلاقات العربية الافريقية

● تتزايد حاليا أوضاع العنف المسلح وينتشر القلق والتوتر بديلا عن أوضاع الهدوء والتفاهل التي سادت على جانبي خط التماس العربى الافريقى منذ منتصف عام ١٩٩٢ حتى اوائل العام الحالى.

لقد ارتبط مناخ الهدوء والتفاهل بنتائج ايجابية ترتبت على الاتصالات المباشرة والوساطات الاوروبية والافريقية، والتي أدت الى اتفاقيات سلام لوقف اطلاق النار وقبول الحل التفاوضى السياسى بين حكومة مالى والتمرد المسلح للطوارق والعرب. وبين حكومة النيجر والتمرد المسلح للطوارق، وبين الدولتين الجارتين السنغال وموريتانيا، وفى اطار هذا المناخ العام صدر قرار محكمة العدل الدولية الذى قبلته ليبيا، ومن ثم أقرت بتبعية شريط أوزو للسيادة التشادية وامتت الانسحاب من الشريط وعقدت الدولتان الجارتان معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون فى اوائل يونية ١٩٩٤.

● الخريطة السياسية للمنطقة تحمل فى طياتها مزيجا مركبا من عناصر التناقض والتفاهم، اذ ان الدول المستقلة على جانبي خط التماس قامت على أساس الموروث عن عهد الاستعمار الفرنسى (والايطالى الى حد ما)، وهذه الدول هى ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، مالى والنيجر وتشاد والسنغال ويوركينا فاسو، وتضم هذه الدول بدون استثناء شعوبا وقبائل بينها قرابات اثنىة ولغوية وبينها عداوات ومنافسات تاريخية، ومنذ أيام الحرب الباردة نشأت فى اغلب هذه الشعوب والقبائل منظمات سياسية تعمل عبر الحدود السياسية خاصة عندما تحولت الى منظمات متمردة ومسلحة.. ومعنى هذا ان الصراعات ممتدة، ولها جذورها السياسية

والاقتصادية والثقافية واللونية وإن تطلعت جميعها الى أهداف المشاركة فى السلطة والحكم على المستوى الوطنى والاقليمى والمحلى، وقد تصادمت هذه التطلعات مع طبائع وأوضاع الحكومات والسلطة المركزية فى هذه الدول، اذ ان المركزية لها انصارها ومؤيدوها والمستفيدون منها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا.

ونجد تفسير هذا الوضع العام فى الصراع بين حكومة مالى وحركات الطوارق والعرب المقيمين فى شمال وغرب البلاد حيث حدود الجزائر وموريتانيا، وفى الصراع بين حكومة النيجر وحركات الطوارق المقيمين فى الشمال حيث حدود ليبيا والجزائر وفى الغرب حيث حدود بروكينا فاسو، وفى جنوب موريتانيا وجنوبها الغربى حيث حدود السنغال ومالى، وهى المناطق التى تعيش فيها القبائل الافريقية الزنجية غير العربية.

● بعد عقد اتفاقات الحل السياسى التفاوضى بين الاطراف المتنازعة فى المنطقة واجهت تنفيذ التسويات عقبات صعبة الحل لأنها تستلزم الوقت والمال، وهذه الدول تشكو من ازمات اقتصادية وتدهور اقتصادى عام بعد تخفيضات المعونات الفرنسية ومساعدات المؤسسات المالية العالمية، وبعد تخفيض قيمة عملاتها الوطنية وفى مقدمتها الفرنك الافريقى، وأول هذه العقبات هى اعادة اللاجئين المدنيين الى مواطنهم وإعادة ممتلكاتهم او التعويض عنها، كذلك استيعاب المقاتلين من الحركات المتمردة فى وظائف عسكرية أو مدنية تضمن دخلا منتظما، وثانى هذه العقبات هو عصابات السلب والنهب المسلحة المنتشرة عبر جميع الحدود السياسية. وقوام تنظيمها من أفراد مخيمات اللجوء فى هذه الدول ويترتب على نشاط العصابات ان تقوم الجيوش والشرطة فى هذه الدول بالتعقب واختراق الحدود مما يؤدى الى ازمات سياسية بين دول الجوار، وثالث هذه العقبات

هو عدم التدفق المستمر من المعونات المالية وعدم وجود موارد مالية منتظمة لجباية الضرائب مما أدى الى تأخير انشاء الاجهزة والمؤسسات المحلية والاقليمية والوظائف اللازمة، كذلك مصاعب زيادة ميزانيات الاسكان والتعليم والطرق والمواصلات.. الخ.

● أدى التأخير ونفاد صبر اللاجئين والمقاتلين ونمو الشكوك والتوجس لدى الاطراف المتنوعة فى هذه الدول، الى اندلاع القتال من جديد فى مالى بين الحكومة والمتمردين، وفى النيجر وتزايد هجوم العصابات المتمردة القادمة من السنغال الى موريتانيا.

وظهرت محاولات حكومية لتطويق هذه النزاعات باستخدام الاسلوب العسكرى أو بالتهديد باستعماله، كما ظهرت محاولة تنظيم لقاء بين وزراء الداخلية فى السنغال ومالى وموريتانيا لضبط الأمن عبر الحدود وتنظيم دوريات أمنية مشتركة، والهام فى هذا المناخ المتوتر ان عقلية القمع والضبط العسكرى يتصاعد دورها وتأثيرها، وأن عقلية الحل السياسى التفاوضى تتراجع وينكمش تأثيرها، وهكذا فان المتوقع هو التحول من مجرد نزاع فى داخل كل دولة الى حرب اهلية تستنزف القوة المالية والبشرية والاجتماعية والسياسية فى داخل الدول ، وتمتد اثارها الى دول الجوار تحت ضغط الحروب الاهلية المرشحة للانتشار فى المنطقة.

● خطورة هذه القضية أنها تهدد العلاقات العربية الافريقية والتعاون العربى الافريقى اذ ان الكتابات والانباء المتداولة حول مجريات الأحداث فى الدول الافريقية تأخذ شكل الصراع بين العرب والأفارقة، كما يجرى فى الدول الاوروبية والامريكية عرض الموضوع على انه محاولات عربية لتقويض كيان وسلامة الدول الافريقية السوداء أو أنه اضطهاد منظم للاقلية الافريقية الزنجة فى موريتانيا من جانب العرب والبربر الحكام فى هذه الدولة.

الدم بين السودان والبيضان

● انتقلت العلاقات بين حكومة مالى والمتمردين من الطوارق والعرب (البيضان) من مرحلة التفاوض السياسى الى مرحلة الحرب الاهلية بالسلاح، وهذا بعد سقوط تنفيذ اتفاقيتين سابقتين بين الطرفين عام ٩٢، ١٩٩٤. وفى نفس الوقت كانت المفاوضات بين حكومة النيجر والمتمردين من البيضان تجرى فى عاصمة بوركينا فاسو، وتوصل الطرفان الى اتفاقية سلام ووقف اطلاق النار، ولكن هذا الأمل يواجه تحديا خطيرا إثر سقوط حكومة النيجر فى اقتراع بالبرلمان، ويبقى المستقبل علامة استفهام تتراوح بين التمسك بالحل السلمى وبين الحل بالسلاح والدم خاصة بعد حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة.

● هذا التحول الخطير يصاحبه عديد من السياسات والأطراف الاخرى ذات الاهتمام والمصالح فى المنطقة التى تمتد جنوب الدول العربية الافريقية من الغرب حيث دولة موريتانيا حتى الشرق الى تشاد وجنوب ليبيا. وهذه الدول العربية بها شعوب من العرب الأمازيغ والطوارق ذوى القربى والامتدادات الاثنية واللغوية مع البيضان الذين يعيشون فى منطقة أزواد بشمال مالى والنيجر. ونعرض الاطار العام لتحرك السياسات والاطراف الاخرى كالتالى:

- سياسات دول الجوار مثل الجزائر وبوركينا فاسو وموريتانيا والسنغال التى ساعدت مرارا فى التسوية السياسية والتى تخشى مرحلة الحرب الاهلية بسبب انتشار السلاح وتحركات اللاجئين واختراق الحدود، ونمو التعاطف على المستويات الشعبية مع قضايا التمرد التى قد تمتد الى داخل حدود دول الجوار.

- سياسات رد الفعل المتنامى لدى اقسام من الشعوب الافريقية السودان فى داخل دولة مالى، إذ ظهرت ميليشيات افريقية مسلحة للقتال ضد المتمردين من البيضان، وتلقى هذه الميليشيات دعما ومساندة من جانب جهات افريقية، ومن الامثلة منظمة غاندا كوى (معناها اصحاب الأرض بلغة شعب الصونغاي) التى بدأت فى الاشتباك فى منطقة أزواد والمدن فى دولة مالى، وينتشر حاليا الحديث عن المذابح لدى الطرفين.

- السياسة الفرنسية التى ساهمت فى مفاوضات ومساعى الحل التفاوضى السياسى، وهى تهتم أساسا باستمرار نفوذها السياسى

والاقتصادي ووجودها الثقافي في منطقة الفرانكوفون الافريقية، ولذلك هي تدافع عن استمرار الخريطة السياسية للدول بحدودها الموروثة كما فعلت في حالة تشاد من قبل.

- السياسة الامريكية تعمل على توسيع دائرة وجودها السياسي والاقتصادي وتركز على اهتماماتها بالتحول الديمقراطي وحقوق الانسان والاقليات من البيضان ومن السودان، وبينها وبين السياسة الفرنسية حالة من عدم التنسيق أحيانا ومن التناقض أحيانا أخرى.

- نتائج الانشقاقات والاختلافات المتنوعة بين المنظمات المتمردة، ففي مالي توجد خمس منظمات، واحدة من بينها تمثل الاقلية العربية وأربعة أخرى تمثل شعب أزواد من الطوارق والعرب، وهذه المنظمات هي: أزواد الجبهة المتحدة لتحرير أزواد والجبهة العربية لتحرير أزواد، والجيش الثوري لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد، وهذه المنظمات بينها خلافات تنظيمية وانشقاقات شخصية، ويرجع تاريخها الى فترة الانشاء والتكوين في الستينيات والسبعينيات ودور بعض الدول في التدريب والتنظيم والى فترة المفاوضات والاتصالات مع حكومة مالي للتسوية حيث قبلت بعض المنظمات ورفض البعض الآخر .. الخ.

وفي ضوء الأزمة المتصاعدة في داخل الطرفين في مالي، والأزمات التي تواجهها دول الجوار العربية والافريقية في السنوات الاخيرة، ظهرت الخلافات بين المنظمات، وامتدت الخلافات وتسوياتها الى مستوى التصفية الدموية، والى مستوى المطالب والأهداف، فالبعض مازال ينادى بالحكم الذاتي أو الاقليمي، والبعض تحول للمطالبة بالفيديرالية وتوغل البعض الى حد المناداة بالانفصال وتكوين دولة جديدة للبيضان تشمل منطقة أزواد في مالي وتمتد لتشمل مناطق اقامتهم في دول الجوار غربا وشرقا، والفكرة ليست جديدة فقد سبق في سنوات المد الثوري وحركات التحرر أن طرحت فكرة انشاء دولة للبيضان تمتد من موريتانيا غربا الى تشاد وجنوب ليبيا شرقا. وتحمل هذه الفكرة خطرا يهدد جميع الدول العربية والافريقية التي تنتشر فيها اقليات وشعوب الطوارق والبربر. ولعل هذا يفسر تصريحات بعض قادة منظمات البيضان في مالي بأن المنطقة على وشك ان تشهد رواندا جديدة بين السودان والبيضان في مالي والنيجر وموريتانيا.

صراع الكلمة المقروءة والمسموعة

● في يناير ١٩٩٥ شهدت ساحة التنافس الثقافي الاعلامى فى افريقيا حدثين هامين: الأول بدء البث الاذاعى باللغة السواحلية من الاذاعة الايرانية، والثانى افتتاح جامعة الأخوين فى المملكة المغربية كأول جامعة انجلوفونية تؤسس فى منطقة تتبع تاريخيا النمط اللاتينى الفرنكوفونى.

● والبرنامج الاذاعى الايرانى موجه الى شرق افريقيا عامة والى تنزانيا خاصة، وهو بذلك منضم الى مجموعة البرامج الموجهة المتنافسة فى ميدان البث باللغة السواحلية، وهى برامج توجهها الاذاعات المصرية والسعودية، واذاعات عدد من الدول الأوروبية بالاضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة واستخداماتها المتنوعة للسلاح الاعلامى الثقافى كأحد الاساليب المقررة فى ميدان الصراع الدولى والتنافس السياسى الخارجى، الا ان السياسات الخارجية للدول ذات الاهتمام بالمنطقة مازالت تستعمل هذا الاسلوب وتطور من مستويات الاجادة والكفاءة فى الاستخدام والتاثير. وتظهر المصالح الايرانية فى تأسيس هذا البرنامج على مستويين:

اولهما: تعظيم نفوذ الدولة وتنمية مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة عامة، وفى هذا المجال يجرى الاستفادة من نتائج الجذر التاريخى لبدائيات تكوين الامة السواحلية المسلمة على طول الساحل الشرقى للقارة الافريقية وامتدادا حتى مناطق وسط افريقيا حيث تنتشر اللغة السواحلية كأداة للتواصل والتعامل بين القبائل والشعوب، ويضاف الى هذا النطاق الجغرافى مجموعة الجزر الافريقية المنتشرة فى المحيط الهندى والتي تنضم كاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية. والمستوى الثانى هو الدفاع عن وجود ادرسة الفكر الشيعى الاسلامى عامة والمذهب الاثنى عشرى خاصة، وترى الدولة الايرانية حاليا ان التمسك بهذه المسئولية هو

تأكيد لمركزها الشيعي تجاه عدد من المراكز العربية الشيعية في دول ومناطق الجناح الآسيوي من الوطن العربي ولعل في هذا القول تفسير لقيام إيران بإنشاء واقتتاح مدرستين لتعليم المذهب في تنزانيا وفي انخراطها في النشاط العام للتبليغ الاسلامي في القارة الافريقية مستفيدة في ذلك من وجود الاقليات الشيعية المسلمة في دول ومناطق شرق وغرب ووسط وجنوب افريقيا. والملاحظة الهامة على هذا الاسهام الإيراني انه لا يأخذ نفسه بمبدأ التنسيق أو التفاهم والتعاون مع نشاط واسهام الدول العربية والاسلامية الأخرى خاصة التي تتبع مدارس الفكر السني الاسلامي.

● الحدث الثاني: هو افتتاح جامعة الأخوين الملك الحسن والملك فهد بن عبدالعزيز في مدينة إفران بالمملكة المغربية، وهي مؤسسة أكاديمية مستقلة عن النظام التعليمي بالمغرب وهو النظام الموروث عن النمط الفرانكفوني التقليدي في شمال افريقيا وغربها عامة، ونظام الجامعة منقول عن أحدث نظم الجامعات الأمريكية وبعد دراسة معمقة لتجارب الجامعات الأنجلوفونية، ولغة التدريس الأساسية هي اللغة الانجليزية لأنها سوف تستقبل طلاباً من جميع الدول والشعوب العربية والاسلامية، كما تقبل طلاباً من دول أخرى بما فيها اسرائيل بشرط الإلمام باللغة العربية. وبدأ العام الدراسي الحالي ٢٣ يناير ١٩٩٥ وينتظم للدراسة فيها ٢٢٩ طالباً من بينهم سبعة طلاب عرب وبالجامعة ثلاث كليات هي العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، والعلوم الهندسية، والتسيير وإدارة الاعمال، كما تمنح درجة البكالوريوس والماجستير من المراكز المتخصصة في الدراسات الاسلامية والاعلام والعلاقات الدولية والاقتصاد، ولتتبع الجامعة ثلاثة مراكز بحثية في الدراسات الاستراتيجية والموارد الطبيعية والثقافة الاسلامية والفنون.

● وقد عرضت وسائل الاعلام التقدم التكنولوجي والعمارة واساليب التعليم المتطورة التي تتميز بها هذه الجامعة، وأنها رمز للتعايش والتسامح الذي اتصفت به حضارة العرب والاسلام في الأندلس، كما ان مباني الجامعة تضم مسجداً وكنيسة وبيعة لأنها سوف تستقبل معتنقي الأديان السماوية الثلاثة كاعضاء في هيئة التدريس وفي هيئة الطلاب وقد انتهز العامل المغربي الحدث فأدلى بأحاديث تشرح الأهداف من إنشاء الجامعة، وتوضح التعاون والصداقة بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية

التي أسهمت بمنحة مالية كبيرة لتشيد الجامعة..

● وافتتاح اول جامعة انجلوفونية يتزامن مع قرار العاهل المغربى بتدريس اللغة الأمازيغية بلهجاتها المحلية فى التعليم الابتدائى ثم التدرج بعد ذلك على السلم التعليمى بالدولة . وللمبادرة معناها وهو الاقرار بالتنوع الثقافى واللغوى فى البلاد وكما يقول العاهل المغربى ان اللغة الأمازيغية بلهجاتها المحلية هى جزء من الأصالة المغربية وأنه بدلا من الخلط فى أحاديث المواطنين بين اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الأسبانية فإنه يرى ان الخلط بين اللغة العربية واللهجات الأمازيغية هو أشرف وأفضل وأكثر مناعة للمستقبل.

● إن التنافس الانجلوفونى والفرانكوفونى مستمر فى دول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط فقد سبق فى عام ١٩٩٠ تأسيس جامعة فرانكوفونية فى الاسكندرية بالتعاون مع فرنسا، وما هى جامعة انجلوفونية تتأسس فى المملكة المغربية بالتعاون مع الجامعات الامريكىة ولذلك نطرح السؤال عن جامعة مانديلا التى سوف تؤسس فى الاسماعيلية وما هو النموذج التعليمى واللغوى والثقافى الذى سوف تمثله وتعبّر عنه؟

الاستعمار الأسباني لا يموت

■ فى هذا العام توصلت الحكومة والمعارضة فى اسبانيا الى اتفاق، بموجبه أصدر البرلمان الاسباني قانونا يمنح منطقة مدينتي سبته ومليلية وضع الحكم الذاتى اسوة بما تم بشأن اقاليم الدولة الاسبانية، وبهذا انتقلت تبعية هاتين المدينتين والجزر التابعة لهما من وزارة الداخلية الاسبانية الى وضعية اقاليم التراب الوطنى الاسباني.

■ بهذا الاجراء الدستوري أصبحت السياسة المغربية امام تحديات خطيرة، فد تمسكت لمدة طويلة سابقة بالحل التفاوضى والحوار والتفكير المشترك حول مصير ومستقبل هاتين المدينتين والجزر الواقعة فى البحر الابيض المتوسط، وظهر المأزق بشدة حينما تحدث ممثل المملكة المغربية امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ بأن الوقت قد حان لانهاء الوضع الاستعماري فى هاتين المدينتين المغربيتين الواقعتين فى القارة الافريقية، رد ممثل الحكومة الاسبانية بأن هذا كلام غير مقبول وغير مفهوم لأن المنطقة اسبانية وأن ماتم من إجراءات هو شأن داخلى خاص بالتراب الوطنى الأسباني، وبعد عدة أيام صرح وزير الدفاع الأسباني بأن بلاده تحتفظ بقوة عسكرية مناسبة لمتطلبات الدفاع عن المدينتين ولردع أى اعتداء محتمل.

■ وجهة النظر الاسبانية تقول إن وضعية الاستعمار الكولونيالى والامبريالى الأوروبى لاتنطبق على وضعية هاتين المدينتين، وبالقالى فان ماصدر عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من بيانات وقرارات بشأن تصفية الاستعمار والتبعية، لايسرى على هذه المنطقة فلقد سبق ان استجابت اسبانيا للتوجه العالمى بشأن تصفية الاستعمار الأوروبى فى مناطق الريف بشمال المملكة المغربية وطرفاية وأيفنى والساقية الحمراء وواى الذهب، أيضا وافقت اسبانيا على استقلال غينيا الاستوائية على الساحل الغربى للقارة الافريقية.

■ والمنطق الاسباني يكشف عن الجذر التاريخى للاحتلال والسيطرة على

المنطقة، وهذا الجذر يمتد إلى فترة الصراع الدينى الاسلامى المسيحى،
والتي يسميها المؤرخون فترة حروب الاسترداد أو الاستعادة وهي التي
اعقبت انهيار الحكم العربى فى اسبانيا وخروج العرب والمسلمين نهائيا من
الأندلس وعودتهم إلى المغرب العربى، فى هذه الفترة تكونت العقيدة
الاسبانية الدائمة بأن الخطر والتهديد يأتى من الجنوب حيث تمتد الأراضى
والشعوب الاسلامية « المور » وتحت شعار حرب الاسترداد والاستعادة
سيطرت البرتغال ثم اسبانيا منذ عام ١٤١٥ على ميناء سبتة ثم مليلية
والجزر والجيوب الأخرى، وتأكدت سيطرة اسبانيا باتفاقية ترود بسيلاس
عام ١٤٩٤ ميلادية، التي وقعتها اسبانيا والبرتغال برعاية بابا الفاتيكان،
وبموجبها تم تقسيم المستعمرات والأراضى التابعة لكل منهما فى أمريكا
اللاتينية وفى افريقيا واسيا وهذا هو الجذر التاريخى الحقيقى للسيطرة
الاسبانية فى المنطقة التي تتمسك اسبانيا بدوامها واستمرارها .

■ إن الحديث الاسبانى عن خطر عسكرى يهددها من الجنوب هو أوهم
إعلامية يتم نشرها وتوزيعها لتغطية الأسباب الحقيقية لاستمرار الاستعمار
الاسبانى فقد سبق أن تفاوضت المملكة المغربية مع اسبانيا بشأن مناطق
أخرى وتمت عودتها الى التراب المغربى الاسلامى، كما تفاوض الطرفان
بشأن عدة اتفاقيات اقتصادية خاصة حقوق صيد الأسماك فى المياه
الإقليمية للمغرب، وبين الطرفين حاليا معاهدة صداقة وعدم اعتداء، ومن
المعروف أن اسبانيا لديها قوة عسكرية اقوى من المغرب، كما أن اسبانيا
عضو فى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى واستطرادا نشير إلى أن
اتفاقية انضمام اسبانيا الى حلف الأطلنطى لم تشمل النص على أن
الأراضى الاسبانية فى شمال افريقيا تدخل تحت المظلة العسكرية لحلف
الأطلنطى .

■ إن المقاومة السلمية للمغاربة فى المدينتين لم تتوقف من قبل وإن اتصفت
بالتقطع، وتتفق جميع الأحزاب المغربية مع ملك المغرب حول حقوق المغرب
فى المنطقة وأن هذه الحقوق لا يطولها التقادم وليست موضع تنازل.

■ والآن كيف تتصرف السياسة المغربية وماذا تفعل؟ وكيف يتصرف
الرأى العام العالمى والمنظمات الدولية تجاه هذا الوضع الاستعمارى؟ وأخيرا
ماهو موقف وتفكير جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى؟

اللاعب البارع فى وسط أفريقيا

فى عام ١٩٩٤ يستحق هذه الصفة الجنرال موبوتو رئيس دولة زائير:

■ لقد بدا العام ونظامه السياسى فى مأزق ادخلته فيه دول الترويكافرنسا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا، فلقد اتفقت على تصور مشترك لخطوات التحول الديمقراطى يشمل الاساليب والخطوات لبناء حكومة الوحدة الوطنية واقتسام السلطة بين حزب رئيس الجمهورية وأحزاب المعارضة وأعضاء البرلمان، والاصلاحات الاقتصادية والادارية اللازمة لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ١٩٩٥. وفى اطار المساومة بين رئيس الجمهورية والدول الثلاث تم الاتفاق على تعيين رئيس وزراء جديد هولبون كنجو.

■ ولكن الرئيس موبوتو لم يقبل تجميد قدراته المكتسبة من المناورة، ومن أجل تحقيق سياسته وهى أن يدير زائير بدون أى تدخل أجنبى، وجد فرصته فى التدخل فى مجريات الحرب الاهلية فى كل من أنجولا ورواندا باسلوب لايسمح باتمام تسوية سياسية فى أى منهما بدون حضوره وبدون القبول بالتعاون معه لاستمرار نتائج أى تسوية، خاصة انه يجيد نقل مواقعه فى الأحداث الاقليمية طبقا لتغير سياسات التنافس فى المنطقة، ففى انجولا عادت الحرب الاهلية مرة ثانية بعد رفض سافيمبى لنتائج الانتخابات الديمقراطية فى سبتمبر ١٩٩٢، ونظرا لحاجة المعارضة المسلحة إلى تدفق السلاح وتهريب الماس ثمنا لشحنات الاسلحة صارت زائير هى محطة الوصول والنقل عبر الحدود المشتركة، وفى النصف الثانى من عام ١٩٩٣ ازدادت اتصالات وضغوط الدول الأوروبية والأمريكية خاصة بعد قرارات رفع الحظر على تزويد حكومة أنجولا بالسلاح، وقرار مجلس الأمن بفرض حظر على امتدادات السلاح والوقود على حركة يونيتا المعارضة، وانضمت حكومة جنوب افريقيا إلى الموقف الأوروبى الأمريكى وتوقفت عن دعم

سافيمبى، وزار زائير مساعد وزير الخارجية الامريكية للتفاهم مع الرئيس موبوتو، وبعد اتمام الانتخابات الديمقراطية فى جنوب افريقيا دعا الرئيس مانديلا إلى إيقاف الحرب الأهلية فى انجولا، من خلال اجتماع ثلاثى حضره رئيس زائير ورئيس انجولا، وتركزت الجهود الدولية على إنجاح المفاوضات بين حكومة أنجولا وحركة يونيتا فى مفاوضات لوساكا عاصمة زامبيا، ونظرا لمحورية دور زائير التى أغلقت طرق الامداد بالسلاح، فقد توصلت المفاوضات إلى تسوية سياسية بين الحكومة والمعارضة فى أنجولا، وترتب على هذا تمهيد الأجواء للتفاهم بين زائير وانجولا، وتشير الأنباء إلى زيارة مقررة للرئيس موبوتو إلى عاصمة أنجولا وعقد قمة ثنائية مع الرئيس الأنجولى دوس سانتوس فى مطلع ١٩٩٥.

■ أما فى رواندا فكان موقف الرئيس موبوتو هو الدعم الكامل لحكومة الرئيس السابق الجنرال هابيا ريمانا والسياسة الفرنسية المساندة له، بأسلوب مرور السلاح وأنواع الدعم عبر زائير والحدود المشتركة، كما ساند التدخل العسكرى الفرنسى فى عملية الفيروز، ولكن تغير مواقف السياسة الامريكية وقرار تدخلها باسم الأمم المتحدة عبر أراضى اوغندا وإدارة عملياتها من أراضيتها، أدى بالرئيس موبوتو إلى إعادة حساباته خاصة بعد انتهاء عملية الفيروز الفرنسية فى اغسطس ١٩٩٤، واقتربت مواقفه من مواقف المنظمات الانسانية والأمم المتحدة والسياسة الامريكية وقدم التسهيلات اللازمة عبر أراضى ومطارات زائير لخدمة أهداف هذه الأطراف، وازداد التغير فى المواقف حتى تقابل الرئيس موبوتو مع رئيس رواندا الجديد الذى اختارته حكومة المعارضة المسلحة فى اجتماع ثنائى فى دولة موريشيوس، وفى أواخر نوفمبر ١٩٩٤ انعقدت قمة ثلاثية تضم رؤساء زائير ورواندا وبوروندى فى جبادوليت فى شمال زائير لبحث موضوعات التسوية السياسية فى المنطقة، وتشير الأنباء إلى عقد اجتماع قمة دول الفرنكوفون والأنجلوفون فى وسط وشرق افريقيا وبمشاركة زائير فى الاسبوع الاول من

يناير ١٩٩٥ في نيروبي.

■ انشأت هذه السياسات والاتصالات أوضاعا جديدة، من بينها تأكيد انهيار واختفاء كل الآمال والتطلعات التي تعلقت بدور وباصلاحات رئيس الوزراء الجديد وحكومته في زائير، فعلى الرغم من اقتسام مناصب الوزراء بين حزب رئيس الجمهورية وأحزاب المعارضة في البرلمان إلا أن عملية اقتسام مناصب الاقاليم والادارة الإقليمية لم تتم، وعلى الرغم من صدور قرار رئيس الوزراء بعزل محافظ البنك المركزي، إلا أن المحافظ ظل يداوم في مكتبه ويوقع الشيكات ويصدر أوراق النقد الجديدة التي يتم طبعها في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا ويتولى رجال الأعمال تهريبها إلى داخل البلاد، ولم تنفذ الاصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نسبة تسعة الاف في المائة شهريا، كما فشلت الحكومة في إيقاف تهريب انتاج الماس وبعض المعادن إلى خارج البلاد بعيدا عن الاجراءات الحكومية، كذلك يتم استيراد الأرز إلى داخل البلاد بأساليب التهريب غير الشرعي وتقدر وسائل الاعلام أن المكاسب المترتبة على تهريب الصادرات والواردات تتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليونا من الدولارات شهريا، ويضاف إلى هذا ما حدث من انقسامات في صفوف أحزاب المعارضة وزيادة تشردهما وانضمام أعداد من أعضائها إلى حزب رئيس الجمهورية.

■ ومن المشاهد التي نقلتها وسائل الاعلام الدولية ما حدث في مطار كينشاسا العاصمة يوم ١٩٩٤/١١/٥ فقد اصطحب رئيس الوزراء قناصل فرنسا وبلجيكا والبرازيل ومصر والكاميرون وأوغندا ليكونوا شهودا على عملية مصادرة شحنة من أوراق النقد الجديد المهربة إلى زائير، ويبلغ وزنها ١٤ طنا تحملها طائرة قادمة من الأرجنتين عبر مطارات الدول التي يمثلها هؤلاء القناصل، واتهم رئيس الوزراء رجال الأعمال اللبنانيين بالمسئولية عن عمليات التهريب وتخريب اقتصاد زائير.

النزاع المسلح فى باكاسى

الدولتين من مستويات الاتصالات السياسية والاعلام الى مستوى ارسال القوات العسكرية للمنطقة واستعمال السلاح وسقوط القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين، وظهرت فى دائرة النزاع اطراف دولية متعددة الأدوار مثل مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والسياسية الفرنسية، وازداد التوتر فى المنطقة بقيام فرنسا بارسال قوات عسكرية برية وبحرية وجوية، لتمثل إشارة ذات مغزى، لمساندة موقف حكومة الكامبيرون.

■ وشبه جزيرة باكاسى منطقة مستنقعات تنمو بها أحرش ونباتات تشبه التين الشوكى، ومساحتها ٦٦٥ كيلو مترا مربعا، ولا يزيد عدد قاطنيها على تسعة آلاف نسمة، ينتمى حوالى ٩٠٪ منهم إلى شعوب وقبائل نيجيريا وينتمى الباقون الى شعوب وقبائل الكامبيرون، والمهنة الوحيدة التى يمارسها السكان هى الصيد حيث ان شبه الجزيرة تطل على خليج غينيا الغنى بالثروة السمكية، ولكن منذ الثمانينات فاحت فى المنطقة وخاصة فى مياهها الإقليمية رائحة البترول وجاءت الشركات الفرنسية والأمريكية للتنقيب تحت مياه البحر، وفى عام ١٩٩٢ وقعت نيجيريا اتفاقا مع شركة (إلف) الفرنسية للتنقيب عن البترول فى شبه الجزيرة، واثار هذا الاتفاق غضب الكامبيرون واحتجاجها ودعت الشركة الفرنسية الى التوقف عن النشاط وعدم تنفيذ أى اتفاق حتى يتم الحسم القانونى السياسى حول تبعية شبه الجزيرة لأى من الدولتين المتجاورتين. واستطرد نشير إلى أن مناطق استخراج البترول داخل الكامبيرون تقع على مقربة من شبه الجزيرة وتقوم بالاستثمار فيها شركتان فرنسية وأمريكية.

الجزر التاريخى للقضية يعود الى عهد التقسيم الاستعماري لأفريقيا، وفترة التنافس الألماني الانجليزى فى غرب افريقيا فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر، فقد سيطرت بريطانيا على مناطق تجمعت فيما بعد باسم نيجيريا، وسيطرت المانيا على منطقة سميت باسم الكامبيرون، ونتيجة لدبلوماسية التسابق والتملك الاستعماري صارت باكاسى فى دائرة السيطرة الانجليزية، ولكن فى عام ١٩١٣ تفاهمت الدولتان الاستعماريتان حول رسم خط الحدود الفاصلة بينهما فى غرب افريقيا وانتقلت شبه الجزيرة الى دائرة السيطرة الألمانية ولكن سرعان ما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وأدت هزيمة المانيا فيها الى تصفية وجودها فى القارة الافريقية، واقتسمت فرنسا وانجلترا وادارت انجلترا منطقة الكامبيرون الانجليزى كجزء من نيجيريا وبذلك انتقلت مرة ثانية منطقة شبه الجزيرة الى دائرة السيطرة الانجليزية، وظل هذا الوضع ساريا حتى انتهت الحرب العالمية الثانية وانشأت الامم

المتحدة نظام الوصاية الدولية بدلا من نظام الانتداب، وترتب على هذا اعلان استقلال الكامبيرون الفرنسي واجراء استفتاء فى الكامبيرون الانجليزى للانضمام للكامبيرون المستقل أو الانضمام الى نيجيريا، وطبقا لنتائج الاستفتاء انضم القسم الجنوبي الى الكامبيرون وانضم القسم الشمالى الى نيجيريا، ولم يتعرض احد حينذاك لموضوع رسم الحدود الفاصلة بشكل واضح وقاطع وان ظل كل من الطرفين يرى ان شبه الجزيرة هو جزء من ترابه الوطنى ويخضع لسيادته.

■ وحينما نشبت حرب الانفصال فى نيجيريا وقفت حكومة الكامبيرون مع الحكومة الاتحادية فى نيجيريا وعارضت الكامبيرون رسميا وفعليا انفصال بيافرا وحاصرت الموانىء والمياه الاقليمية بقواتها البحرية، ولهذا فى عام ١٩٧٥ تقابل الجنرال يعقوب جيون رئيس المجلس العسكرى الاعلى فى نيجيريا والحاج احمدو واهيدجو رئيس جمهورية الكامبيرون ووقعا على اتفاقية مارووا التى تقضى بادماج شبه جزيرة باكاسى فى اراضى جمهورية الكامبيرون، واعتبر الطرفان الاتفاق اجراء حاسما لحل الخلاف المزمع بين الدولتين الجارتين. ولكن نشب بعد ذلك إشكال قانونى فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، فقد قامت الكامبيرون بابلاغ دول العالم بالاتفاق وسجلت الاتفاقية فى الامم المتحدة واصدرت الخرائط السياسية الدالة على حدودها السياسية الجديدة، بينما ترى نيجيريا ان هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المجلس العسكرى الاعلى الذى كان يمارس السلطات التشريعية فى نيجيريا وقتذاك، وانه حدث بعد ذلك انقلاب عسكرى بقيادة الجنرال مرتضى محمد الذى اقصى الجنرال يعقوب جيون عن الحكم وشكل مجلسا عسكريا اعلى. وقام هذا المجلس الجديد برفض المصادقة على الاتفاقية ومن ثم عدم التزام نيجيريا بها... وهكذا عاد النزاع من جديد فى العلاقة المتبادلة بين الدولتين، مما ترتب عليه وقائع مصادمات متعددة.

■ ومنذ ديسمبر ١٩٩٢ تخترق قوات كل من البلدين المنطقة وتتقاتل فيما بينها، ولجأت الكامبيرون الى المنظمات الاقليمية والدولية للشكوى وطلب المساندة واوصى مجلس الامن بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية للبحث عن حل سياسى والتسوية السلمية وضبط النفس، كما ترفع حكومة الكامبيرون عرض القضية على محكمة العدل الدولية، بينما ترفض نيجيريا تدويل الخلاف وترى ان القضية هى شأن ثنائى ويمكن تسويتها بالمفاوضات والاتصالات الثنائية بين الدولتين، ولهذا ظهر غضب نيجيريا وانزعاجها من طلب الكامبيرون للمساندة الفرنسية.

■ وهكذا تعقدت القضية، وسالت الدماء، وحشدت القوات المسلحة، وتدخلت الاطراف الخارجية.

الحرب المنسية فى ليبيريا

فى هذا الشهر تمر خمس سنوات على الحرب الأهلية المستمرة فى ليبيريا ويجوار انتشار القتل والتدمير والاستنزاف يتصف النزاع المسلح بصفتين هما التشرد والتدخل الاقليمى والعالمى .

بدأ النزاع المسلح بين حكومة الرئيس السابق الجنرال دو والجبهة الوطنية المسلحة بقيادة تايلور ، وعلى الرغم من أن الرئيس السابق قتل غدرا إلا أن الجبهة الوطنية شهدت أول انقسام بانشقاق فصيل بقيادة جونسون ثم حدث الانشقاق الثانى بخروج عدد من القيادات العسكرية واتجاهاا للتحالف مع منظمات منافسة أخرى وخلال فترة النزاع تشكلت الجبهة الموحدة من أجل الديمقراطية بقيادة الحاج كوروما وتستند فى قاعدتها الى قبلاتل الماندينجو ولكنها عرفت أيضا التشرد بانشقاق فصيل بقيادة الجنرال روزفات الذى يحظى بتأييد عشائر من قبيلة كران ، وعلى جانب آخر من الصراع تشكل مجلس السلام الذى تتبعه ميليشيات مسلحة كما انقسم جيش الدولة السابق الى فرق وقوى تتبع بعضها الحكومة الانتقالية وبعضها يعمل تحت امره بعض القادة واخر ما تداولته الانباء ان تحالفا عسكريا جديدا يجمع المنشقين العسكريين على تايلور وفصائل وميليشيات المنشقين على كوروما ومجلس السلام وبعض القوى العسكرية الباقية على ولائها لاسم رئيس الجمهورية السابق وقبيلته (كران) وقد توحدوا ضد تايلور وجبهته وقتلوه وطردوه من مقر قيادته فى مدينة جبارنجا التى استولوا عليها .

اما التدخل الاقليمى والعالمى فيشمل دولا من أوروبا وأمريكا الشمالية ودولا من افريقيا ، وقد شهر هذا التدخل فى صور ومناسبات وأساليب تدريجية وفى البداية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تساند الرئيس السابق دو وتدعمه بمجموعة من المستشارين المدنيين والعسكريين ، واستند تايلور فى معارضته المسلحة الى دعم من كوت ديفوار وسيراليون ثم تخلت السياسة الأمريكية عن الرئيس السابق وزادت دول الفرنكوفون الافريقية من الدعم والمساندة للجبهة الوطنية وبارزاد حدة النزاع المسلح تدخلت نيجيريا وغانا وغينيا وبوركينا فاسو ، ويأخذ التدخل صورا ثنائية مثل تسهيلات السلاح والتدريب والتمويل ، وعلى هذا المستوى الثنائى توجد جذور التنافس

الانجلوفون والفرانكفون ، اما المستوى الجماعى للتدخل فقد بدأ عام ١٩٩٠ بطلب الرئيس السابق المساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (إيكواس) والتي تربط بين اعضائها معاهدة تعاون وأمن عسكري وكانت نيجيريا وراء الدفع نحو التدخل العسكرى الذى ظهر أولا فى صورة طلب وقف اطلاق النار ونشر مجموعة من المراقبين وتحديد موعد لاجراء انتخابات حرة مع تشكيل حكومة مؤقتة أو انتقالية محايدة ، وبعد ذلك تطورت الاحداث لاقرار مبدأ التدخل المسلح وتشكيل قوة مسلحة باسم ايكوموج دخلت ليبيريا فى اواخر عام ١٩٩٠ ومع الزمن تزايد عدد افرادها من ثلاثة آلاف حتى وصل حاليا الى ستة عشر ألفا ، ويحظى التدخل العسكرى الاقليمى بموافقة وتأييد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وتضم القوات افرادا من نيجيريا وغانا وسيراليون وجامبيا واوغندا وتنزانيا وبوركينا فاسو والسنغال ومالى ويتولى التمويل صندوق فى الأمم المتحدة تدعمه ماليا الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالإضافة الى هذا توجد قوات باسم الأمم المتحدة فى صورة مراقبين عسكريين من بنجلاديش والصين ومصر والاردن ولبنان وكينيا وباكستان ، كما يوجد ممثل خاص لمنظمة الوحدة الافريقية فى ليبيريا .

وخلال سنوات الحرب الاهلية سعت القوى الوطنية الليبيرية والدول الافريقية والاجنبية والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الى عقد تسويات سياسية لايقاف اطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية وتحديد موعد لاجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ، وكانت أول هذه الاتفاقيات للتسوية هو ماتم فى دولة كوت ديفوار ، ثم عقدت الثانية فى بنين عام ١٩٩٣ ، وأخيرا عقدت الثالثة فى أكوسومبو بدولة غانا عام ١٩٩٤ ، وتتراوح الآراء بين التأييد والمعارضة تجاه هذه الاتفاقيات وخاصة الاتفاقية الاخيرة التى تعتبر استكمالا وتفسيرا للاتفاقية الثانية السابقة ، ولكن الملاحظة هى ان الترتيبات الاخيرة تعطى القيادات العسكرية للفصائل الكبرى المتنازعة دورا قياديا فى التسوية ويترتب على هذا تخفيض قيمة ودور القيادات المدنية للحكومة الانتقالية، علما بأن الحكومة الانتقالية لها قوات خاصة تتبعها ، وان القوات المسلحة الرسمية للدولة بها صراع وانشقاق إثر قيام الحكومة الانتقالية اخيرا بعزل رئيس الاركمان الجنرال بووين وتعيين نائبه رئيسا للاركان والسبب كما أعلن هو ان الجنرال وقع على اتفاقية اكوسومبو بالاتفاق مع تايلور والحاج كوروما ، وهذا يفسر التداخل بين التشرنم وفعل التدخل الاقليمى والعالمى .

اللقاء الأفريقي فى باريس

● فى النصف الأول من شهر فبراير ١٩٩٥ انعقد بمقر اليونسكو فى باريس مؤتمر اللقاء الأفريقي لبدء نظرة ختامية على أولويات برنامج الأنشطة والأهداف فى افريقيا التى تشملها الاستراتيجية متوسطة المدى لليونسكو فى السنوات الخمس القادمة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١ ، وذلك تمهيدا لعرض هذه الاستراتيجية على مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقده فى كوبنهاجن خلال النصف الأول من شهر مارس القادم .

● ويشترك بالرأى والحوار فى اللقاء الأفريقي ممثلو كل من الحكومات الأفريقية الاعضاء باليونسكو والمنظمات والمؤسسات الأفريقية ، وعدد من الشخصيات العامة والمتخصصين الأفارقة الذين لهم إسهام فى حياة المجتمعات الأفريقية المعاصرة ، وينضم إليهم بالمشاركة فى الحوار ممثلو اليونسكو ولجانه ومنظماته الإقليمية ، والأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المتخصصة التى تعمل تحت مظلتها العالمية وممثلو هيئات الاغاثة الانسانية والمعونة الدولية والهيئات التطوعية غير الحكومة وممثلو الدول المانحة والمنظمات العالمية والاقليمية الأخرى ذات الاهتمام .

● وقد بدأ المدير العام لليونسكو فى حديث افتتاحى للمؤتمر بعرض أهداف وغايات المنظمة فى تصور استراتيجيتها المتوسطة القادمة ، ويشير إلى ماسبق تنفيذه من برامج وجهود دولية وافريقية ، والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات ولقاءات مثل مجلس وزراء التربية والتعليم الأفارقة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وخطة عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية ، وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها المتخصصة وعلان طوكيو لتنمية افريقيا ... الخ ثم يتوزع اعضاء المؤتمر والمشاركون على اللجان الخمس التى تغطى الجوانب المتنوعة لهذه الاستراتيجية وهى لجنة التدريب والنشاط المعرفى خاصة فى مراحل التعليم والجامعات ، ولجنة العلوم والتكنولوجيا والتنمية المستمرة ، ولجنة الترتيبات الاقليمية وشئون البيئة ، ولجنة الاعلام والاتصال فى البيئة الريفية ، ولجنة تحقيق الديمقراطية فى ممارسات الحياة اليومية الافريقية .

وثقافة السلام وفى داخل هذه العناوين الكبرى لنشاط اللجان تناقش موضوعات البعد الثقافى للتنمية ، وقضايا وأوضاع العلاقات والصراعات الاثنىة ، وإدارة التحول الاجتماعى ، واستثمار التقدم الاعلامى فى تعميق الجوانب الثقافية التنموية بين الشعوب والحكومات فى القارة الافريقية والعالم ... الخ

● ويتم توزيع الوثائق الخاصة بهذه القطاعات على اعضاء كل لجنة ، ويقوم الاعضاء باعداد تقرير عام عن المناقشات والآراء بالبرامج والأنشطة ، ومن مضمون هذه التقارير الخمسة تقوم لجنة الصياغة العامة باعداد التقرير العام عن الاستراتيجية المقترحة لافريقيا والتي تعرض مع غيرها من استراتيجيات على مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية .

وتستند خطوة اليونسكو فى عقد المؤتمر واعداد وثائقه إلى مجموعة من الدراسات عن حقائق وأوضاع الحياة الافريقية ، وإلى أن المطالب والاهداف والأولويات هى التى يحددها الأفارقة بأنفسهم فى ضوء أوضاع النشاط والمعونة الدولية المنتظرة فى السنوات الخمس القادمة ، ومن الامثلة محتويات على هذه الدراسات نلاحظ انخفاض معدل الدخل السنوى للفرد ، وارتفاع اعداد الفقراء عامة وبين النساء خاصة ، والآثار المتنوعة لهذا الاتجاه على بناء الأسرة والتفكك الاجتماعى وتنشئه الأطفال ومن ناحية ثانية تشير الاحصاءات الى زيادة متوالية فى المستورد من الاغذية والطعام ، والاعتماد المستمر على المعونات الغذائية فى المستورد من الاغذية ، وانتشار الأمراض المتوطنة عامة وباء الايدز ، وازدياد اعداد المتعطلين عن العمل بشكل مخيف ، وتزايد الهجرة من الريف الى المدينة والتكدس فى المناطق العشوائية وآثار ذلك على برامج الاصلاح الاقتصادى والتعليمى والاجتماعى ، ومن ناحية ثالثة تشير الارقام المنشورة الى أن الثلثين من اجمالى مجموع سكان القارة الافريقية لايعرفون القراءة والكتابة ، وإلى ازدياد معدلات التسرب من التعليم بالنسبة للأطفال ، والارتفاع المتوالى المخيف والنزاعات المسلحة فى القارة وانهيار مؤسسات التعليم من حيث الكم والنوع ، وانتهاكات حقوق الانسان بشكل واسع ومستمر .

الحقائق السابقة تدعو الى التشاؤم ، ولكن الذى يدعو إلى المزيد من التشاؤم هو محاولة الاجابة على سؤال عن مدى استجابة الدول الغنية لتخصيص الأموال والمعونات للقارة الافريقية فى الوقت الحاضر .

إسرائيل في العواصم والأسواق

● يتصاعد الخط لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل ودول القارة الافريقية ، ويمكن القول ان الدول الافريقية ذات التأثير في أقاليم القارة الافريقية صارت تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل ، وان بعض هذه الدول قد نقلت مقر بعثتها الدبلوماسية من تل أبيب الى القدس .

● وهكذا في اطار البيئة الدولية والاقليمية المتغيرة منذ انتهاء الحرب الباردة . يظهر الوجود الاسرائيلي في العواصم وآخر ماتناقلته وسائل الاعلام هو اعادة العلاقات الدبلوماسية مع السنغال وغانا ورواندا ، ويصاحب الظاهرة الدبلوماسية ظاهرة الانتشار المتنامي في الأسواق الافريقية ، وتستفيد التجارة الاسرائيلية في المرحلة الحالية من تاريخها السابق في التعامل مع النخب المدنية والعسكرية ذات التأثير في اقتصاديات الدول الافريقية ، ولعل في نمو هذه الظواهر تفسيراً لقول الاستاذة الدكتورة ناعومي شاذان بأن الوقت مناسب لممارسة سياسة خارجية صحيحة بدلاً من الآليات الاجرائية التي سبقت ممارستها في الأعوام الستينات من هذا القرن عندما كانت اسرائيل معزولة ، فحالاً تتحول اسرائيل إلى وضعية الدولة العادية في البيئة الافريقية واستطراداً نشير الى أن ناعومي شاذان استاذة جامعية متخصصة في الدراسات الافريقية وهي عضو في الكنيست الاسرائيلي عن كتلة ميرتس .

● وفي نفس الوقت توجد آراء متنوعة في اسرائيل حول هذا الموضوع ، فبعضها يرى ان قضايا التجارة الدولية مع الدول الافريقية تتطلب المراجعة وإعادة النظر ، بسبب ان أوضاع فترة الحرب الباردة ، كما تختلف عن فترة المحاولات والسياسات الاسرائيلية السابقة لاختراق سياسات التطويق والتعقيب العربي للنشاط الاسرائيلي في القارة الافريقية ، وان هذه الاختلافات المنوعة تدعو لمناقشة عدد من القضايا مثل ترتيب الأولويات ، وانتقاء الأساليب ، واختيار الأطراف المتعاونة والصديقة على المستوى العالمي والاقليمي في بيئة وأوضاع الأسواق الافريقية .

● وهذه الآراء المنشورة في المجالات المتخصصة تتفهم هذه المتغيرات واثارها ، والاتجاه العام هو نحو التكيف مع متطلباتها ، ومع التمسك بمبدأ التنافس في الأسواق الافريقية كما ان هناك أمثلة متنوعة للنشاط الحالي ولاقتراح تصورات جديدة لهذا النشاط ، ومن بينها الاستجابة الاسرائيلية لطلب رئيس جمهورية الكونغو لتدريب وتسليح الحرس الرئاسي ، وقيام بعض الشركات الأمنية الخاصة في اسرائيل بتقديم

خبرات أمنية وفنية لأحزاب ومنظمات المعارضة في جمهورية الكونغو بعد موافقة وزير الدفاع الاسرائيلي ، كذلك المقترحات الخاصة بقيام القطاع الخاص الاسرائيلي باعداد دراسات وتقديرات لمشروعات كبيرة في الدول الافريقية ، ثم التعاون مع المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية لتمويلها ، والانشاء يكون بخبرات اسرائيلية ... الخ .

● ويقتضى المقام الاشارة الى بعض اوضاع التجارة السابقة مع افريقيا ، فقد كانت الاولوية تعطى لتجارة السلاح وتقديم الخبرات العسكرية والأمنية والفنية ، ثم انتقاء قطاعات محددة ذات ربحية مؤكدة على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسى والاعلامى بالنسبة لأوضاع الصراع العربى الاسرائيلي ، وفى هذا الاطار تعاونت السياسة الاسرائيلية مع دول أمريكية وأوروبية ، وكذلك مع النظام العنصرى السابق فى دولة جنوب افريقيا فى ميادين متعددة مثل التصدير والاستيراد والاستثمارات والمعونات الفنية ، وإن ظلت فى المقدمة صناعة وتسويق السلاح ، ويوجه عام سجلت احصاءات التجارة الاسرائيلية المعلنة فى تلك السنوات فائضا لحساب الجانب الاسرائيلي .

● وكانت الولايات المتحدة الامريكية فى مقدمة الأطراف المتعاونة فى هذه المبادلات والمعاملات ، وفى فترة الحرب الباردة كانت الأهداف والأولويات واضحة ، وكانت المؤسسات الامريكية متنوعة بين العلنية والسرية ، وتشير بعض وسائل الاعلام المتخصصة الى عملية سرية باسم شفرى (جبل ك . ك) دفعت فيها المخابرات الامريكية مبالغ سنوية تتراوح بين ١٠ و ٢٠ مليون دولار لاسرائيل مقابل المهام الموكلة اليها تنفيذها من الباطن فى افريقيا ولكن الظروف والمواقف تتغير الان ، فالسياسة الامريكية اعادت ترتيب خياراتها وعلاقاتها السياسية والأمنية فى القارة ، وهى تتجه الى مزيد من التعاون والتنسيق مع أجهزة دولة جنوب افريقيا فى ميادين الأمن والدفاع والتكنولوجيا بوجه عام . وفى تقديرى أنه يترتب حاليا عدد من النتائج من بينها ان اسرائيل لن تصبح الطرف الأول فى التعاون مع السياسة الامريكية فى افريقيا ، وايضا لن تصبح دولة جنوب افريقيا بعد اتمام عملية التحول الديمقراطى وسياستها الخارجية الجديدة ، هى الطرف الأول فى التعامل الاسرائيلي فى افريقيا .

الفهرس

القسم الأول ٤

القسم الثاني ٧٣

القسم الثالث ١٠٠

0.32
66

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



0548511